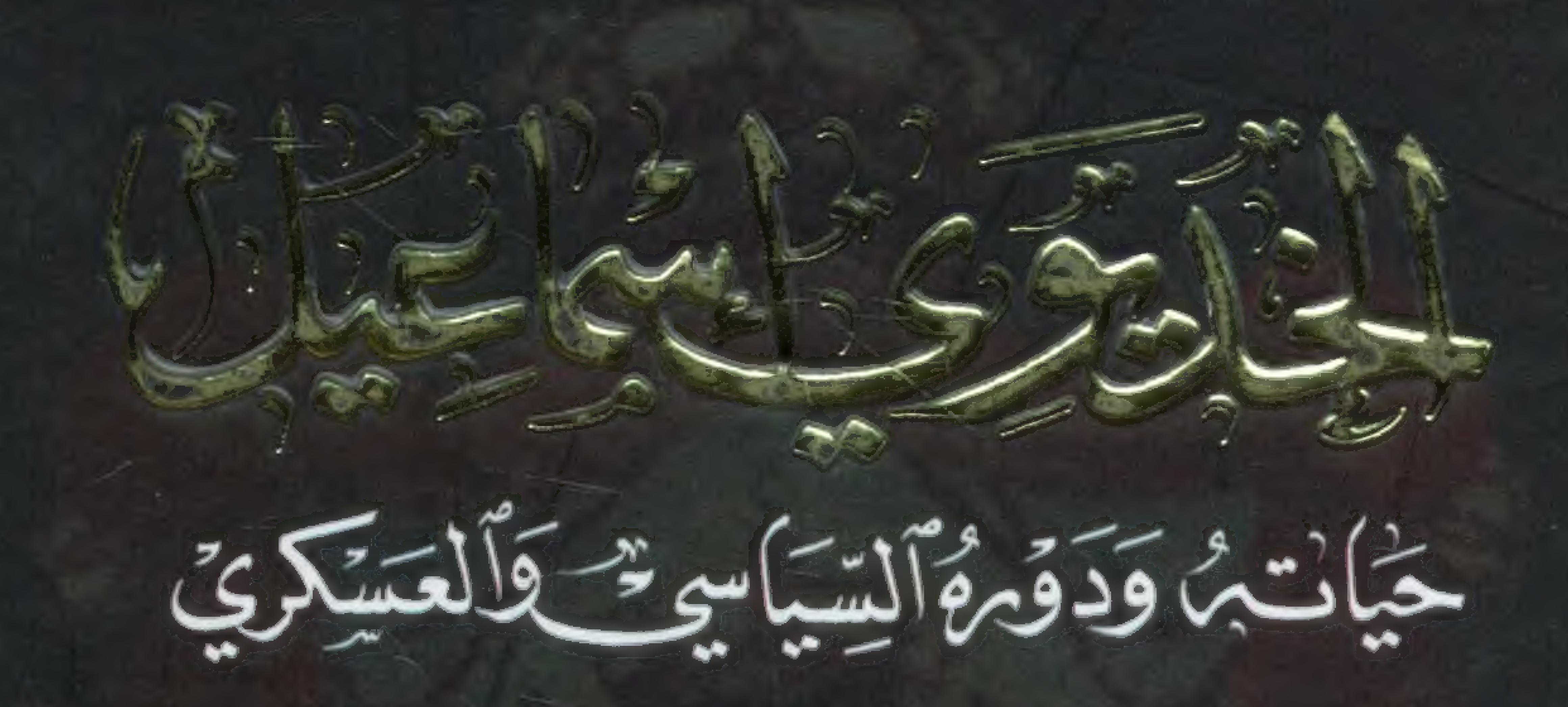
الخديوي إسماعيل



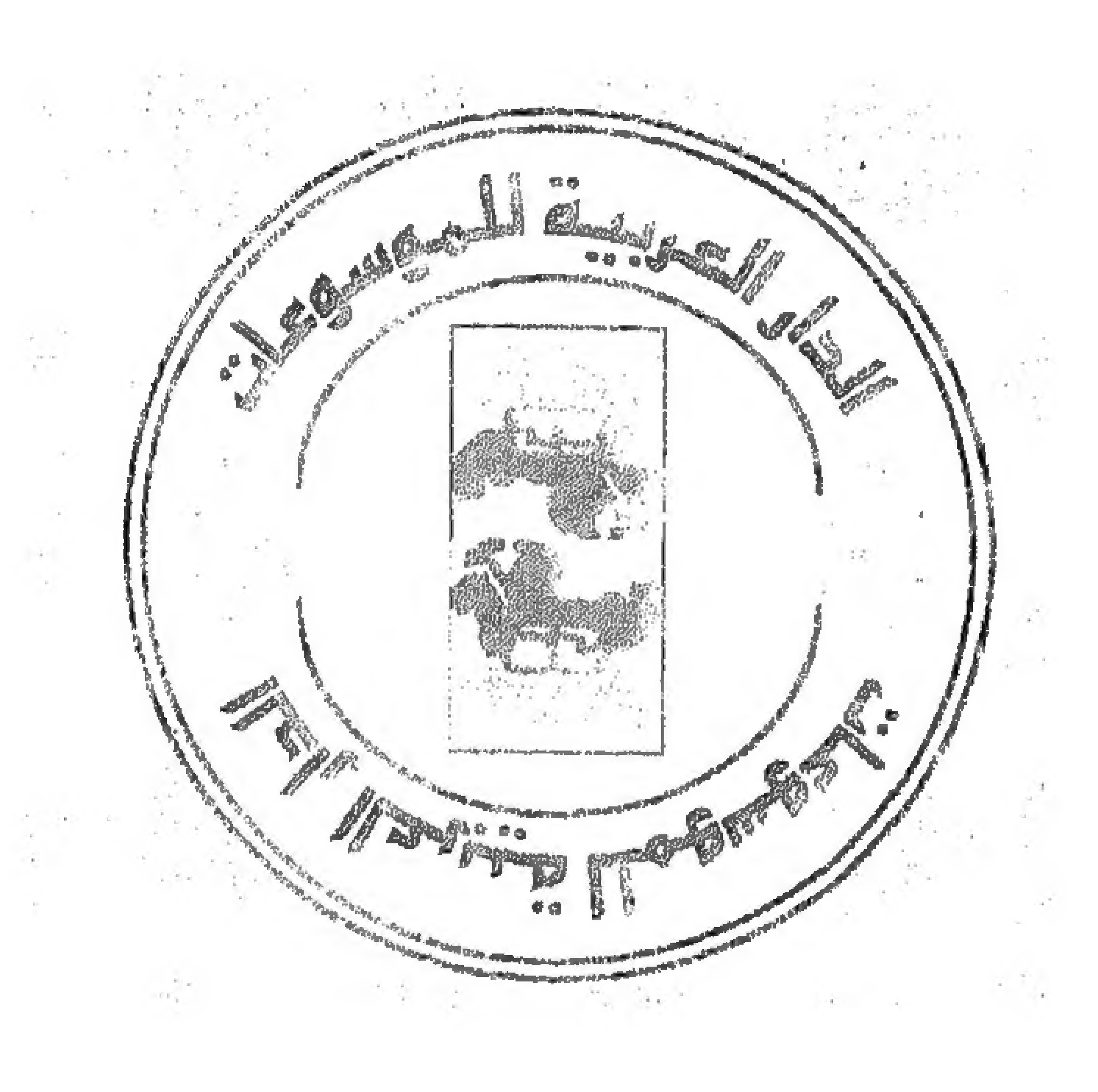
حياته ودوره السياسي والعسكري

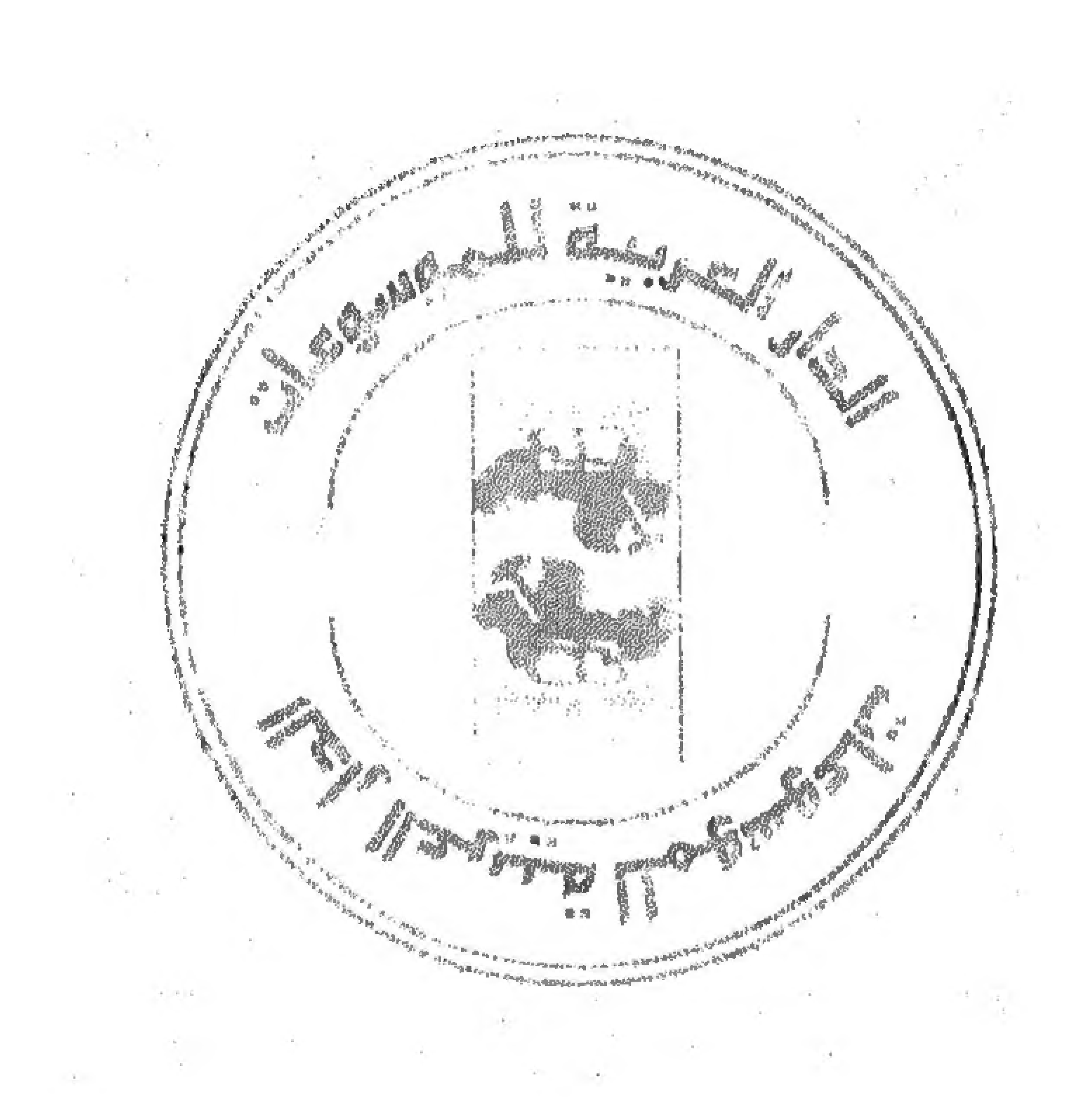


تأليف

د. هادي جبار حسون المعموري

الدار العربية للموسوعات


الدار العربية للموسوعات

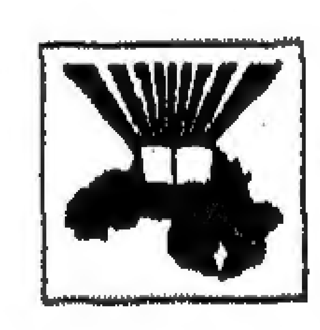


الخديوي إسماعيل

حياته ودوره السياسي والعسكري

اسم الكتاب: الخديوي إسماعيل (حياته ودوره السياسي والعسكري)
تأليف: د. هادي جبار حسون المعموري
الطبعة الأولى: ٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ

ISBN 978-614-424-118-9



الدار العربية للموسوعات

المدير العام: خالد العاني

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط١ - بيروت - لبنان
ص.ب: ٥١١ الحازمية - هاتف: ٩٥٢٥٩٤ ٥ ٩٦١ ٠٠ - فاكس: ٤٥٩٩٨٢ ٥ ٩٦١ ٠٠
هاتف نقال: ٣٨٨٣٦٣ ٣ ٩٦١ ٠٠ - ٥٢٥٠٦٦ ٣ ٩٦١ ٠٠
الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

الخديوي إسماعيل

حياته ودوره السياسي والعسكري

(١٨٦٣-١٨٧٩م)

تأليف

د. هادي جبار حسون المعموري

الدار العربية للموسوعات

بيروت



الإهداء

إلى أمي وأبي براً بالوالدين

إلى إخوتي شوقاً وإخاءً

إلى المرأة الصابرة المجاهدة (زوجتي) حباً ووفاءً

إلى رياحين عمري عبد الرحمن، برهان، زهراء حناناً ورضاءً

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

• نطاق البحث وتحليل المصادر:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين محمد (ﷺ) وعلى أله وصحبه أجمعين.

تعد سنوات حكم الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م) نقطة تحول هامة وبارزة في تاريخ مصر، لما اكتنفتها من أحداث وأعمال هامة، وقد تناولت العديد من الأبحاث والدراسات التاريخية، التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في تلك الآونة، إلّا إنها أغفلت نصيب صاحب تلك الإنجازات.

وقد جاء اختيارنا لهذا الكتاب عن شخصية الخديوي إسماعيل المميزة وعن حياته وزوجاته وأولاده ومسيرته منذ تولى الحكم حتى وفاته ولتسليط الضوء على مرحلته التاريخية، وبيان ما قام به من أعمال بارزة، أكمل بها نهضة محمد علي باشا، إن لم نقل فاقه في كثير من الإنجازات، وإن اختلف معه في الأسلوب، بل جاء لتسليط الضوء على حجم التكالب الاستعماري على مصر في تلك المرحلة، وبيان دور الخديوي إسماعيل ومحاولاته المستمرة من اجل الحصول على الاستقلال التام لمصر وتحقيق السيادة الوطنية.

اعتمد الكتاب على الكثير من المصادر العربية، والمعرّبة، والأجنبية الأساسية، فضلاً عن الكتب الوثائقية وكان من أهمها كتاب (تقويم النيل) لأمين سامي باشا، ويعد هذا الكتاب من الكتب المهمة التي دونت تاريخ مصر في القرن التاسع عشر فقد اعتمد في تدوينه على الأوامر الإدارية اليومية وسجّل أحوال الحكومة العامة والخاصة، كما كان كتاب (إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية) لمؤلفيه جورج جنيدي وجاك تاجر اللذين عملا في دار المحفوظات الملكية، ويعد هذا الكتاب من الوثائق الرسمية المهمة التي نشرت لأول مرة عام ١٩٤٧م إذ وصفت تلك الوثائق سنوات حكم الخديوي إسماعيل، فكانت مادة حية أغنت الكتاب في جميع فصولها، وكتاب (مجموعة الوثائق السياسية) لراشد البراوي، الذي قدم بيانات وإحصائيات دقيقة وتفصيلية عن قناة السويس، عززت مع بقية المصادر والمعلومات التي حصلت عليها، كذلك كتاب (الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩م) لشوقي عطا الله الجمل والذي أمد الكتاب بمعلومات موثقة عن المناطق والموانئ المطلة على ساحل البحر الأحمر، حيث ضمها الخديوي إسماعيل إلى دولته عن طريق المفاوضات أحياناً أو عن طريق الفتوحات أحياناً أخرى.

كما اعتمدنا على الكثير من الكتب العربية التي اعتمد مؤلفوها على الوثائق العثمانية والفرنسية والبريطانية ومنها كتاب (تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا) لمؤلفه الياس الأيوبي وكان في جزئين وهو من الكتب المهمة والرئيسة التي أغنت الكتاب بمعلومات تفصيلية ودقيقة عن سنوات حكم الخديوي إسماعيل، وكذلك مؤلفات المؤرخ عبد الرحمن الرافعي، ويعد مؤلفه (عصر إسماعيل) من المصادر المهمة التي تناولت حياة الخديوي إسماعيل وأبرز أعماله السياسية والإدارية والاقتصادية والكتاب هو الآخر في جزئين، ومن الكتب المختصة في تاريخ مصر

(تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر) للمؤرخ أحمد أحمد الحتة، وهو من الكتب الغنية بالمعلومات الدقيقة والمفصلة عن تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، ومن مؤلفات المؤرخ مكي شبيكة، ويعد مؤلفه (تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر) من المصادر المهمة التي تناولت علاقة مصر بالسودان وتعاقب رجالات الحكم المصري على السودان لا سيما في سنوات حكم الخديوي إسماعيل، وقد استفدنا منها في أكثر من فصل، ويعد كتاب (إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته) الذي أصدرته وزارة المعارف المصرية سنة ١٩٤٥م، مجموعة شاملة لأبرز إنجازاته، بأقلام أبرز الكتاب والمسؤولين المصريين آنذاك، إذ قدموا وصفاً دقيقاً لمرحلة حكم الخديوي إسماعيل.

كما كان للكتب المعرّبة فائدة مهمة ونخص بالذكر منها، كتاب (إسماعيل المفترى عليه) بيير كرابتش، وتأتي أهمية هذا الكتاب في كون مؤلفه أحد قضاة المحاكم المختلطة، وقدم دحضاً موثقاً لجميع الأباطيل التي صورت الخديوي إسماعيل بشكل سيء وأنكرت عليه إنجازاته التي قدمها لمصر، وكتاب (التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر) للمؤلف الفريد سكاون بلنت وكان من الشخصيات المهمة التي عاصرت سنوات حكم الخديوي إسماعيل، لا سيما أثناء الأزمة المالية والسياسية التي اكتنفت حكم الخديوي، وكان له اتصالاته بالعديد من الشخصيات البريطانية والمصرية، وكان كتابه من الكتب المهمة التي تناولت تلك الحقبة الزمنية من تاريخ مصر.

أما المصادر الأجنبية، فكانت من الروافد المهمة التي زودت كتابنا هذا بمعلوماتها القيمة، ونخص بالذكر منها كتاب (The story of the kgedivat) لمؤلفه (Edward Dieey) فقد تناول بالدراسة سنوات حكم الخديوي إسماعيل وأبرز إنجازاته السياسية والإدارية، وكتاب

(The Beitishin Egypt) لمؤلفه (peter mans field) وبحث عن الأطماع البريطانية في مصر وتنامي النفوذ البريطاني فيها، فضلاً عن الأزمة المالية والتدخل الأوروبي في شؤون مصر السياسية، ومن المصادر الإيطالية المهمة (De L' Histoire Degypte) لمؤلفه (Angelo samarco) وهو من الكتب القيمة التي تناولت معظم إنجازات الخديوي إسماعيل، ونفقاته، ومشروع قناة السويس وافتتاحها.

كما أننا لم نغفل في دراستنا هذه من الرجوع إلى عدد مهم من الرسائل الأكاديمية التي تناولت بالدراسة سنوات من حكم الخديوي إسماعيل أو أحداثاً أثرت في حياته أو أحداثاً مهمة، حصلت في عهده، ونخص بالذكر رسالة الماجستير «التغلغل الأجنبي في مصر (١٨٦٣-١٨٧٩م)»، والمقدمة من الباحث نصير خيرالله جاسم التكريتي، كلية التربية، جامعة تكريت، والتي افادت الكتاب في كثير من المواقع، لا سيما في التدخل البريطاني الفرنسي في الشؤون السياسية والاقتصادية في مصر، إذ أغنت الكتاب بمعلومات وثائقية غزيرة، كذلك رسالة الماجستير «الأوضاع الاقتصادية في مصر (١٨٤٠-١٨٧٩م)»، المقدمة من الباحث حيدر صبري، كلية التربية الجامعة المستنصرية، والتي قدمت للكتاب معلومات اقتصادية مهمة ساهمت في إغنائه بالمعلومات الدقيقة عن سنوات حكم الخديوي إسماعيل.

كما استخدمنا عدداً غير قليل من البحوث المنشورة في المجلات المحلية والعربية التي أسهمت مع ما سبق ذكره من المصادر في تقريب الصورة عن طبيعة الأحداث المهمة في حياة الخديوي إسماعيل، وأمدتنا بالكثير من المعلومات القيمة والنافعة.

الفصل الأول

إسماعيل باشا

حياته المبكرة ومناصبه الإدارية

(١٨٣٠-١٨٦٣م)

❶ ولادته ونشأته:

ولد الأمير إسماعيل بن إبراهيم باشا[١]، في الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير ١٨٣٠م[٢]، في قصر المسافر خانة بالجمالية، أحد أحياء القاهرة، والدته هي الأميرة خوشيار قادين[٣].

---

(١) إبراهيم باشا: ولد في قوالة في ألبانيا عام ١٧٨٩م، ابن محمد علي باشا والي مصر (١٨٠٥-١٨٤٨م)، ومال منذ صغره إلى الأعمال الحربية، قدم إلى مصر سنة ١٨٠٥م، مع عائلته، أظهر مقدرة قيادية عالية في الميدان العسكري، فأصبح القوة الضاربة لأبيه، ثم للدولة العثمانية، لا سيما إخماد ثورة المورة في اليونان. حارب الدولة العثمانية، وكاد أن يسقط العاصمة إسطنبول لولا تدخل الدول الأوروبية، تولى الحكم خلفاً لأبيه عام ١٨٤٨م. للتفاصيل ينظر: عبد الرحمن زكي، إبراهيم باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨م، ص٤٦؛ شعبان حسب الله علوان، إبراهيم باشا، نشاطه العسكري ودوره السياسي والإداري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٥م.

(٢) كلون بك، لمحة على تاريخ مصر، تعريب محمد مسعود، الجزء الأول، مطبعة أبي الهول، (القاهرة. د. ت)، ص١٤٣؛ أمين سامي باشا، تقويم النيل، المجلد الثاني، الطبعة الثالثة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦م، ص٤٣٩؛ جورج جنيدي وجاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب =

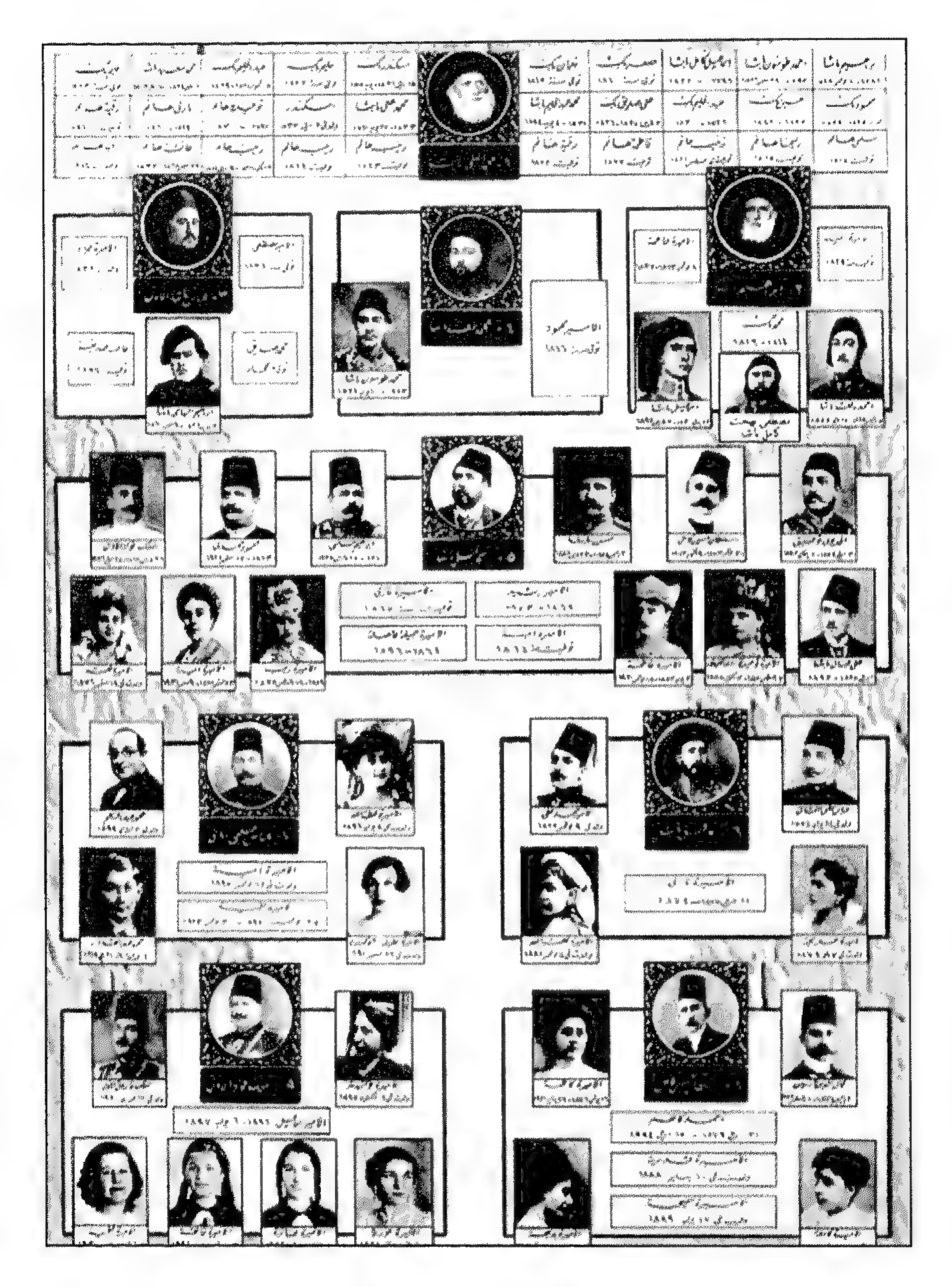
نشأ الأمير إسماعيل تحت رعاية أبيه، أما تعليمه وتثقيفه فقد كانا بإشراف مجموعة من أمهر الأساتذة الذين أداروا المدرسة الخاصة التي سبق وأنشأها محمد علي باشا[1]، لأولاده وأحفاده في القصر العالي في

= المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م، ص٤. ورغم اتفاق المؤرخين على أن سنة ولادة إسماعيل كانت ١٨٣٠م، إلّا أن الياس الأيوبي الذي أرخ لمصر في عهد إسماعيل باشا اختلف عنهم عندما حدد تاريخ الميلاد في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه ينظر: الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣، ص٨.

وقد نقل عنه ذلك المؤرخ عبد الرحمن الرافعي: ينظر عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص٦٩.

(٣) عرف عن الأميرة خوشيار قادن إيقافها لأماكن من أملاكها الخاصة لصرف ريعها في بناء مسجد الرفاعي في القاهرة، ينظر: السيدة بنت الشاطي، امرأة في حياة البطل، «الكتاب» (مجلة)، القاهرة، المجلد السادس، الجزء التاسع، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨، ص٥٩٣.

(١) محمد علي باشا (١٧٦٩-١٨٤٩م) ولد في قوالة في ألبانيا، أظهر منذ نشأته الأولى فراسة وحكمة أهلته لنيل مقاماً سامياً، شارك في معركة ابي قير ضمن القوات العثمانية لطرد الفرنسيين من مصر في عام ١٨٠١م، خاض صراعاً مع المماليك والولاة العثمانيين وتولى حكم مصر عام ١٨٠٥م، فشرع في بناء الدولة على النمط الأوروبي، إذ استعان بخبراء وإداريين أوروبيين، وأرسل البعثات العلمية إلى الخارج لا سيما فرنسا من أجل استحداث جهاز إداري كفوء ينهض بأعباء الدولة، واهتم كثيراً بالجيش، إذ خاض معارك عديدة أثبت قوته وسطوته، أصبح يهدد به المصالح الاستعمارية في الدولة العثمانية، ففرضت بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا معاهدة لندن ١٨٤٠م عليه وحدد حكمه بموجبها في مصر فقط بعد أن سلخت منه بلاد الشام والأراضي التي حررها من الدولة العثمانية للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق وشرح، حسن محمد جوهر وآخرون، الجزء الأول والثاني، لجنة البيان العربي، القاهرة، =



شجرة عائلة محمد علي باشا

مصر. تعلم إسماعيل في هذه المدرسة مبادئ العلوم العامة والرياضيات واللغات العربية والتركية والفارسية، فضلاً عن الطبيعيات[(١)].

❷ شبابه:

أصيب الأمير أثناء دراسته بالحصبة، ثم أصيب بمرض الرمد الصديدي، أحد أمراض حدقة العين، وعجز الأطباء في مصر عن إيجاد سبيل لعلاجه مما اضطره إلى التوقف عن التعلم، لما له من آثار سلبية على نظره، وكان إبراهيم باشا وقتذاك والياً على سوريا، فنصحه الأطباء باستدعاء ولده إسماعيل إلى سوريا وذلك لملاءمة أجوائها لحالته الصحية، أكثر من أجواء مصر، وليكون تحت رعاية وإشراف والده بشكل مباشر[(٢)].

ونصح الأطباء في بلاد الشام متابعة دروس الأمير بطريقة التسميع، كي لا تجهد بصره عند تصفح الكتب، وقد لاقت هذه الطريقة استحساناً كبيراً من الأب والابن، إذ استجاب إسماعيل للطريقة، وبدأ يحفظ غيباً بالتسميع من كتاب التحفة[(٣)].

= ١٩٥٨م؛ كلوت بك لمحة على مصر، الجزء الأول، ص٦٨-١٣٣؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.

(١) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، الجزء الثاني، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٢٥م، ص٢٠٥؛ جرجي زيدان، مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، الجزء الأول دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت) ص ٦٢-٦٣.

(٢) مكي شبيكة، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠م، ص٥١٥.

(٣) لم تشر المصادر التي تحت أيدينا عن العنوان الكامل للكتاب الذي حفظه الأمير إسماعيل ولكن هناك كتابين يبدأن بكلمة التحفة، الأول (التحفة اللطيفة في أخبار =

وكانت البداية بثلاثة أبيات ثم خمسة، بعدها استخدم والده أسلوباً ترغيبياً جديداً له لمواصلة الدرس وإكمال الحفظ، بات يسمح له بامتطاء فرسا إذا استطاع أن يحفظ قطعة كاملة، ولم يسبق للأمير إن ركب الخيل فاستهوته الفكرة كثيراً، وانكب على حفظ القطعة تلو الأخرى، ليتسنى له ركوب الفرس، مع جو التسلية والمتعة التي رافقت التعلم(١).

ومن مجموعة الوثائق التي أطلعنا عليها يمكن أن نحدد بوضوح، مدى حرص إبراهيم باشا على مواصلة ولده إسماعيل للدرس والتتبع العلمي، إذ أظهر إبراهيم باشا وكذلك محمد علي باشا اهتماماً كبيراً بالناحية العلمية، لإيمانهما الراسخ، أنها الطريق الوحيد لنهضة الأمة، وكان هذا شعار محمد علي على الرغم من أنه كان قد تعلم القراءة والكتابة في عمر الستين(٢).

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي بذله إبراهيم باشا على صحة ابنه إلّا أن إسماعيل لم يبرأ من مرضه تماماً، إذ ما برحت جفونه تؤلمه، مما اضطر جده محمد علي باشا إلى استدعائه من سوريا وإرساله إلى فيينا، عاصمة إمبراطورية النمسا، لغرض العلاج أولاً، ولكي يحظى بتربية أوروبية ثانياً، والتي كانت محط اهتمام والي مصر دوماً(٣).

= المدينة الشريفة)، لشمس الدين السخاوي، والثاني (تحفة الأدباء وسلوة الغرباء) لإبراهيم عبد الرحمن الخياري المدني، وعلى الأرجح أن المصدر المقصود بالنص هو الثاني لأنه من شعر الموشحات اللطيفة.

(١) محفظة عابدين ٢٥٨، ٢١ شعبان ١٢٥٥هـ، تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٣٩م، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٥.

(٢) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص١٩٩.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٨.

٣ حياته في فيينا، مرضه ودراسته:

سافر الأمير إسماعيل إلى فيينا في عام ١٨٤٤م، لأجل العلاج، وكان عمره أربعة عشر عاماً وبقي فيها عامين، اطلع خلالهما على مظاهر الرقي والمدنية، ولمس حنكة مستشارها الأمير مترنيخ Metternich[١] (١٨٠٩–١٨٤٨م) وإدارته لإمبراطورية مترامية الأطراف، ولاحظ اهتمام حكومة النمسا، كسواها من حكومات أوروبا بمتابعة علاقة محمد علي باشا المتوترة مع الدولة العثمانية[٢]، إذ كان لانتصارات جيوش محمد علي، وقع المدافع في أوروبا، لغايات في نفوس جميع حكام وملوك أوروبا اتجاه الدولة العثمانية، وكانت جيوش مصر بقيادة إبراهيم باشا، فكانت الفرصة سانحة لمترنيخ والحكومة النمساوية لإبداء مشاعر الود والمحبة إلى أحد أمراء الأسرة المصرية الحاكمة، فكيف إذا كان هذا المريض هو ابن القائد إبراهيم باشا قاهر العثمانيين في معركتي قونية[٣] ونزيب[٤].

---

(١) ولد عام ١٧٧٣م في فيينا من أسرة نبيلة، عرف عنه أنه كان محافظاً بل رجعيا إلى حد كبير، وكان يجيد اللغات الألمانية والإنجليزية والإيطالية، وقف ضد مبادئ الثورة الفرنسية، وكان عدواً لدوداً للأفكار القومية، امتلك خبرة دبلوماسية كبيرة، عندما أصبح سفيراً لبلاده في بلاط نابليون بونابرت، أدى دوراً سياسياً في مؤتمر فيينا، ١٨١٥م حتى لقب بالمستشار الحديدي وعرفت الحقبة (١٨١٥-١٨٤٨م) بعصر مترنيخ. توفي عام ١٨٥٩م، للمزيد، ينظر هربرت فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م) تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع الطبعة السادسة، دار المعارف القاهرة، ١٩٦٣م، ص١١٦-١٢٢.

(٢) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١٦٤.

(٣) قونية: تقدم الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا من سوريا إلى آسيا الصغرى والحق بالجيش العثماني هزيمة ساحقة عند مدينة قونية في يوم ٢١ كانون الثاني/ يناير =

فكان التودد من لدن الحكومة النمساوية لإسماعيل كنوع من التكريم على ما ألحقه أبوه بالعثمانيين من هزائم، ولإغراء إبراهيم باشا في استبقاء ولده في النمسا للعلاج، ثم لتلقي العلوم على يد أساتذتها(١).

كما حظي إسماعيل بعناية شخصية من إمبراطور النمسا آلان فردناند (١٨٣٥-١٨٤٨م)، إذ كانت العائلة الحاكمة تحيط الأمير إسماعيل بوافر الرعاية والعناية وحسن المتابعة لصحته، كما أشار إلى ذلك بونفورد رائد إسماعيل في رحلته إلى فيينا، إذ قال «إن الإمبراطورة غيرت محلها مرتين لتدرأ الشمس عن عيني إسماعيل، وزودته بشتى النصائح لتجنب التقلبات الجوية التي تؤثر على إتمام شفائه»(٢).

تماثل الأمير إسماعيل للشفاء أثر العناية والرعاية الصحية اللتين لقيهما في فيينا، وأخذ بالظهور في المجتمع النمساوي، وكان حريصاً على الظهور بزي الأمراء الشرقيين، واندمج في الحياة النمساوية العامة التي ألفها بسهولة واعتاد الدخول إلى الأماكن العامة، وكان يزور المدارس الحربية والأماكن الآثارية وكان يلاقى بالترحاب أينما حل(٣).

أظهر إسماعيل، في فيينا، براعةً في تعلم اللغات الأجنبية، إذ تمكن

= ١٨٣٣م وانفتح الطريق أمام إبراهيم إلى البوسفور، المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٤) نزيب (نصيب): معركة حدثت عندما انقض إبراهيم باشا في يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ١٨٣٩م، على الجيش العثماني عند بلدة نصيب على الحدود السورية والحق به هزيمة ساحقة وأسر خمسة عشر ألف مقاتل، فكان نصراً كبيراً لمصر، ينظر، عبد الرحمن زكي، إبراهيم باشا، ص٥٦-٦٢.

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٦.

(٢) نقلاً عن المصدر نفسه، ص٧.

(٣) من رسالة بونفورد إلى أرثين بك، سكرتير محمد علي، فيينا ٢٧ تموز/ يوليو سنة =

بسرعة من تعلم وإجادة اللغة الفرنسية، وبدأ يستخدمها بطلاقة ملفتة للنظر، أدهشت كل من كان يسمعه من العائلة المالكة والحاشية النمساوية، ونقلاً عن وثائق عابدين فإن مستشار الحكومة النمساوية الأول مترنيخ كان يتابع دروس إسماعيل في اللغة الفرنسية، لغة العلم والأدب والثقافة آنذاك، إذ قال في إحدى محادثاته «**إني لا أريد أن تعود إلى جدك وقد شفيت فحسب بل أن تعود إليه وقد ألممت بهذه اللغة إلماماً تاماً**»[١].

كان الأمير إسماعيل يعلم أن الجميع مهتم به كونه أميراً، وهذا الاهتمام كان يفرض عليه التزاماً أدبياً وخلقياً، يليقان بموقعه، لذا كانت جميع أعماله موسومة بالنبل الفائق، وصدق العزيمة وعلو الهمة، واتزان الشخصية، فأصبحت حفلات البلاط تضم في ثناياها فتى يافعاً من إحدى الأسر الحاكمة في الشرق، إذ كان يجذب النظر ويسترعي الانتباه لما كان يظهر عليه من أناقة في زيه الشرقي الفاخر، وإن بانت عليه علامات التحفظ والخجل في بادئ الأمر، إلّا أنه استطاع أن يدخل المجتمع النمساوي الذي ألفه واعتاد عليه وانضم إلى نخبه التي كانت تعد من أرقى المجتمعات حضارة في أوروبا[٢].

أخذ الأمير إسماعيل يتطبع بنظم وتقاليد التربية الأوروبية، وهذا ما كان جده محمد علي يطمح إليه، وما كان يمني نفسه في نقله إلى مصر

= ١٨٤٤م، محفظة عابدين نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر المصدر السابق، ص٦؛ عمر الإسكندري وسليم حسين، تاريخ مصر، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٣م، ص٢١٨.

(١) رسالة بونفورد إلى أرثين بك، فيينا ٤ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٨٤٤م (محفظة عابدين)، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٦.

(٢) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢١٨.

بدافع التجديد وبناء دولة على غرار البناء الأوروبي الحديث، والإفادة من معالم الحضارة الأوروبية قدر المستطاع، فوضع كما يقال «**إحدى يديه على الشرق ليهزه كي يصحى من سباته الطويل، ويده الثانية على الغرب لينقل من معالم حضارته إلى الشرق كي ينهض به**»[١].

وفي تلك الظروف اتجهت نية محمد علي باشا لإرسال بعثة علمية من طلبة مصر مع مجموعة من طلاب العائلة[٢]، إلى باريس للالتحاق بالمدرسة المصرية[٣]، في باريس، وكان لدى الأمير إسماعيل الرغبة باللحاق بتلك البعثة وأن يكون أحد طلابها، كما كان محمد علي باشا حريصاً على التحاق إسماعيل في تلك الدفعة، فانتقل إسماعيل من فيينا إلى باريس[٤].

● **دراسته:**

انتقل الأمير إسماعيل إلى باريس وهو في السادسة عشر من عمره واجتمع مع باقي الأمراء في المدرسة المصرية في باريس، وقد أبدى

---

(١) عن أحمد الشنتاوي وآخرين، دائرة المعارف الإسلامية، وزارة المعارف، المجلد الثامن، القاهرة (د.ت) ص٣٨.

(٢) الأميران حليم وحسين أولاد محمد علي باشا، والأمير أحمد بن إبراهيم باشا الشقيق الأكبر لإسماعيل، ينظر جرجي زيدان، مشاهير الشرق، الجزء الأول، ص٦٣.

(٣) دار التربية أسسها محمد علي باشا في باريس لاستقبال الطلبة المصريين، عملاً بنصيحة المسيو جومار أحد مستشاريه الفرنسيين، لإعداد جيل مصري متعلم وأرسل إليها أمراء العائلة مع نخبة من الطلبة المصريين المتميزين، منهم شريف باشا ومراد باشا وغيرهما، وكانت البعثة برئاسة أرمني اسمه اصطفيان بك وإدارة وكيل اسمه خليل أفندي، ينظر: إلياس الأيوبي المصدر السابق، الجزء الأول، ص٩.

(٤) محفظة عابدين، أول شباط/ فبراير سنة ١٨٤٥م، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٨.

الأمير إسماعيل ذكاءً عالياً، وكان أكثر أقرانه نشاطاً، واظهر تفوقاً في علوم شتى، لا سيما علم الهندسة والتخطيط، لذلك التحق بقسم الهندسة المدني الذي فتح في تلك المدرسة وقتذاك، وقد أبدى الأمير إسماعيل تفوقاً على زملائه، إذ كان بارعاً في اختصاصه، وقد حصل على أعلى الدرجات، مما ولّد ارتياحاً كبيراً لدى جده الوالي[١].

وحرصاً من الوالي على إتمام أبنائه وأحفاده جميع العلوم، انتقل الأمير إسماعيل إلى مدرسة العلوم والفنون في باريس، وكان طالباً مجداً مثابراً متابعاً لدروسه بجدية وحصل على أعلى الدرجات في معظم المواد وكان هذا التفوق يفرح متابعيه، فحصل على المزيد من العلوم الرياضية والطبيعية[٢].

كان محمد علي باشا مهتماً بمعرفة أخبار بعثته العلمية، إذ كانت تصله أخبارها عن طريق الوجهاء، والإداريين، الذين رافقوها، حتى أنه كان يأمرهم في بعض الأحيان برسم صور أبنائه وأحفاده للاطمئنان عليهم وكان يتفقد نشاطهم واجتهادهم مهتماً بكل فرد من أفراد الإرساليات العلمية دون استثناء[٣].

عادت هذه المتابعة الحثيثة من الوالي لأفراد البعثة العلمية عليها بالنتائج الإيجابية، إذ انعكس ذلك على مستوى التحصيل العام للطلاب، فكان الأمير إسماعيل من الطلبة المتفوقين في شتى العلوم المدنية، وكان حصوله على الدرجات العالية في العلوم والفنون

---

(١) أمين سامي باشا، المصدر السابق، ص٤٤١، الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٩.

(٢) هند إسكندر عمون، تاريخ مصر، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٣م، ص٢٨٤؛ أمين سامي باشا، المصدر السابق، ص٤٤١.

(٣) أمين سامي باشا، المصدر نفسه، ص٤٤٣.

واللغات، قد أهله لدراسة العلوم العسكرية فألحق بمدرسة سان سيرو الحربية الفرنسية، وكانت هذه واحدة من أكثر اهتمامات محمد علي باشا، الذي كان يطمح بأن تكون القيادة العسكرية لها صفة التوازن في عائلته، وهو الطموح نفسه الذي امتلكه إبراهيم باشا[١].

شارك الأمير إسماعيل في اختبار المنافسة للدخول في المدرسة الحربية وخضع لاختبار امتد ثلاث ساعات شمل العلوم التربوية والعلمية واللغوية كافة، فاجتاز الامتحان بنجاح وتفوق، فأرسل اصطفيان بك أحد رواد البعثة المصرية نتيجة الاختبار برسالة إلى الوالي عن طريق مستشاره نوبار باشا[٢].

وبعد المثابرة والتميز أنهى الأمير إسماعيل دراسته في مدرسة سان سيرو الحربية بتفوق واكتسب خلالها العلوم العسكرية والفنون الحربية اللازمة لحياته المقبلة ثم عاد إلى مصر في سنة ١٨٤٨م، وكان والده قد أصبح والياً على مصر بعد أن أقعد المرض جده محمد علي باشا عن العمل[٣].

---

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٨.

(٢) مسيحي أرمني كان يجيد اللغات (العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية)، وملم بتاريخ دول أوروبا وأحوالها، خدم مصر (٢٠) عاماً مع ثلاثة من ولاتها، تقلد مناصب عدة في الحكومة المصرية، أدى دوراً هاماً في مشروع قناة السويس، وإنشاء المحاكم المختلطة، للمزيد ينظر: الياس خورة، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٨٩٧م، ص٧٨-٧٩.

(٣) اعتلت صحة محمد علي باشا، واضطر للسفر إلى فرنسا لغرض الراحة والعلاج، وما لبث إن عاد إلى مصر في أواخر عام ١٨٤٨م، إذ أصيب بفقدان الذاكرة في بادئ الأمر، ثم تفاقمت عليه الحالة وساءت حالته الصحية، حتى أصيب بالخرف، واعتزل الحياة العاملة حتى وفاته عام ١٨٤٩م. ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ج٣، ص٦٧٢.

شرع الأمير إسماعيل بتعلم فنون الحكم والإدارة برعاية وتوجيه إبراهيم باشا، فأخذ يحدث في الإدارة لتكون على نمط النظم الإدارية التي درسها في فرنسا، وبما كان ينسجم مع التطور الذي كانت تحتاجه مصر آنذاك، ويساهم في دعم عجلة التقدم[١].

لم يهنأ إسماعيل كثيراً بولاية أبيه، وما هي إلّا أشهر قليلة من الحكم الفعلي للبلاد، حتى مرض الوالي، ولم يمهله المرض كثيراً من الوقت حتى وافاه الأجل في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٤٨م[٢]، وهو في التاسعة والخمسين من عمره، ليخلفه على عرش مصر عباس باشا[٣] ابن أخيه طوسون[٤]، بحسب قاعدة الأرشد من أبناء العائلة التي منحت في فرمان ١٨٤١م، الذي أقر الولاية الوراثية وحصرها في مصر[٥].

تمتع إسماعيل باشا بمزايا وصفات عديدة ساعدته إلى حد ما، في اجتياز الكثير من الصعاب التي واجهته في مراحل عديدة من حياته.

---

(١) جرجي زيدان، تاريخ مصر، ص٢٠٥.

(٢) جميل خانكي، إبراهيم باشا، «الكتاب»، السنة الثالثة، الجزء الرابع، ١٩٤٨م، ص٦٠٧.

(٣) ولد في الإسكندرية سنة ١٨١٣م، تلقى العلوم والفنون العسكرية، شهد العديد من المواقع الحربية في بلاد الشام، عاد من بلاد الحجاز بعد وفاة عمه إبراهيم باشا ليتولى حكم مصر تحت اسم عباس الأول، اشتهر بولائه للسلطان العثماني وكرهه للاوروبيين، توفي عام ١٨٥٤م، عن اثنتين وأربعين سنة، ينظر: الياس خورة، المصدر السابق، ص٩.

(٤) وهو الابن الثاني لمحمد علي ساهم في حرب الوهابيين في بلاد الحجاز ثم عاد إلى مصر سنة ١٨١٥م، تولى قيادة الفرق العسكرية المرابطة في أعلى فرع رشيد، معسكر في (يرنبال) الواقعة في البر الشرقي للنيل، عاجلته المنية اثر مرض مفاجئ لم يمهله أكثر من عشر ساعات توفي في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٨١٦م ولم يتجاوز العشرين من عمره، ينظر عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ط٢، ص١٥٢-١٥٥.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٤٩، (٣٥).



إسماعيل باشا

(١٨٦٣-١٨٧٩)

٤ ملامح من مزاياه وصفاته الشخصية:

كان إسماعيل باشا متوسط القامة ممتلئ الجسم، قوي البنية، عريض الجبهة كثيف اللحية والشارب والحاجبين، أما عيناه فكانتا تتقدان حدة وذكاء مع ميل قليل نحو الحول، من أثر الرمد الصديدي، الذي أصابه في صباه، لذا كانت إحدى عينيه أصغر قليلاً من الأخرى، وكان إذا تحدث مع أحد كسر على عينه اليمنى، وشخص إليه باليسرى شخوصاً حاداً، كانه يريد أن يغوص في أعماق أفكاره[١].

وبلغه ذات مرة عن أحد القناصل، أنه قال بعد مثوله بين يديه ومحادثته وانصرافه «**أنه إنما ينظر بعين ويسمع بالأخرى**»، فقال إسماعيل باشا «**وأني لأفكر بالاثنتين معا**»[٢].

ولا شك أن تربيته الأولى ورعاية أبيه المباشرة ومتابعة جده قد أثرتا كثيراً في بناء شخصيته القوية، وعزيمته التي لم تكن تلين، إذ كان عالي الهيبة جليل المقام، يعتد بنسبه لإبراهيم باشا، وحفيد محمد علي باشا فالهيبة كانت ميزة كل حركاته وسكناته، وكانت لشخصيته القوية أثراً بالغاً في انقياد مخاطبيه إلى رأيه، وكان الذين يخاطبونه يندفعون إلى طاعته تماماً كأنهم قد استغرقوا في تنويم مغناطيسي[٣].

امتلك إسماعيل باشا قوة الملاحظة وكان يدرك سريعاً ما انطوت عليه سريرة محدثه، قيل عنه أنه أدرك مستقبل أحمد عرابي[٤]، مذ كان ضابطاً صغيراً، فأوحى إلى عمه سعيد باشا أن لا يرقيه لئلا ترتفع روحه

---

(١) «الهلال» (مجلة)، القاهرة، أشهر الحوادث وأعظم الرجال، ج٤، آذار/ مارس ١٨٩٥م، ص٥٢٩؛ الياس الأيوبي المصدر السابق، ص١٧.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٧.

(٣) «الهلال»، أشهر الحوادث وأعظم الرجال، ص٥٢٩.

(٤) أحمد عرابي باشا (١٨٤١-١٩١١م) زعيم مصري ولد بمحافظة الشرقية، من عائلة =



إسماعيل باشا مع ابنه الخديوي توفيق

الثورية فتقود البلاد إلى ما لا تحمد عقباه[1].

كان إسماعيل باشا محباً للتفاخر والبذخ والأبهة، إذ كان لنشأته الأوروبية أثرها في ذلك، كما كان محباً للأجانب، لا سيما الأوروبيين منهم، إذ ازداد عددهم في عهده، حتى هددوا أمن البلاد واستقرارها[2].

كان تعدد الزوجات في حياة إسماعيل باشا، واحدة من أهم صفاته، حاله حال الكثير من الأمراء والملوك.

٥ زوجاته وأبنائه:

- كان أول زواج لإسماعيل باشا سنة ١٨٤٩م من:

١ • **شهرت فزا هانم**، وقد رزق منها الأميرة توحيدة (أو تفيدة) في ٢ آب/ أغسطس سنة ١٨٥٠م، والأميرة فاطمة في حزيران/ يونيو سنة ١٨٥٣م.

٢ • **شفق نور هانم**، وقد رزق منها محمد توفيق (الخديوي فيما بعد) في ٣٠ نيسان/ أبريل سنة ١٨٥٣م.

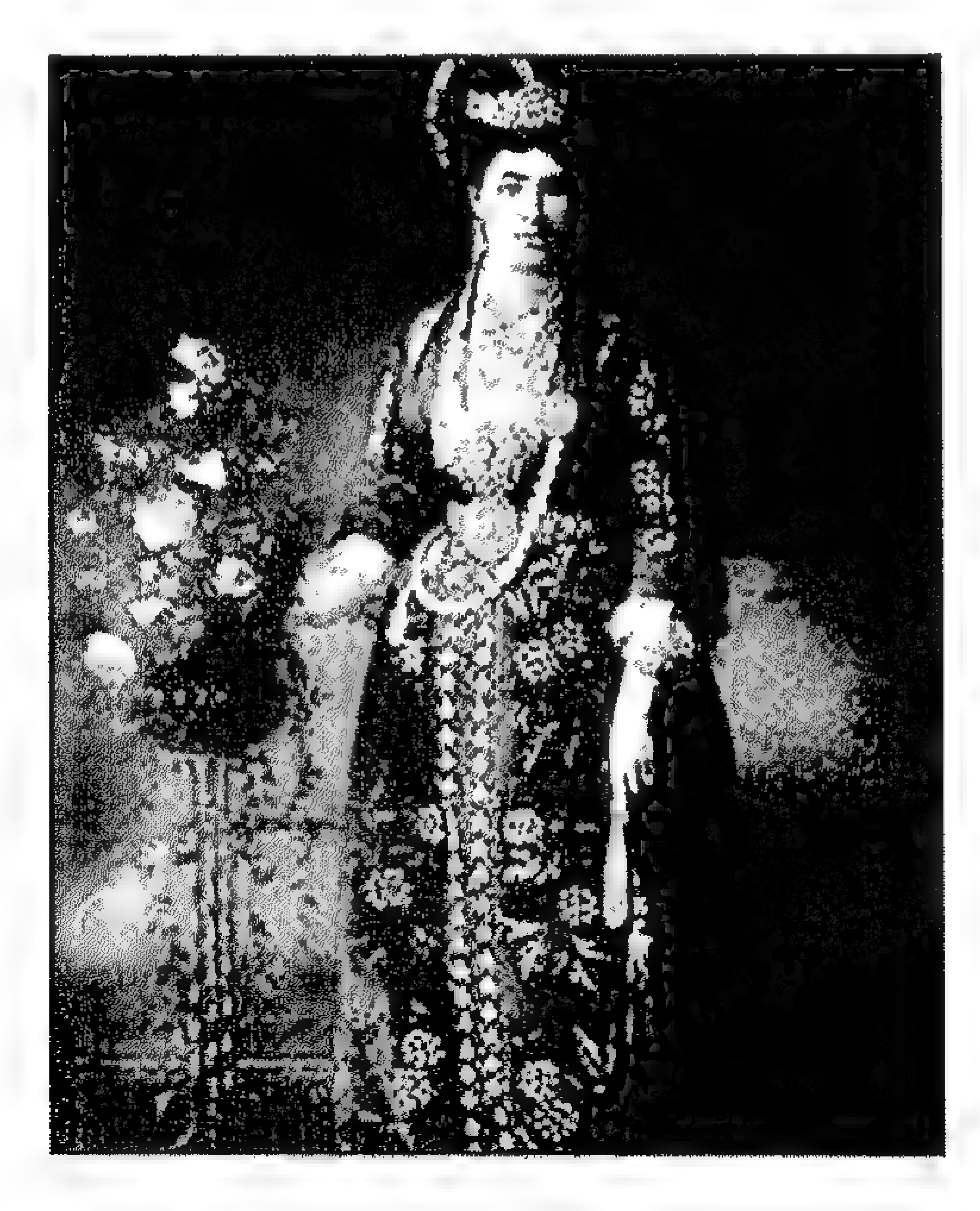
٣ • **نور فلك هانم**، وقد رزق منها الأمير حسين كامل في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٥٤م والذي تولى السلطة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩١٤م.

= فلاحية، التحق بالأزهر في عام ١٨٥٤م، خدم بالجيش جندياً وضابطاً حتى وصل إلى رتبة قائمقام ١٨٦٠م، أبعد عن الجيش، وأعاده الخديوي توفيق، وعُين وزيراً للحربية، تزعم ثورة الجيش المصري ١٨٨٢م، حكم بالإعدام ثم تحول إلى النفي، توفي عام ١٩١١م، محمد شفيق غربال - الموسوعة العربية الميسرة، الطبعة الثانية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٦١.

(١) «الهلال»، أشهر الحوادث وأعظم الرجال، ص٥٣٠.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠م، ص٢٣٢.

- ٤ **مثل ملك هانم**، وقد رزق منها الأمير حسن باشا في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٨٥٤م.
- ٥ **جانانيار هانم**، وقد رزق منها الأميرة زينب هانم سنة ١٨٥٤م الأمير إبراهيم حلمي سنة ١٨٦٠م.
- ٦ **جيهان شاه قادين**، وقد رزق منها الأمير محمود حمدي سنة ١٨٦٣م.
- ٧ **حور جنان قادين**، وقد رزق منها الأميرة أمينة سنة ١٨٦٤م.
- ٨ **فريال هانم**، وقد رزق منها الملك فؤاد الأول في ٢٦ آذار/ مارس سنة ١٨٦٨م.
- ٩ **مثل جهان قادين**، وقد رزق منها الأميرة جميلة فاضل سنة ١٨٦٩م.
- ١٠ **نشئة دل قادين**، وقد رزق منها الأميرة أمينة.



الأميرة جشم افت هانم زوجة الخديوي إسماعيل

١١ • **بزم عالم.**

١٢ • **جشم آفت هانم.**

١٣ • **فلك ناز قادين**، وقد رزق منها الأمير رشيد بك سنة ١٨٦٩م.

١٤ • **جمال نور قادين**، وقد رزق منها الأمير علي جمال باشا في نيسان/ أبريل سنة ١٨٧٥م.

فضلاً عن امتلاكه لعدد كبير من الجواري، لا تذكر المصادر التي بين أيدينا شيئاً عن أبنائه منهن[١].

لم تكن أسرة إسماعيل باشا تخلو من المشاكل لا سيما وهي العائلة المعروفة بكبر حجم أعداد أفرادها وكبر حجم ثروتها.



الأمير محمود حمدي ابن الخديوي إسماعيل
(١٨٦٣-١٩٢١م)

(١) عزيز خانكي، تعميمات تاريخية، «الكتاب»، السنة الثالثة، ١٩٤٨م، ص٥٠-٥١.



عائلة الخديوي إسماعيل



الأمير حسن باشا ابن الخديوي إسماعيل سنة ١٨٧٨م



الأميرة فاطمة بنت الخديوي إسماعيل



الأميرة زينب بنت الخديوي إسماعيل

❻ نجاحه في إدارة أملاكه:

ترك موت إبراهيم باشا أثراً كبيراً في نفس إسماعيل، لما كان يعلوه من حماس وطموح لبناء مصر، ومشاركة ومؤازرة والده في تحمل مسؤولية ذلك والارتقاء بالدولة الحديثة، وكان موت الأب الوالي قد أنهى أحلامه الإدارية من جهة، وفرض عليه مع باقي أفراد أسرته مغادرة قصر الولاية من جهة أخرى، لسوء علاقة إبراهيم باشا بعباس باشا[(١)]، مما زاد في معاناتهم وأحزانهم على الرغم من أن أباهم قد ترك لهم ثروة واسعة[(٢)].

عكف الأمير إسماعيل على إدارة أملاكه، فحقق نجاحاً كبيراً وزادت ثروته، فقد كانت له مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في الصعيد، جنوب مصر، كانت تزرع بقصب السكر، وكان مردودها متوسطاً، فاهتم بتحسين زراعتها فتضاعف محصولها، وأنشأ معملاً بخارياً لتكرير السكر، على غرار معامل السكر البريطانية الأولى، فأثبت نشاطاً متميزاً في تطوير إدارته الخاصة، مستخدماً في ذلك مواهبه الإدارية والعلمية[(٣)].

أثارت حكمة إسماعيل في إدارة أملاكه، وبعد النجاح الذي حققه، انتباه الدبلوماسيين الغربيين وإشادتهم بأسلوبه في إدارة أملاكه الخاصة، وقد أشار إلى ذلك التفوق الإداري والمالي وليم ثاير Willaim Thaire، قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، عندما وصف الأمير

---

(١) سبق وان قام ابراهيم باشا بابعاد الامير عباس الى مكة المكرمة اثناء سنوات حكمه، ثم ازدادت العلاقة سوءاً بعد استلام عباس الحكم، لان الاخير وجدها الفرصة المناسبة للانتقام من ابناء عمه الذي اساء معاملته، على الرغم من محاولة اسماعيل واخوته ابداء حسن النية، واصلاح ذات البين مع الوالي الذي لم يبد رغبة في عقد الصلح ؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١١.

(٢) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص١٠.

(٣) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٤.

إسماعيل برسالة موجهة إلى وزارة الخارجية في بلاده، إذ قال «**أظهر إسماعيل باشا على الدوام مواهب عظيمة في تصريف شؤونه الخاصة، وقد أدار أرضه الشاسعة التي تزرع قطنا وقصبا بجد ومهارة**»[١].

والمرجح أن عزلة الأمير إسماعيل بمزارعه الخاصة واهتمامه البالغ بها يعود لسببين: أولهما: ابتعاده عن دائرة عمل عباس باشا، لما كان يكتنف علاقتهما من تشنج وعدم ارتياح، فترك إسماعيل العمل السياسي والحكومي واتجه إلى إدارة أعماله الخاصة، **وثانيهما**: أراد إسماعيل أن يؤكد وجوده ويثبت براعته الإدارية، وتطبيق شيء مما تعلمه من خبرات أوروبية[٢].



الأمير أحمد رفعت الابن الأكبر لإبراهيم باشا الذي لقي مصرعه في حادث قطار كفر الزيات

---

(١) الإسكندرية في ٢٧ كانون االثاني/ يناير سنة ١٨٦٣م، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص١٥.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٠.

وفي هذه الأثناء توفي محمد علي باشا في ٢ آب/ أغسطس ١٨٤٩م بسراي رأس التين بالإسكندرية، وبعد تشييع مهيب نقل جثمانه إلى القاهرة، ليدفن بمسجد القلعة، وعلى ما يبدو أن هذا الرجل بالرغم من كبر سنه ومرضه واعتزاله الناس، إلّا أنه ظل محافظاً على شيء من التوازن داخل عائلته، فما أن انتهت مراسيم العزاء حتى نشب الصراع بين عباس والعائلة ممثلة بمحمد سعيد باشا[١]، إذ رأى الأخير أن أطماع عباس باشا في تركة جده من شأنها أن تذهب بمعظم ثروة العائلة وقد انحاز إسماعيل إلى محمد سعيد باشا وأمراء العائلة واتفقوا على الوقوف بوجه محاولات عباس في نهب تركة محمد علي باشا وبكل الوسائل[٢].

زاد النفور بين الطرفين، وأصبح موقف العائلة حرجاً، إذ كان عباس باشا لا يتوانى عن التفكير في ارتكاب جرائم ضد العائلة من أجل الحصول على مبتغاه، لا سيما بعد محاولته قتل عمته الأميرة زهرة هانم الملقبة بـ(نازلي هانم)، أرملة محمد بك الدفتردار[٣] لذلك لجأت العائلة إلى مراسلة السلطان العثماني عبد المجيد الأول[٤]، للضغط على عباس باشا

(١) ولد محمد سعيد باشا بن محمد علي باشا في مصر سنة ١٨٢٢م، درس اللغة العربية وبعض اللغات الأجنبية، وكان بارعا في العلوم الرياضية وفن الرسم، تولى حكم البلاد بعد وفاة عباس الأول سنة ١٨٥٤م، بنى القلعة السعيدية عند القناطر الخيرية، أبدى اهتماماً واضحاً بالسودان وعقدت في أيامه معاهدة فتح قناة السويس، وأقام في شمالها مدينة لقبت باسمه بور سعيد توفي سنة ١٨٦٣م أثر مرض عضال، ينظر: الياس خورة، المصدر السابق، ص٣٢.

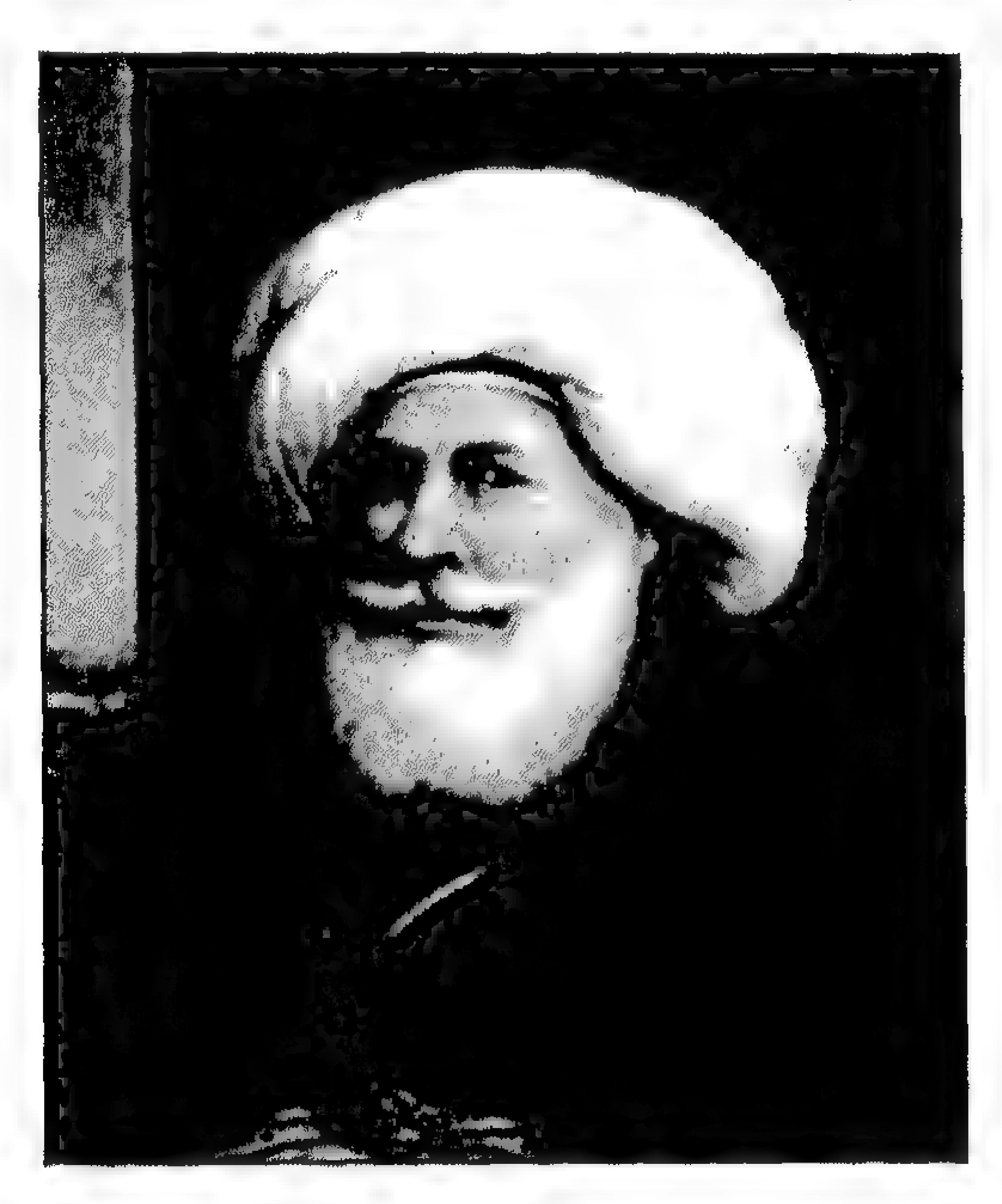
(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١١.

(٣) صهر محمد علي باشا وأحد قادة الجيش البارزين، شارك في فتح السودان، فتح كردفان وقاد الحملة الانتقامية ضد قبائل الشايقية، بعد أن قتلت الأمير إسماعيل بن محمد علي باشا، للمزيد ينظر: نعوم شقير، تاريخ السودان، دار الجليل، بيروت، ١٩٨١م، ص٢٠٦، مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٣٤٢-٣٤٥.

(٤) عبد المجيد الأول (١٨٢٣-١٨٦١م) سلطان الدولة العثمانية (١٨٣٩-١٨٦١)، ابن =

في أخذ مستحقاتهم وإنصافهم منه[١].

وفي هذه الأثناء قتل أحد خدم قصر الوالي، فاتهم عباس باشا، ابن عمه الأمير إسماعيل بقتل الخادم، وأراد أن يأخذه بجريرة تلك التهمة، على الرغم من أن حياة الخدم في ذلك الوقت لم تكن ذات أهمية تذكر، عندها اتفقت الآراء في العائلة على مغادرة مصر والذهاب إلى إسطنبول



محمد علي باشا

= محمود الثاني وخلفه على العرش، واجه مشاكل كثيرة مع محمد علي باشا، فقد جابه في بدء حكمه انتصار الجيش المصري في معركة نزيب وتسليم الأسطول العثماني لمحمد علي باشا، فتدخلت القوات الأوروبية ومنعت وصول القوات المصرية إلى إسطنبول، أدخل السلطان عبد المجيد الأول إصلاحات كثيرة في الحقوق الدينية والاجتماعية بهدف إيقاف تدخل الدول الأوروبية في شؤون الرعايا الأجانب في الدولة العثمانية، ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ص١١٨٤.

(١) جرجي زيدان، تاريخ مصر، ص٢٠٥.

لعرض شكواهم على السلطات، لأجل وضع حد لتصرفات عباس باشا وكان قد عرف عنه أنه كان يكن الاحترام للدولة العثمانية والولاء والطاعة للسلطان[١].

ونزولاً عند رغبة العائلة المصرية، أرسل السلطان عبد المجيد، فؤاد أفندي الصدر الأعظم[٢]، وجودت أفندي[٣] إلى مصر لتسوية الخلاف بين أمراء الأسرة الحاكمة المصرية، وكان النجاح حليفهما، إذ أعادوا لكل ذي حق حقه في التركة فعاد الأمراء إلى مصر إلّا إسماعيل، الذي أثر البقاء في إسطنبول على الرجوع إلى بلد واليه عباس باشا[٤].

كان لتأثير شخصية الأمير إسماعيل القوية، الأثر البالغ في اهتمام السلطان عبد المجيد به، إذ منحه لقب الباشوية الرفيعة، وعينه عضواً في مجلس أحكام الدولة، وهو أعلى سلطة قضائية في الدولة العثمانية[٥].

عاد إسماعيل باشا إلى مصر بعد وفاة عباس باشا في ظروف غامضة

---

(١) رزق الله منقريوش الصدقي، تاريخ دول الإسلام، الجزء الثالث، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٠٨م، ص٣٢٧.

(٢) لقب عثماني يقابل لقب رئيس الوزراء حالياً استخدم لأول مرة في عهد سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) وكان الموظف الذي يقع عليه الاختيار يتلقى خاتماً من الذهب يحمل ختم السلطان ويحتفظ به وكان يرأس الديوان ويعقد الاجتماعات الشهرية، ويستقبل كبار الموظفين مرتين أسبوعياً فإذا صدر أمر بعزله سلم خاتمه بحفل عام، ألغي هذا اللقب، مع لقب شيخ الإسلام عام ١٩٢٢م، ينظر عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٤٤.

(٣) كان مؤلفاً ومؤرخاً عثمانياً شهيراً، وزيراً للدولة العثمانية، الياس الأيوبي المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٢.

(٤) جرجي زيدان، مشاهير الشرق، ص٦٤.

(٥) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢٠٥؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٦٩.

في تموز/ يوليو ١٨٥٤م في سرايته في مدينة بنها العسل وقيل إن سبب وفاته كانت الإصابة بالسكتة الدماغية، وقيل أيضاً أنه مات بتدبير من عمته الأميرة نازلي هانم، انتقاماً لمحاولة قتلها، على يد اثنين من الشراكسة، ليتولى محمد سعيد باشا ولاية مصر من بعده[١].

أوكل الوالي الجديد لإسماعيل باشا رئاسة مجلس الأحكام الذي استحدثه، وكان أكبر هيئة قضائية في مصر، وعلى الأرجح أن السمعة الطيبة التي كان إسماعيل باشا قد نالها أثناء عمله في مجلس الأحكام العثماني، كانت السبب وراء اختيار سعيد باشا له لرئاسة مجلس الأحكام المصري[٢].

زار إسماعيل باشا سنة ١٨٥٥م أوروبا في مهمة خاصة، ممثلاً لسعيد باشا، وكانت تلك أول زيارة رسمية له بوصفه رئيس مجلس الأحكام، وذلك عقب انتصار الدول المتحالفة على روسيا في حرب القرم[٣]، بهدف توسيع الاستقلال المصري، والتقى في باريس بإمبراطورها نابليون الثالث (١٨٥٢-١٨٧٠م)[٤]، وأطلعه على تفاصيل الإدارة

(١) رزق الله منقريوش الصدفي، المصدر السابق، ص٣٢٨؛ جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢٠٣.

(٢) جرجي زيدان، مشاهير الشرق، ص٦٣؛ جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢٠٥.

(٣) إحدى حروب روسيا القيصرية، الطامعة في ممتلكات الدولة العثمانية والوصول إلى المياه الدافئة وحمايتها للقومية السلافية وأتباع الكنيسة الأرثوذكسية من رعايا الدولة العثمانية، ضد الأخيرة عام ١٨٥٤م، واشتركت بريطانيا وفرنسا ضد روسيا في الحرب التي انتهت بهزيمة ساحقة للروس في معركة سيبا ستيوبل، عام ١٨٥٥م، ووقعت معاهدة الصلح في باريس عام ١٨٥٦م. ينظر: محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(٤) هو لويس بونابرت (١٨٠٨-١٨٧٣م) ابن لويس نابليون ملك هولندا (١٨٠٦-١٨١٠م) =

المصرية، وعلى حركة التطور والمدنية في مصر، لا سيما بعد أن فتح سعيد باشا باب الهجرة للجاليات الأجنبية إلى مصر، وعرض إسماعيل باشا رغبة الحكومة المصرية بالاستقلال الداخلي عن السلطة العثمانية، فوعد الإمبراطور بالنظر بجدية في رغبة الوالي المصري، وعرضه في مؤتمر الصلح المقبل في باريس لترتيب أوضاع ما بعد حرب القرم، إذا ما سنحت الفرصة لذلك(١).

أما البابا بيوس التاسع، الحبر الأعظم في روما وصاحب أعلى منزلة دينية كاثوليكية، وكان على علاقة جيدة بنابليون الثالث، فإنه قبل هدايا ضيفه، واحتفى به حفاوة كبيرة ووعد بمساعدته، وأوصاه بالرعايا الكاثوليك وبقية المسيحيين في مصر ومعاملتهم معاملة حسنة، ثم عاد بعدها إسماعيل باشا إلى مصر(٢).

وفي أيار/ مايو سنة ١٨٥٨م، أقام سعيد باشا واحدة من حفلاته الكبيرة في الإسكندرية، دعى إليها جميع أمراء العائلة الحاكمة وبلا استثناء، فلبى جميع الأمراء الدعوة، إلّا إسماعيل باشا، الذي اعتذر عن

= حاول اعتلاء عرش فرنسا مرتين الأولى سنة ١٨٣٦م، والثانية سنة ١٨٤٠م، عمل في الصحافة، وألّف كتاباً صغيراً عنوانه (أفكار نابليونية)، أعلن فيه برنامجاً لإمبراطورية ثانية تقوم على المبادئ الحرة، فاز في الاستفتاء الشعبي سنة ١٨٤٨م لانتخاب رئيس الجمهورية، أصبح رئيساً لجمهورية فرنسا ولكنه قيد بدستور صارم، أحدث انقلاباً حكومياً على الدستور فأصبح إمبراطوراً لفرنسا (١٨٥٢-١٨٧٠م) وكان مناصراً للقومية وساعد الإيطاليين في تحقيق وحدتهم، أصبح ذا شأن كبير في صنع سياسة أوروبا والعالم ولكنه أقحم فرنسا في حرب طاحنة عام ١٨٧٠م ضد بروسيا، فخسر المعركة والتاج معا توفي في بريطانيا عام ١٨٧٣م عن عمر ناهز الخامسة والستين، للمزيد ينظر: هربرت فيشر، المصدر السابق، ص٢٧٦-٢٩٥.

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٧٠.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٤.

الذهاب، لمرض ألم به وعندما انتهت الحفلة، عاد الأمير أحمد، الشقيق الأكبر لإسماعيل وولي العهد وعمه الأمير حليم، إلى القاهرة مع حاشيتهما ورجالهما، فسقطت العربة التي كانت تقلهما في النيل عند كفر الزيات فغرق الأمير أحمد باشا ونجا الأمير حليم[(١)].

أصبح إسماعيل باشا ولي عهد السدة المصرية، لأنه كان أرشد رجال الأسرة الحاكمة بعد وفاة الأمير أحمد الذي كان يحجبه عن ولاية العهد التي ما كان ليفكر فيها قبل ذلك الحادث[(٢)].

على الرغم من التساؤلات التي أثيرت والشكوك التي حامت حول عدم ذهاب إسماعيل باشا إلى الحفلة، وما تلاها من حادثة وفاة شقيقه الأكبر ووصول تلك التساؤلات والشكوك إلى مسامع سعيد باشا إلّا أن الأخير منحه ولاية عهده بل وأنابه في الولاية عندما سافر إلى سوريا عام ١٨٥٩م، للراحة والاستجمام، وكان ذلك دليلاً على مقدار الثقة من براءة إسماعيل باشا من التهم والشكوك التي أثيرت حوله[(٣)].

---

(١) اختلفت الروايات بشأن تلك الحادثة، فمن قال أن الجسر نسي مفتوحاً سهواً وسقط القطار في النيل عندما بلغه، لأن السائق لم يتمكن من إيقافه، ومن قال وهو الأقرب إلى الحقيقة على الأرجح أن القطارات كانت في ذلك الوقت تجتاز النيل عند كفر الزيات في معدية (عبارة) تنقل عرباتها ثلاثاً ثلاثاً لأن جسر كفر الزيات لم يكن قد أنشئ بعد، وأن الرجال الذين كانوا مكلفين بنقل العربات إلى العبارة قد دفعوا عربة الأمراء بقوة إظهاراً لنشاطهم وحسن أدائهم وتدحرجت العربة عن العبارة إلى النهر وغرقت، أما الأمير أحمد فكان بدينا فلم يستطع الوثوب من نافذة العربة فأخرج ميتاً، ونجا الأمير حليم لمرونة جسمه. ينظر الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٥.

(٢) أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، مطبعة الشعب، القاهرة، (د.ت)، ص١٠٠٩.

(٣) رزق الله منقريوش الصدفي، المصدر السابق، ص٣٣٣؛ أحمد حلية، موسوعة تاريخ مصر، ص١٠٠٩.

كان بقاء إسماعيل باشا في إسطنبول قد جعله قريباً من السلطان عبد المجيد، الذي أنعم عليه بالباشوية وأدخله في مجلس أحكام الدولة العثمانية وهذا ما ترك أثراً إيجابياً في بناء شخصيته الإدارية، لذلك عند عودته قلده عمه سعيد باشا رئاسة مجلس أحكام الدولة في مصر وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، أُنشئ على غرار مجلس أحكام الدولة العثمانية(١).

٧ مناصبه الإدارية (١٨٥٦-١٨٦٣م):

أناب إسماعيل باشا عمه سعيد باشا في إدارة شؤون الولاية بوصفه ولياً للعهد خمس مرات عندما سافر الوالي إلى السودان في عام ١٨٥٦م، وذلك لتفقد أحوال السودان الإدارية والاجتماعية(٢)، ثم عند سفره إلى سوريا، كما مر سالفاً في عام ١٨٥٩م، ثم أناب عمه مرة ثالثة عندما قصد سعيد باشا فريضة الحج في سنة ١٨٦١م، وكانت الكيفية التي أدار بها إسماعيل باشا دفة الحكم، أثارت إعجاب عمه الوالي، لذلك أوكل إليه القيادة العامة للجيش المصري وأوكل له مهمة إخماد ثورة بعض القبائل على حدود السودان سنة ١٨٦١م وجهز له قيادة أربعة عشر ألف عسكري، أدى إسماعيل باشا مهمته على أكمل وجه، إذ تمكن من مفاوضة الثوار وإخماد الفتنة دون إراقة دماء(٣).

ثم أناب عن الوالي للمرة الرابعة عندما سافر إلى إسطنبول لتهنئة

(١) «الهلال» مجلة، إسماعيل باشا الخديوي الأسبق، الجزء الرابع عشر، آذار/ مارس ١٨٩٥م، ص٥٢٢.

(٢) مكي شبيكة، السودان في قرن (١٨١٩-١٩١٩م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧م، ص٦٠.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٧٠؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٦.

السلطان عبد العزيز[(١)]، حين خلف السلطان عبد المجيد الأول بجلوسه على عرش الدولة العثمانية في ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٦١م[(٢)].

وعندما عزم سعيد باشا على السفر إلى أوروبا لغرض العلاج، وذلك أواخر صيف ١٨٦١م عهد بكرسي ولايته إلى ابن أخيه الذي اطمأن لحسن إدارته للولاية، وكان شعوره هذه المرة مختلفاً عن سابقاتها إذ شعر أن غيابه سيطول، لذلك كان عليه أن يقدم لولي عهده وابن أخيه فرص التدريب على إدارة أعمال الولاية بالشكل الذي يمكنه من تعلم شؤون الحكم، قبل أن يجد نفسه فجأة أمام هذه المهمة التي لم تكن سهلة في يوم ما[(٣)].

ولما كان الوالي على درجة كبيرة من الاهتمام بشؤون السودان، كان على ولي العهد أن يظهر اهتمامه بالسودان أيضاً، حيث أعاد نظام الحكمدارية[(٤)]، وعين موسى حمدي باشا[(٥)] حكمدار للأقاليم

---

(١) ولد في ٩ شباط/ فبراير ١٨٣٠م وأصبح سلطان الدولة العثمانية في ٢٦ تموز/ يوليو ١٨٦١م، حاول إصلاح أحوال الدولة العثمانية ومعاملة جميع الرعايا على السواء بدون النظر لجنسهم أو دينهم حتى لا يكون سبيلاً لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة العثمانية، ومما امتاز به السلطان عبد العزيز عن سواه من السلاطين العثمانيين، تفقده مماليكه بنفسه، فكان أول سلطان يزور مصر منذ أيام سليم الأول، ينظر: محمد فريد بك، الدولة العلية العثمانية دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧م، ص٢٨٧.

(٢) أمين سامي باشا، المصدر السابق، ص٤٤٢.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٦.

(٤) الحكمدار (الحاكم)، عين محمد علي الحكمدار على سنار ابنه الأصغر إسماعيل وذلك في عام ١٨٢٢، ثم عين محمد الدفتر دار حكمدارا عاماً على السودان في سنة ١٨٢٣م بعد وفاة إسماعيل، ألغى سعيد باشا هذا النظام عندما زار السودان سنة ١٨٥٦م وجعل الأقاليم تتصل مباشرة بمصر وأسند جباية الضرائب إلى المشايخ، وأعاد هذا النظام إسماعيل باشا بعد فشل تجربة سعيد باشا، ينظر مكي شبيكة تاريخ =

السودانية، إذ كان الأخير ملماً بأحوال السودان بعد أن قضى وقتاً طويلاً من الخدمة هناك، وأدخل إسماعيل باشا في سياسة السودان العنصر المحلي في الحكم والإدارة، لذا عين كبير مشايخ قبائل يشكرية أحمد أبو سن مديراً للخرطوم وإقليم سنار الواقع إلى الجنوب الغربي منها، إذ ثبت حسن الإدارة، وصدق الولاء لحكومة مصر طيلة عشر سنوات(١).

أظهر إسماعيل باشا، مقدرة عالية في إدارة شؤون البلاد على خير ما يرام، فأنشأ المجالس المحلية في مصر وأعاد تنظيم السودان، وأظهر مهارة ومرونة كبيرة في إدارة دفة الحكم، فنال استحسان ورضى عمه الوالي، واطمأن لدقته في إدارة شؤون البلاد، لذلك فضل البقاء في الإسكندرية، عند عودته من رحلة العلاج الأخيرة، ولم يذهب إلى القاهرة تاركاً لولي عهده مهمة تسيير شؤون الحكم، واثقاً بحسن إدارة إسماعيل بعد أن وضع ثقته فيه، فضلاً عن عجز الأطباء في مصر وأوروبا عن التغلب على داء محمد سعيد باشا العضال(٢)، وعرف الوالي أنه في طريقه إلى الموت(٣).

كان إسماعيل باشا في القاهرة يترقب الأنباء التي تجعل منه والياً

= شعوب، ص٥٠٧؛ محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان ١٨٢٠-١٨٨٥م، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧، ص٣.

(٥) مملوك شركسي، انتظم في سلك الجندية وشهد حروب إبراهيم باشا في سوريا والأناضول، سبقته شهرته إلى السودان وعمل فيها زمناً طويلاً قبل أن يصبح حكمدارا عليها، ينظر شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، الجزء الثاني، مكتبة الأنكلو مصرية، القاهرة، (د.ت)، ص١٠٨.

(١) محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان، ص٢٥.

(٢) كان سعيد باشا مريضاً بسرطان الناسور، وتمكن المرض منه تماماً، بحيث بات ميؤساً من نجاته، ينظر، ميخائيل شاروبيم بك، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ١٩٠٠م، ص١٣٨.

(٣) أمين سامي باشا، تقويم النيل، المجلد الثالث، ص٤٤٢.

فعلياً لمصر، وتنبأ بموت عمه الوالي، إذ كانت الأخبار تصل إليه في كل يوم، عن حالة عمه سعيد الصحية، وفي ليلة(١) السابع عشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٨٦٣م، مات سعيد باشا(٢)، وأطلقت المدفعية، إحدى وعشرون إطلاقة، لتعلم سكان القاهرة، بوفاة سعيد باشا، وتولى إسماعيل باشا سدة الحكم، ومع طلوع شمس يوم الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير، وصلت إلى القاهرة جموع غفيرة من وجهاء مصر وقناصلها، ومن كان حول سرير سعيد باشا في الإسكندرية، لتقديم فروض الطاعة والولاء للوالي الجديد، بينما صدرت الأوامر إلى ذوي الشأن، بالإسكندرية، بدفن سعيد باشا، بجانب مدفن الإسكندر المقدوني على سفح قلعة الديماس مجاور مسجد النبي دانيال، وهكذا نودي بإسماعيل باشا والياً على مصر كونه الأرشد من أسرة محمد علي باشا(٣).

وقد بدأ حكمه بانتهاج سياسة اقتصادية طبعت حياة مصر بطابع خاص.

---

(١) كان هنالك تقليد معمول به في مصر مفاده أن ينعم بلقب بك على أول من يحمل إلى الوالي الجديد خبر صيرورة العرش إليه، وأن ينعم عليه بالباشوية إذا كان بيكاً، فهم (بسي بك) مدير الدائرة التلغرافية للظفر باللقب، إلّا أن النعاس فوت عليه الفرصة التي اغتنمها موظفه الصغير الذي أمره بالقيام بجانب العدة التلغرافية، وما أن انتصف ليل السابع من كانون الثاني/ يناير حتى استلم البرقية التي تحمل خبر الوفاة فأسرع إلى سراي إسماعيل باشا، حاملاً له بشارة الولاية، فأخذها إسماعيل باشا وقرأها وترحم على عمه سعيد كثيراً، وحمد الله على نعمه وأكرم الموظف الذي نقل الخبر ومنحه لقب (بك)، فعاد الموظف إلى عمله. ينظر ميخائيل شاروبيم بك المصدر السابق، ص١٣٩؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٦٠٥.

(٢) ب، ج الجود، مصر، ترجمة راشد البراوي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، (د.ت)، ص٨٤.

(٣) الياس خورة، المصدر السابق، ص٣٣؛ ميخائيل شاروبيم بك، المصدر السابق ص١٣٨؛ رزق الله منقريوش الصدفي، المصدر السابق، ص٣٣٢.

الفصل الثاني

تولية إسماعيل باشا حكم مصر وسياسته الاقتصادية والزراعية والصناعية والعمرانية (١٨٦٣-١٨٧٣م)

❶ إسماعيل باشا يتولى حكم مصر:

لم يكن إسماعيل باشا يفكر أثناء حكم سعيد باشا في أن يؤول إليه العرش من بعده، إذ كان يحجبه عنه أخوه الأكبر الأمير أحمد رفعت، ولكن حادثاً فجائياً ساقته الأقدار سنة ١٨٥٨م أزالت العقبة القائمة في سبيله ليكون ولياً للعهد، ذلك أن سعيد باشا أقام بالإسكندرية حفلة دعا إليها أمراء البيت العلوي، فلبوا الدعوة ومن بينهم أحمد رفعت، أما إسماعيل قد اعتذر عن الحضور لوعكة صحية إصابته، وفيما كان الأميران عبد الحليم وأحمد رفعت عائدين إلى القاهرة بقطار خاص مع حاشيتهما، سقطت العربة التي تقلهما في النيل عند كفر الزيات، فغرق أحمد رفعت، ونجا عبد الحليم، فأصبح إسماعيل بعد غرق أخيه ولي عهد الأريكة المصرية بحكم نظام الوراثة القديم.

ولما توفي الخديوي سعيد خلفه إسماعيل على عرش مصر في ١٨ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨٦٣م.

بويع إسماعيل باشا في قلعة الجبل، من كبار موظفي الدولة والعلماء والوجهاء، وزينت جميع المدن المصرية بالزينة، وأقيمت الاحتفالات ثلاث ليال ووزعت والدته في ذلك اليوم الهدايا النفيسة على الحاضرين والمهنئين، ونذرت بترميم بعض أضرحة الأولياء والصالحين من مالها

الخاص تبركا وشكراً لله[(١)].

سافر إسماعيل باشا إلى إسطنبول للحصول على فرمان التولية، عملاً بمقتضى الضوابط العثمانية، ولقي إسماعيل باشا من السلطان عبد العزيز حفاوة وتكريم وقلده حكم مصر، ثم وجه إسماعيل باشا، دعوة إلى السلطان لزيارة مصر، عاد بعدها إلى بلاده، وفي ميناء الإسكندرية كان في استقباله كبار رجال الدولة والقناصل، وممثلي الجاليات الغربية في مصر[(٢)].

وبعد وصوله أعد إسماعيل باشا خطاب التولية والذي كان بمثابة الخطة التي رسمها لسياسة حكومته الداخلية، **وقد تمحور المنهاج الذي أعلنه في خطبته بالنقاط الآتية:**

١ ● تخصيص مبالغ مالية من الواردات لتطوير الزراعة وتحسينها.

٢ ● إلغاء السخرة.

٣ ● فتح باب التجارة الحرة.

٤ ● الاهتمام بالتعليم بوصفه أساس النجاح والرقي.

٥ ● محاولة نشر العدالة بين أبناء الشعب[(٣)].

وطلب من الحضور مساعدته في سبيل تحقيق عز البلاد وسعادة الشعب ورفاهيته[(٤)].

---

(١) ميخائيل شاروبيم بك، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢) أحمد حسين، المصدر السابق، ص١٠١٠؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢٢؛ جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١٧٠.

(٣) محمود فهمي النقراشي، مصر في عهد إسماعيل باشا بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٥م، ص٥.

(٤) أحمد حسين، المصدر السابق، ص١٠١٠؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢٤.

لقد كان لتربيته الأوروبية وميله إلى الغرب أثراً بالغاً في رسم ملامح شخصيته السياسية، وعزمه على جعل مصر جزء من أوروبا، فانتهج سياسة عمه سعيد باشا في تشجيع الأجانب على الاستثمار والعمل في مصر، وإكمال مشروع قناة السويس على الرغم من تحفظه على بعض الامتيازات التي رآها إسماعيل باشا قاسية ومجحفة بحق مصر، وسنتطرق إلى هذا لاحقاً.

أولى إسماعيل باشا المدنية الحديثة اهتماماً كبيراً وعناية فائقة فأدخلها بلاده. ونهض بمالية الدولة لأن النظام الاقتصادي وتنظيم الميزانية المالية هما الركيزتان الأساسيتان لكل إدارة، فهما أساس قوة الدولة لذا وضع إسماعيل باشا منهاجاً واسعاً للارتقاء باقتصاد ومالية البلاد بالشكل الذي يحقق الرخاء والانتعاش للمواطن وللحكومة معاً، وبدأ بالزراعة.

٢ الزراعة والثروة الحيوانية:

• الزراعة:

كان أول ما وجه إليه الخديوي إسماعيل اهتمامه هو العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موت الأراضي القابلة للزراعة.

وعندما تولى إسماعيل باشا ولاية مصر، تجلى أمامه الاختلال الكبير الذي ورثه عن عباس وسعيد، ورأى أنه لا بد من القيام بإصلاح عام وعلى نسق الإدارة القديم الذي أوجده محمد علي باشا[1].

فقسّم البلاد على ثلاثة أقسام كبرى (**البحري، المتوسط، الصعيد**) وقسم تلك الأقسام على أربع عشرة مديرية، وثمان محافظات، كانت مديريات الوجه البحري الواقعة تجاه البحر المتوسط، الجيزة، البحيرة، القيلوبية، الشرقية، المنوفية، الغربية، الدقهلية، وثلاثة في الإقليم

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٦٠-٦٣.

الأوسط، بني سويف، اليوم، والمنيا، وخمسة في الصعيد، أسيوط، جرجا، وقنا، والقصير واسنا، أما المحافظات الثمان، فكانت العاصمة الإسكندرية، دمياط، رشيد، العريش، بور سعيد، السويس وسواكن[١].

وحافظ إسماعيل باشا على التقسيمات السابقة فكانت المديريات إلى مراكز والمراكز إلى أقسام والأقسام إلى نواح، وقسّم محافظتي القاهرة والإسكندرية على أقسام، بحيث أصبحت لكل واحدة منهما لها مديريات ومراكز، وأنشأ وظائف مفتشين ورؤساء مفتشين للأقاليم، لمتابعة سير الأعمال الإدارية[٢].

اهتم إسماعيل باشا بنظام ملكية الأرض، المشكلة[٣] التي ورثها عن أسلافه، فأدخل عليه الكثير من الإصلاحات ففي عام ١٨٦٥م، على سبيل المثال، عدل اللائحة السعيدية بملحق جاء فيه، إذا ترك صاحب الأرض الخراجية[٤]، أرضه لمدة ثلاث سنوات فمن حقه استعادتها وإن لم يعد، فتعطى لورثته، وإن لم يكن لديه ورثة تؤجرها الحكومة لمن يريد إيجارها، وكان يخصم من مبلغ الإيجار وما عليها من ضرائب للدولة،

---

(١) رزق الله منقريوش الصدفي، المصدر السابق، ص٣٣٥.

(٢) حامد سليم، بعض نواحي الزراعة، إسماعيل بمناسبة مرور (٥٠) عاماً على وفاته، ص١٣٦.

(٣) عندما فتح محمد علي الباب لقيام طبقة جديدة حصلت على حقوق في الأرض الزراعية ثم تحولت إلى ملكيات جزئية ثم ملكيات خاصة وظهرت بوادر الطبقة المالكة. حيث بدأ في فتح هذه الطبقة مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة، كانت معفوة من الضرائب، وأطلقت عليها اللائحة السعيدية اسم الأبعاديات. ينظر إبراهيم شحاته حسن، مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة أحمد عوام، ص٥٧.

(٤) وهي العقود الزراعية المملوكة للدولة، والموزعة على الأهالي للانتقاع بها مقابل تحصيل الخراج المستحق عليها والذي سمح إسماعيل باشا بحق توريثها. ينظر، إبراهيم شحاتة حسن مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة احمد العوام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (د.ت)، ص٦٢.

وتحتفظ بالباقي لصاحبها الأول لحين عودته، وألغى ما نصت عليه اللائحة السعيدية من إعطاء الأراضي الخارجية التي توفى أصحابها لمن كان يرغب في زراعتها على أن يدفع مقابل كل فدان[١] رسماً قدره اربع وعشرين قرشا[٢].

كما أعطى في كانون الثاني/ يناير ١٨٦٦م حق الوصية لأصحاب الأراضي الخراجية في اختبار من يستغلها بعد وفاته، وفي الأول من آذار/ مارس عام ١٨٦٦م منحت الحكومة الحق لأكبر الورثة سناً في إدارة الأراضي الخراجية بعد وفاة صاحبها[٣]، ثم أصدرت الحكومة في ٣ آب/ أغسطس ١٨٧١م (قانون المقابلة)[٤] لأصحاب الأراضي الخراجية[٥].

أصدرت الحكومة المصرية في عام ١٨٦٧م، وفي لفتة إنسانية منها، أمراً بمنح العسكريين المتسرّحين مساحات من الأبعاديات[٦]، ومن الأراضي البور بعد تجفيفها واستصلاحها، (الجفالك) لكي يستغلونها

---

(١) يعادل الفدان مساحة ٨٣/ ٢٠٠/ ٤ متر، ينظر أحمد نجم الدين فليجة، الجغرافية العملية والخرائط، مطبعة دوبال، الإسكندرية، ١٩٦٨م، ص١٦١.

(٢) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، ١٩٦٧م، ص٩٠.

(٣) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٩٠.

(٤) جاء فيه السماح لأصحاب الأراضي الخراجية في حالة دفعهم ستة أمثال الضريبة المفروضة عليها سنوياً دفعة واحدة، بإعفائهم من نصف الضريبة المفروضة عليها بصفة دائمة ولا تزداد ضرائبها عليهم مستقبلاً، وحصلوا بموجب ذلك على حقوق الهبة والتنازل والوصاية بتلك الأراضي. ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٤٥.

(٥) Dicey Edward. The story of the khedivat. London-1920, P94.

(٦) المساحات الزراعية التي منحها محمد علي لأفراد أسرته وكانت معفوة من الضرائب وسار على نهجه إسماعيل باشا في تمليكها للأمراء، ثم للفئات المذكورة من العسكريين وموظفي الحكومة، ينظر. إبراهيم شحاتة حسن، المصدر السابق، ص٥٩.

ويعيشون من إيراداتها، فأعطت عشرة أفدنة للمتسرح غير المتزوج وعشرين فداناً للمتزوج الذي ليس لديه ذرية، وثلاثين فداناً لمن له ذرية، وأعطت الحكومة الحق لورثة أصحاب هذه الأراضي باستثمارها في الزراعة لمن يورثها من بعدهم وتم فرض الضريبة العشرية عليها(١).

وحظي نظام الري باهتمام كبير من إسماعيل باشا، لما له من أهمية بالغة في تنمية الزراعة وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، فقد أمر الوالي في سبيل ذلك، العمل باتجاهين، الأول تطهير البحيرات القديمة، والثاني حفر بحيرات خزن جديدة حتى بلغ مجموع ما تم إنشاؤه في عهده من بحيرات مائة واثنتا عشر بحيرة، بلغ طولها ثمانية آلاف وأربعمائة كيلومتر، وقدرت نفقة إنشاؤها بنحو ثلاث عشرة مليون جنيه مصري، واستغرق حفرها خمس سنوات بين ١٨٦٧-١٨٧٢م، مما كان له انعكاساً إيجابياً على الزراعة في مصر(٢).

وكان من أهم تلك البحيرات البحيرة الإبراهيمية والبحيرة الإسماعيلية إذ بلغ طول البحيرة الأولى نحو مائة وخمسين كيلومتر، وكانت تستمد مياهها من نهر النيل وتصل إلى مدينة اشمنت بمديرية بني سويف، وكانت تستمد البحيرة الإسماعيلية مياهها من النيل عند مدينة شبرا وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية، بلغ طولها نحو مائة وتسع وعشرون كيلومتر لري مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مديريتي القيلوبية والشرقية وجهة قناة السويس(٣).

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٣.

(٢) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٨٠، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٤.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٩١، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٨.

كما أمر إسماعيل باشا باستيراد العديد من مكائن الري البخارية التي انتشر استخدامها على نطاق واسع في تلك المدة، لتوسيع مساحات الأراضي الزراعية، لا سيما أثناء انخفاض مستوى منسوب نهر النيل شتاءً، وقد شاع استخدام تلك المكائن لتحل محل الآلات الرافعة، وقد استخدمها إسماعيل باشا في مزارعه الخاصة واقتدى به كبار ملاك الأراضي وصغارهم، وأصبحت ضفاف النيل عند المساء تغطيها سحابة من الدخان المنبعث من تلك المحركات(١).

وزيادة على مدى اهتمام إسماعيل باشا بالزراعة لأنها الشريان الرئيس والممول الكبير لميزانية الدولة، والكفيل بتأمين إمكانية العيش الرغيد للمصريين، أمر الباشا بتشكيل خمسة مجالس محلية للإشراف على الزراعة وتنظيمها، عرفت باسم مجلس تنظيم الزراعة، اثنين منها بالوجه البحري، وثلاثة في مصر الوسطى والصعيد، على أن يكون لكل مجلس رئيس ومهندس تعينهم الحكومة، فضلاً عن أعضاء على قدر عدد المراكز في كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان(٢).

وكانت واجبات تلك المجالس، متابعة الاستخدام الأمثل للأرض، وكذلك العمل على الإفادة من سعة مساحة البلاد والتنوع المناخي، لتنويع المحاصيل الزراعية فضلاً عن تعيين مواسم زراعة كل صنف من أصناف المزروعات والإشراف على تحسين الإنتاج وسلامة المحصول، وفق جداول زمنية محدودة ومواقيت زراعية معلومة، وكان مجلس تنظيم الزراعة يجتمع مرتين في كل عام، لتحديد مواسم الزرع وأصناف

(١) أمين سامي باشا، تقويم النيل، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص١٢٢٣؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص١٠.

(٢) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٠٥؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٩.

المزروعات، وتحديد نوع الخدمة اللازمة لكل صنف زراعي مع تحديد نسب المياه اللازمة، وتخصيص الأرض المناسبة لكل نوع من المحاصيل الزراعية، والتأكيد على الالتزام بتلك الضوابط للوصول إلى أعلى درجات الإنتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للأرض وللقوة العاملة فيها، وأنشأ فوق تلك المجالس، نظارة (وزارة) للزراعة، وعهد بها إلى واحد من أكفأ رجاله وهو نوبار باشا[(١)].

كما أتم إسماعيل باشا عمل جده محمد علي، إذ أكمل القناطر الخيرية، التي عجز عن إتمامها عباس باشا وسعيد باشا، وباتت آيلة للسقوط، إذ لم ترمم طيلة خمس عشرة سنة كاملة وتركت عرضة للظروف الجوية، واستدعى إسماعيل باشا، فولر Fowller المهندس البريطاني، وكلفه بإتمام عملها وأوصاه بأن لا يألو جهداً في ذلك ومهما كانت النفقات، ومهما تطلب من أيدي عاملة لإتمام العمل[(٢)].

بدء فولر عمله الذي استغرق ثلاث سنوات متواصلة إذ أنجزه في سنة ١٨٧٨م، فقدمت للمصريين خدمات كثيرة، منها أنها كانت تروي أربعة ملايين فدان، وقد أنشأ إسماعيل باشا أربعمائة وستة وعشرين جسراً على جميع البحيرات التي أنشأها والتي بلغ عددها أكثر من مائتي بحيرة، كما أنشأ ثمانية جسور ضخمة أهمها جسر قصر النيل الفخم في القاهرة الذي كان يعد من إبداعات العصر[(٣)].

أدت أعمال إسماعيل الإصلاحية في الميدان الزراعي، إلى زيادة في الأرض الزراعية قاربت المليون ونصف المليون فدان، على مساحة

---

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٥٢، الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٠٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٨.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص١٠.

الأرض المزروعة في مصر، وكان إيرادها السنوي يصل إلى نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات، كما كانت إيجاراتها تزيد على المليوني جنيه في ذلك الوقت[١].

اهتم إسماعيل باشا بتوسيع زراعة القطن، بعد ارتفاع سعره العالمي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥م)[٢]، وتوجه المصانع الأوروبية، لا سيما البريطانية منها للاعتماد على القطن المصري، فضلاً عما كانت تدره زراعة القطن من أرباح على البلاد[٣].

■ **الجدول يبين مدى أطراد زيادة المحصول مع مبلغ الزيادة الكبيرة في ثمن البيع.**

السنة	صادرات القطن	متوسط سعر القنطار بالجنيه المصري
١٨٦١	٥٩٦,٢٠٠ قنطار	٢٨٠
١٨٦٢	٧٢١,٠٢٥ قنطار	٤٦٠
١٨٦٣	١,١٨١,٨٨٨ قنطار	٧٢٥
١٨٦٤	١,٧١٨,٧٩١	٩٠٠
١٨٦٥	٢,٠٠١,١٦٩	٦٣٥[٤]

★ يلاحظ من الجدول مقدار ما وفر لمصر من النقد مقابل بيع القطن، وكان ارتفاع سعره، قد دفع الفلاحين إلى زراعته بشكل واسع، فضلاً عن مغريات أخرى تكمن في زراعة القطن نفسه، إذ إن زراعته كانت لا تكلف الفلاح مجهوداً كبيراً وأن تكاليف زراعته قليلة قياساً بالمحاصيل الأخرى كالمحاصيل النقدية الأخرى، إذ

(١) وليم ولككس، القناطر الخيرية، «المقتطف»، الجزء الأول، المجلد ٤، كانون الثاني/ يناير، ١٩١٢م، ص٥٤.

(٢) نشبت في صيف ١٨٦١م بين الولايات الشمالية والجنوبية، واشتدت المعارك سنة =

صار محصوله سنة ١٨٦٥م أربعة أمثال ما كان عليه محصول عام ١٨٦٠م[١].

كما عني إسماعيل باشا بزراعة قصب السكر، وقد أكثر من زراعته، لا سيما في مزارعه الخاصة بالوجه القبلي، وقد ازدادت زراعة قصب السكر بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى أسعارها الطبيعية على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وعودة فلاحي الولايات المتحدة الأمريكية إلى أراضيهم، لذا اتجه إسماعيل باشا نحو زراعة القصب، واستحداث صناعة السكر، بإنشاء المعامل الكبيرة كي تجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه إلى جانب زراعة القطن[٢].

- **الثروة الحيوانية:**

أولى إسماعيل باشا اهتماماً كبيراً بالثروة الحيوانية، وذلك لأهميتها في الحياة الاقتصادية، إذ كان الفلاحون مهتمين كثيراً بتربية المواشي لاعتمادهم عليها في مجالات عدة، كقوة عمل في حرث الأرض أو

= بعد أخرى تجلت فيها قيادة أبراهام لنكولن السياسية والعسكرية، بسبب الصراع بين الرأسمالية والإقطاع استمرت الحرب إلى عام ١٨٦٥م، وكانت عام ١٨٦٤م أشد سنوات الحرب، مما كان له تأثيراً مباشراً على أنشطة الحياة الزراعية والصناعية. ينظر استيفان لورانت، أبراهام لنكولن، ترجمة أحمد شناوي، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦١م، ص١٠٧ وما تلاها.

(٣) أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري، الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٧٤م، ص٤١.

(٤) نقلاً عن عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٣٠٢.

(١) بيير كرابتش، إسماعيل المفترى عليه، ترجمة فؤاد صروف، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٣٧م، ص١٣٣.

(٢) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٨١، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١١.

إدارة النواعير في عمليات الري بالواسطة فضلاً عن منتجاتها الغذائية المتعددة، وتربيتها وتكثيرها وتسمينها لأسباب تجارية وعندما تعرضت البلاد عام ١٨٦٤م إلى أزمة اقتصادية نتيجة انتشار مرض الطاعون الذي أصاب المواشي وتسبب بخسائر كبيرة قدرت باثني عشر مليون جنيه، وأحدثت نقصاً كبيراً في قوة العمل[١]، بادر إسماعيل باشا، بإصدار أوامره إلى موسى حمدي حكمدار، السودان، بشراء أعداد كبيرة من الثيران لاستخدامها في الحراثة لتسهيل عملية الزراعة[٢].

كما امر إسماعيل باشا باستيراد المواشي (الأغنام والماعز) والخيول من بلاد الشام وروسيا القيصرية والدولة العثمانية، وقد دفعت الحكومة أثمان تلك الحيوانات وباعتها على الفلاحين بالتقسيط، وبهذا تخلصت الحكومة من الأزمة التي أصابت البلاد، ومنحت الحكومة لأصحاب المواشي المتضررين، تعويضاً عن الخسائر التي لحقت بهم، وبلغ مجموع ما دفع من مبالغ التعويض بـ(٣,٨٣٧,٥٦٢) جنيها[٣].

وفي مسعى من الحكومة لاستخدام الأساليب العلمية في الزراعة الحديثة والمتنوعة انشأت في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٦٥م، مدرسة الطب البيطري، لتخريج الكوادر العلمية، لتسهم في تفادي الأمراض والإصابات، ثم متابعة الوضع الصحي للثروة الحيوانية كذلك توجيه الأوامر ومتابعة مفتشي الأقاليم لتنظيم العمليات الزراعية والتحذير من ذبح الإناث من المواشي، لما يسببه ذلك من ضرر كبير على الثروة الحيوانية وضياع المنافع المنتظر حصولها من منتوجاتها[٤]، وأنشأ

---

(١) حيدر صبري شاكر، الأوضاع الاقتصادية في مصر ١٨٤٠-١٨٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢م، ص١١١.

(٢) صفحة ٤ دفتر ٥٢٦، عابدين، نقلاً عن أمين سامي باشا، تقويم النيل، ص٤٤٧.

(٣) بيير كرابتش، المصدر السابق، ص١٣٦-١٣٧.

(٤) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص١٣٠-١٤٢؛ صفحة ٢٢ دفتر ٥٢٦ عابدين، =

إسماعيل باشا مدرسة أخرى لتعليم الأساليب الزراعية الحديثة في منطقة العباسية في القاهرة في عام ١٨٦٧م[١].

كما قام إسماعيل باشا في حماية الفلاحين من المرابين الذين كانوا يستغلون ظروف الفلاحين الصعبة ويرهقونهم بفوائد باهظة على الديون، والتي لا يستطيعون دفعها، فأنشأ البنوك القروية لتسهيل عملية تسليف الفلاحين المبالغ التي كانوا يحتاجونها، بفوائد معقولة[٢].

ومع أن الزراعة شهدت توسعاً كبيراً في عهد إسماعيل باشا للإصلاحات الواسعة التي أحدثها على نظام الري، وملكية الأراضي، وتحسين طرق النقل والمواصلات، واستخدام الطرق العلمية في القطاع الزراعي، والذي ساعد بشكل فعال في التطور الزراعي، إلّا أن الفلاح المصري لم يحظ بالتحسن المعيشي، إلّا بسنوات محدودة، وذلك بسبب الأزمات العديدة التي عانى منها الاقتصاد المصري في تلك المرحلة، وكانت أهمها، انتشار مرض الطاعون بين المواشي، ثم ضعف الطلب الخارجي على القطن المصري، أثر توقف الحرب الأهلية الأمريكية، فضلاً عن أزمة تسديد الديون التي تعرضت لها البلاد منذ عام ١٨٧٥م، والتي أثرت بشكل مباشر على قيام الحكومة بمشاريع اقتصادية جديدة، بل على العكس ازدادت حاجة الحكومة إلى الأموال اللازمة، للحد من تأثير الأزمة المالية، فانتهجت أسلوباً قاسياً مع الفلاحين لغرض استيفاء الضرائب، والذي انعكس سلباً على تطور وتقدم الأوضاع الزراعية[٣].

= نقلاً عن أمين سامي باشا، المصدر السابق، ص٤٥٠.

(١) ألغيت هذه المدرسة عام ١٨٧٥م، وألغيت بعدها المدرسة البيطرية عام ١٨٧٩م، بسبب الأزمة المالية. ينظر: حيدر صبري شاكر، المصدر السابق، ص١١٣.

(٢) حامد سليم، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣) PETEA MGNSFIEIDTHEBR brtish in Egypt - P.11. =

وعلى الرغم من المعوقات والصعوبات التي رافقت عمل الحكومة في القطاع الزراعي نستطيع القول إن الإصلاحات التي أقامها إسماعيل باشا في المجال الزراعي قد أعطت ثمارها رغم شدة الازمات التي عصفت بالبلاد، ودليلنا على ذلك ازدياد مساحة الأراضي الزراعية إذ كان عدد الفدادين المزروعة عام ١٨٦٢م، (٤,٠٥٢,٠٠٠)، أصبح عام ١٨٧٩م، (٥,٤٢٥,٠٠٠) فدان، وارتفاع كميات الإنتاج الزراعي، إذ كانت قيمة الصادرات في عام ١٨٦٢م، (٤,٤٥٤,٠٠٠) جنيه، أصبحت عام ١٨٧٩م، (١٣,٨١٠,٠٠٠) جنيه، مما يبين الفارق الذي حصل أيام حكم إسماعيل باشا[١].

لم تتحدد النهضة التي تبناها إسماعيل باشا في الميدان الزراعي والثروة الحيوانية فحسب بل شملت ميادين وقطاعات أخرى في بناء الاقتصاد، وكانت الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي أولاها إسماعيل باشا اهتمامه ورعايته.

٣ الصناعة:

لم يبق من جهود محمد علي باشا في ميدان الصناعة إلّا معمل الطرابيش بفوّة في مدينة القاهرة، وسبب بقائه كان يرجع إلى حاجة الهيئة الإدارية وأفراد الجيش في مصر إليه، وكان يجهزهم بها ذلك المعمل الوحيد، ولتعطيل الصناعة في عهد محمد علي باشا سببين: **الأول** عدم وجود المواد الأولية كالحديد والفحم في البلاد مما أدى إلى

= رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، تقديم خالد محيي الدين، مطابع سجل العرب (د.ت)، ص٤٤-٤٦.

(١) توفيق الحناوي بك، النهضة الزراعية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٥م، ص٤٥.

ارتفاع أثمان استيرادها، **والثاني** اعتماد الحكومة مبدأ الاحتكار التجاري وهذا بدوره كان يقتل الطموح الفردي وينهي روح الإقدام والمثابرة[١].

لم تلق الصناعة اهتماماً من خلفاء محمد علي الثلاثة (إبراهيم وعباس وسعيد) فإبراهيم لم يحكم البلاد طويلاً، وعباس لم يكن مبالياً بشيء، أما سعيد فكان متجهاً إلى الزراعة كلياً، ولم يدخل شيئاً محسوساً على ميدان الصناعة أو الفنون الحرفية الأخرى والتي بقي نظام الطوائف سائداً فيها منذ أقدم الأزمنة[٢].

وعندما تولى إسماعيل باشا حكم مصر عام ١٨٦٣م، حظيت الصناعة بشيء من الاهتمام واستحدثت مشاريع صناعية جديدة من أجل تحقيق النهوض الصناعي، عملاً بمنهاجه الإصلاحي العام الذي أعلنه فانتعشت بعض الصناعات كصناعة نسيج القطن التي شهدت توسعاً كبيراً[٣].

وظهر ذلك واضحاً في ازدياد عدد المعامل وارتفاع نسب إنتاجها، فمثلاً معمل نسيج فوة كان ينتج خمسين ألف طربوش سنوياً، ومعامل بولاق وشبرا وهما في أحياء القاهرة، أنتجا ثلاث آلاف وخمسمائة قطعة ملابس جاهزة، وقد بلغ عدد العاملين في صناعة النسيج في المعامل الثلاثة، نحو ألف وستمائة عامل في عام ١٨٦٥م[٤].

كما ساهم التوسع الكبير في زراعة القطن في سنوات حكم إسماعيل باشا الأولى إلى الاهتمام بمعامل حلج القطن ونظراً لذلك فقد ازداد عدد تلك المحالج والتي كانت تعمل بالبخار إلى اثني عشر محلجاً في نهاية عام

---

(١) حيدر صبري شاكر، المصدر السابق، ص٨١٨.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٢٦.

(٣) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٤) محمود عمر، إسماعيل معيد الصناعة، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص١٤٢.

١٨٦٥م، وكانت المحالج البخارية أسرع من المحالج اليدوية، إذ إنها حققت سرعة الإنجاز مع زيادة الإنتاج والذي انعكس بشكل مباشر في التوسع بزراعة وإنتاج القطن قاد بالتالي إلى زيادة كميات القطن المصدرة إلى الخارج[١].

وبعد عام ١٨٦٥م أنشأ إسماعيل باشا العديد من مصانع السكر وجهزها بأحدث العدد والآلات، وكان عدد مصانع السكر (١٧) معملاً حتى عام ١٨٧٢م وكان يعمل فيها العديد من المهندسين والفنيين الأوروبيين، وكان إنتاجها يصل إلى نحو (٢,٣٥٠,٠٠٠) قنطار من السكر سنوياً، وقد أصبح عدد مصانع مصر أربعة وستين مصنعاً، وكانت هذه المصانع موزعة على مختلف جهات البلاد وكان تركيزها في الوجه القبلي لقربها من مزارع قصب السكر، مما كان له أثره الواضح في تصاعد إنتاج مصر من السكر، إذ بلغت قيمة الإنتاج السنوي نحو مائة وسبعين ألف جنيه مصري سنوياً في عام ١٨٧٠م[٢].

ربط إسماعيل باشا بين مزارع قصب السكر والمعامل بشبكة من خطوط السكك الحديد، إذ بلغ طولها ستمائة وثلاثة وثلاثين كيلومتر، وكان عمال تلك المعامل يأخذون السكر أو العسل الذي ربطت معامل تكريره بمعامل السكر مقايضة لأجور عملهم فيها[٣].

وعلى الرغم من كبر حجم التكاليف إلّا أن هذه الأنشطة الصناعية لم تأت بالنتائج المطلوبة منها، إذ اضمحلت في أواخر حكم إسماعيل باشا،

---

(١) أمين سامي باشا، تقويم النيل، ص٤٤٨-٤٤٩؛ أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص١٨٠.

(٢) حسين علي الرفاعي، الصناعة في مصر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٥م، ص٢٦٣-٢٦٤.

(٣) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص١٨١.

لأن الفلاح المصري كان ضعيف الإقبال وغير مبال لزراعة السكر، لما تحتاجه من وقت وتكاليف فضلاً عن سرعة تلفه وعدم استطاعة تخزينه كما هو الحال مع القطن فضلاً عن أن تلك المصانع كانت تنتج السكر الخام، وكان يصدر إلى الخارج لتكريره هناك لا سيما المصانع البريطانية، ثم يعاد إلى مصر ليباع في أسواقها المحلية بأثمان مرتفعة، فضلاً عن الأزمة المالية التي أطاحت بمشاريع البلاد وخططها الاقتصادية كافة[١].

كما انتعشت الصناعات الحربية، لا سيما بعد حصول إسماعيل على تخويل رسمي بزيادة عدد الجيش المصري وفق الفرمانات للأعوام ١٨٦٦م و١٨٧٣م، سيرد تفصيلها لاحقاً إذ إن الفرمان الأول سمح لإسماعيل باشا بثلاثين ألف مقاتل، وسمح الفرمان الثاني له بزيادة عدد الجيش إلى أي عدد يرغب فيه، كذلك أعطاه حق صناعة السفن الحربية، عدا المدرعة منها، والتي اشترط فيها موافقة الدولة العثمانية على ذلك[٢].

أبدى إسماعيل باشا اهتمامه بصيانة ترسانة الإسكندرية وجلب إليها عام ١٨٧٣م الآلات والأدوات ووفر لها الكوادر الفنية من أصحاب الخبرات الجيدة في هذا الميدان، وأنشأ حوضاً عائماً للسفن في ميناء الإسكندرية، لغرض إصلاحها وتصنيع بعض السفن الحربية[٣].

كما اهتم بمعامل صناعة البارود والتي كانت قد أهملت في زمن محمد علي باشا واستكمل معمل الأسلحة الخفيفة بالإسكندرية عام ١٨٧٣م والذي أصبح جاهزاً لإنتاج الأسلحة الخفيفة التي كان الجيش المصري يحتاج إليها، وأنشأ مصنعاً لصب المدافع ببولاق، ومعملاً لصنع القنابل وآخر لصنع

(١) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٨.

(٣) أحمد عبد الهادي، نهضة البحرية التجارية والتشريع البحري، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص١٥٣-١٥٤.

البنادق، وأنشأ معملاً آخر مماثل له في منطقة السويس[١].

أما المعامل الأهلية، فقد انتشرت في هذه المدة، كمصانع المعادن وسبائك الحديد والتي بلغ عددها (٨٥) مسبكاً للحديد و(٧٣) معملاً للنحاس، و(٨٠) محلاً للتبييض، فضلاً عن (٢٤٠) محلاً لصياغة الذهب وعدة محلات للحدادة، كانت تنتج مختلف الأدوات واللوازم الحديدية التي كانت تستخدم في الحياة العامة، وقد كان في الإسكندرية وحدها (٦) مسابك للحديد و(٤٣) محلاً للحدادة و(٢٠) معمل نحاس، و(٩٣) محل صياغة[٢].

كما أنشأت الحكومة معملاً لصناعة الطابوق بقيلوب، في الوجه البحري، وكان يعمل بطاقة إنتاجية قدرت أربع ملايين وسبعمائة ألف طابوقة سنوياً، وأنشأت الحكومة كذلك مصنعاً لدباغة الجلود في الإسكندرية، كانت تدبغ ما يقرب (٣٠) إلى (٤٠) ألف جلد سنوياً[٣].

وقد اهتمت الحكومة بصناعة الزجاج، إذ أنشأت لأجل ذلك (١٨) مصنعاً للزجاج وكان إنتاجها يكفي لسد حاجة البلد المحلية[٤].

نالت صناعة الورق نصيبها من التطور ففي عام ١٨٧٠م تم إنشاء معملاً للورق بالقرب من مطبعة بولاق كان يدار بالآلات البخارية، وكان يعمل به أكثر من (٢٢٠) عاملاً، وبطاقة إنتاجية قدرت بثمانية عشر طناً من الورق العادي الذي كان يستعمل للف السكر، وبسبعين ألف رزمة ورق خاص للطباعة والكتابة وبالمواصفات المطلوبة من الجودة وهو ما

---

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٧٩؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٢٩.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٣٠.

(٣) حيدر صبري شاكر، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص١٣.

كان يسد حاجة البلد من الورق لا سيما المؤسسات الحكومية مثل طبع الكتب بمطبعة بولاق، تلبية للنشاط الثقافي والعلمي والأدبي، وكان جميع العمال من الوطنيين بينما كان المهندسون بريطانيين[١].

كما قامت الحكومة المصرية بإنشاء معامل لطحن الحبوب، بلغت إعدادها (٦١) معملاً منها (٣١) معملاً في القاهرة (٣٠) معملاً في الإسكندرية وهذه المعامل كانت تدار بالقوة البخارية[٢]، فضلاً عن المعامل المذكورة كانت هناك معامل أخرى كانت تدار بقوة الهواء منها (٣٧) في الإسكندرية، فضلاً عن (٧٠٠) معمل منتشر في مناطق البلاد المختلفة، كما كانت للحكومة طاحونة بخارية كبيرة تقوم بطحن الحبوب للجيش والبحرية[٣].

لم تحقق النهضة الصناعية التي أحدثها إسماعيل باشا النجاح المرجو منها مقارنة بالتكاليف التي تم إنفاقها في إنشاء المعامل والمصانع، لأنه لم ينتبه إلى ضرورة حماية المنتوج المحلي، لذلك لم يسن نظاماً ضريبياً على البضائع الأجنبية، وترك التجار يستوردون ما يشاؤون من بضائع كانت من نتائجها إغراق الأسواق المحلية بالبضائع الأجنبية العالية الجودة، وبأسعار معقولة، ناهيك عن عدم توافر الكوادر الفنية الوطنية المختصة، إذ ظلت الصناعة معتمدة على المهندسين ورؤساء العمال الأجانب، لا سيما البريطانيين منهم، بالرغم من تأسيس إسماعيل باشا للعديد من المدارس الصناعية[٤].

كما كان المواطن المصري العادي ميالاً لاستثمار جهوده في

---

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، ص١٣١.

(٢) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٣٨٣.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص١٥٩.

المشاريع الزراعية، دون الصناعية لضمان أرباحها، فضلاً عن ما سببته الأزمة المالية من تعطيل لجميع البرامج الحكومية التي كانت تحتاج إلى تمويل مادي، لا سيما في نهاية عصر إسماعيل باشا ووقوع مقدرات البلاد تحت السيطرة الأجنبية بذريعة مشكلة الديون وقد انعكس كل ذلك على تراجع الصناعة المحلية المصرية(١).

ولما كانت الزراعة والصناعة تكملهما التجارة وطرق المواصلات، اهتم إسماعيل باشا اهتماماً جدياً بإنعاش التجارة وفتح خطوطاً جديدة للمواصلات.

٤- التجارة وطرق المواصلات:

سيطرت مصر بموقعها الجغرافي المتميز على طرق تجارة الشرق والغرب، وكان هذا الموقع المنقذ المالي للبلاد، بسبب الرسوم التي كانت تفرض على السلع التجارية المارة بها، وكانت مصر تعتمد إلى حد كبير على هذه الرسوم في تمويل خزينتها، لكنها لم تشترك في التجارة الدولية اشتراكاً فعلياً، إلّا ما كان يستورد من دول أوروبا من احتياجات الأسر الحاكمة والطبقة الغنية(٢).

وجاء محمد علي باشا وأحدث ما أحدث من وسائل التحديث التي أدت إلى تشعب حاجات السكان، وازدياد القدرة الشرائية للفرد، إذ نشطت الزراعة، لا سيما القطن والحبوب، وأصبح لمصر مركز تجاري، ساهم بالتجارة الدولية ولو بنطاق محدود إلّا أن ذلك دعم اقتصادها على أسس جديدة، ولما تولى إسماعيل باشا حكم مصر، سار على نهج جده محمد علي باشا للنهوض ببلاده إلى ما كان يصبو إليه من مكانة تليق بها(٣).

---

(١) محمود عمر، المصدر السابق، ص١٣٩.

(٢) حسين خلاف، التجديد في الاقتصاد المصري، القاهرة، ١٩٦٢م، ص١٨٧-١٨٨.

(٣) أحمد الشنتاوي وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثامن، ص٢٦٢.

اتخذت الحكومة المصرية إجراءات عدة لتنشيط تجارتها الداخلية، إذ قامت بفتح مراكز حكومية لشراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين وبأسعار مختلفة، وحسب نوعية المحصول وخضوعه للعرض والطلب، وقد سمحت للفلاح ببيع محصوله خارج هذه المراكز، وبهذا يكون الفلاح قد اطمأن لمحصوله، وتكون الحكومة قد ضمنت زيادة الإنتاج، فضلاً عن ذلك فقد أنشأت الحكومة مراكز متخصصة لشراء محصول القطن من مختلف مديريات البلاد، لغرض جمعه وتصديره، إذ خُصِّصَ لتلك المراكز موظفون من ذوي الخبرة لضمان نجاحها[١].

تسبب التوجه الحكومي نحو القطن إلى الحاق الضرر ببقية أصناف الزراعة، لا سيما الحبوب (**الحنطة والشعير والشلب**) إذ تراجع مستوى إنتاجها بشكل ملحوظ في السنوات الأولى لحكم إسماعيل باشا، إذ منعت الحكومة المصرية في تلك الآونة تصديرها لسد النقص المحلي حتى عام ١٨٦٦م، عندما أخذت زراعة القطن بالتراجع حتى وصلت إلى مستوياتها السابقة، فاستعادت زراعة الحبوب مكانتها من جديد فاستعادت مكانتها التجارية[٢].

إزاء ذلك التوسع التجاري، أمر إسماعيل باشا بتشكيل مجلسين من مجالس التجار أحدهما في القاهرة والآخر في الإسكندرية، وكان كل مجلس يتألف من ستة أعضاء، ثلاثة منهم أجانب والباقي من المصريين كانت مهام تلك المجالس، الفصل في المنازعات التي كانت تحدث أثناء التبادل التجاري بين تجار مصر ونظرائهم الأجانب، واستمرت المجالس

(١) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٢٧٨-٢٨٠.

(٢) شفيق حسن، توجيه مصر التجاري، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص١٤٤.

تعمل لحين تشكيل المحاكم المختلطة[١]. وكان للتجار المحليين الهيمنة الواضحة على التجارة الداخلية في البلد وذلك لمعرفتهم الدقيقة باحتياجات الناس وأساليب عملهم، فكانت المراكب والسفن الشراعية المحملة بالمحاصيل المختلفة والتي تم شراؤها مباشرة من المزارعين، تجوب البحيرات الداخلية خصوصاً، ومجاري النيل عموما لبيعها في الإسكندرية للتجار الأجانب[٢].

وكان للاهتمام في تطوير طرق المواصلات، والتوسع الحاصل في إنشاء خطوط سكك الحديد التي أولاها إسماعيل باشا اهتمامه، دورها في زيادة طول سكك الحديد، فقد كانت في بداية عصره تبلغ نحو مائتين وخمسة وسبعون ميلاً عام ١٨٦٢م، وصلت إلى ١١٨٥ ميل في نهاية عصره، وبذلك أوصلت معظم المدن الكبيرة في الدلتا بعضها ببعض وامتدت سكك الحديد من الإسكندرية في الشمال إلى أسيوط في جنوب البلاد[٣].

كما مدت أسلاك التلغراف بين جهات مصر المختلفة، وأصبح البريد في أوائل عهد إسماعيل باشا مصلحة حكومية[٤]، ونظمت

---

(١) افتتحت المحاكم المختلطة في ٢٨ تموز/ يوليو سنة ١٨٧٥م في مصر وفي رأس التين بالإسكندرية، وقد اختيرت الإسكندرية مركزاً لمحكمة الاستئناف المختلطة، لأنها كانت تضم مقرات القناصل العموميين للدول الأجنبية وقد بدأت المحاكم المختلطة عملها بالفعل في شباط/ فبراير ١٨٧٦م وكانت تقضي في المنازعات التي يكون الأجانب طرفاً فيها، ينظر جميل خانكي، المحاكم المختلطة، الكتاب «مجلة»، مج٢، ج٤، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٤٩م، ص٣٤١-٣٤٢.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١١٥.

(٣) شفيق حسن، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٤) كان إسماعيل باشا قد اشترى في سنة ١٨٦٥م من الإيطالي موتسي، شركة البريد

وتقدمت إلى درجة شاركت فيها مصر بمؤتمر البريد الدولي الذي أقيم في روما عام ١٨٧٤م[١].

وازدادت التجارة الخارجية بسبب السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة فضلاً عن التوسع والتقدم في وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية، وكانت زيادة الإنتاج الزراعي قد زادت من نسبة الصادرات والواردات، حيث كان القطن والسكر والرز والقمح والذرة والشعير والعدس والحبال والصوف والكتان والشمع والأفيون، أهم المواد المصدرة، بوصفها مواداً أولية تدخل في معظم الصناعات[٢].

أما الواردات فكانت تشتمل على المنسوجات والملابس والسجاد والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات المستخدمة في الصناعة والأواني المنزلية والمجوهرات والحلي، فضلاً عن المواشي وأصناف العطارة والزجاج والتبغ والعقاقير الطبية وغير ذلك[٣].

احتل القطن مكانة متميزة في صادرات مصر إلى الخارج، لنوعيته الجيدة ومواصفاته الممتازة، الموصوف بطويل التيلة[٤].

= والاتصالات التي كانت يديرها لحسابه الخاص في القاهرة والإسكندرية، وأمر إسماعيل بجعلها مصلحة حكومية، وخصص من ميزانية الحكومة مبلغاً لتحسين نظامها وتطويره، وترميم شؤونها، ينظر، فهمي بك، طرق المواصلات، إسماعيل باشا بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص١٦٠.

(١) شفيق حسن، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٢) أحمد الشتاوي وآخرون، المصدر السابق، ص٢٦٢، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٣١٨.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٣١٩.

(٤) لوتسكي، المصدر السابق، ص١٩١.

*** جدول صادرات القطن المصري في عهد إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩م) بالقنطار مقابل أسعاره بالريال.**

السنة	الصادرات بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال	السنة	الصادرات بالقنطار	متوسط سعر القنطار بالريال
١٨٦٣	١,١٨١,٨٨٨	٢٣	١٨٧١	١,٩٦٦,٢١٥	١٩,٥
١٨٦٤	١,٧١٨,٧٩١	٣٦،٢٥	١٨٧٢	٢,١٠٨,٥٠٠	١٥,٧٥
١٨٦٥	٢,٠٠١,١٦٩	٤٥	١٨٧٣	٢,١٣,٤٣٣	٢١
١٨٦٦	١,٢٨٨,٧٦٠	٢١،٢٥	١٨٧٤	٢,٥٧٥,٦٤٨	١٨,٥
١٨٦٧	١,٢٦٠,٩٤٦	٣٥,٢٥	١٨٧٥	٢,٢٠٦,٤٤٣	٢٣
١٨٦٨	١,٢٥٣,٤٥٥	١٢,٥٠	١٨٧٦	٣,٠٠٧,٧١٩	١٥,١٢
١٨٦٩	١,٢٧٩,٧١٤	١٩	١٨٧٧	٣,٠٠٧,١٥٧	١٥,٧٥
١٨٧٠	١,٣٥١,٧٩٧	٢٢,٥	١٨٧٨	٢,٥٨٣,٦١٠	١٣,٧٥
			١٨٧٩	١,٦٨٠,٥٩٥	١٤,٨٧(١)

* كان ارتفاع نسبة الصادرات، للسنوات الأولى يعود سببها إلى الحرب الأهلية الأمريكية، وأثرها على السوق العالمية، أما الزيادة الثانية بعد عام ١٨٧٢م فإنها تعود إلى التوسع الذي حصل في زراعة القطن، ناهيك عن الإصلاحات الكبيرة والواسعة التي قام بها إسماعيل باشا، وشملت الميدان الزراعي، وما تركته من آثار إيجابية على نسبة الإنتاج الزراعي بشكل عام وعلى إنتاج القطن بشكل خاص لا سيما بعد

(١) نقلاً عن أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٢٩٢.

اكتشاف أصناف جديدة من القطن الذي عرف بـ(البامية)[١]، والذي ساهم بشكل فعّال في دعم الاقتصاد المصري إلى جانب المواد الغذائية والمحاصيل الأخرى، التي كانت تسد الحاجة الداخلية للبلاد ويصدر الفائض منها إلى الخارج، لاستيراد الاحتياجات الرئيسة مثل الألبسة والمنتوجات التي كانت تستورد من الدول الصناعية[٢].

احتلت بريطانيا المرتبة الأولى في علاقات مصر التجارية مع الخارج، حتى بلغ نصيبها في تلك المدة ٨٠٪ من الصادرات المصرية و٢٤٪ من مستورداتها، وجاءت فرنسا في المرتبة الثانية في تعامل مصر التجاري، إذ كان نصيبها من الصادرات ١٠٪ ومن المستوردات ١١٪ وأتت بقية الدول التجارية على النحو الآتي: **إمبراطورية النمسا - المجر، الدولة العثمانية، إيطاليا، ولاية سوريا، ولاية تونس، بلجيكا، روسيا، الولايات المتحدة، السويد، ألمانيا، هولندا)**، مما جعل لمصر مكانة متميزة في علاقاتها التجارية[٣].

ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من السلع والبضائع بشكل واسع نتيجة للإصلاحات العديدة التي أحدثها إسماعيل باشا في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة. **والجدول الآتي يوضح قيمة الصادرات المصرية بالجنيه المصري.**

---

(١) اكتشفه أحد الأقباط في سنة ١٨٧٣م، دعاها قطن البامية لمشابهتها بنبات البامية، وقد اعتنى بزراعتها، جاءت بثلاث أضعاف محصول شجيرات القطن العادية، وبيعت بثمن يعادل عشرين ضعفاً لسعر الأنواع الأخرى، ينظر الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٨٩.

(٢) جمال الدين سعيد، التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة، ١٩٧٥م، ص١١٠.

(٣) مصطفى القوني، وأمين مصطفى عفيفي عبدالله، تاريخ مصر السياسي والاقتصادي، القاهرة (د.ت)، ص١٦٦-١٦٩.

السنة	الصادرات بالجنيه المصري	السنة	الصادرات بالجنيه المصري
١٨٦٣	٩,٠١٤,٢٧٧	١٨٧٢	١٣,٣١٧,٨٢٥
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٦٦١	١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٨٨٢
١٨٦٥	١٣,٢٤٥,٦٦١	١٨٧٤	١٣,٤٢٣,٠٠٠
١٨٦٦	٩,٧٢٣,٥٦٤	١٨٧٥	١٣,٣٣٣,٣٣٤
١٨٦٧	٨,٦٢٣,٤٩٧	١٨٧٦	١٣,٥٦١,٢٨٦
١٨٦٨	٨,٠٩٤,٩٧٤	١٨٧٧	١٢,٧٥٠,٢٣٢
١٨٦٩	٩,٠٨٩,٨٦٦	١٨٧٨	٨,٠٩٧,٢٢٧
١٨٧٠	٨,٦٨٠,٧٠٢	١٨٧٩	١٣,٤٣٩,٠٥٩(١)
١٨٧١	١٠,١٩٢,٠٢١		

* من الجدول أعلاه نستدل على أن الطفرة التي حصلت في ارتفاع قيمة الصادرات عام ١٨٦٤م كانت بسبب الحرب الأهلية الأمريكية، إذ صدّرت مصر كميات كبيرة من القطن إلى الخارج سداً للنقص الحاصل في السوق العالمية الذي قاد إلى ارتفاع أسعاره بشكل كبير ومغري أما زيادة قيم الصادرات بعد عام ١٨٧١م، فكان بشكل متوازن واحتفظ بشيء من الثبات النسبي، نتيجة للإصلاحات الكبيرة، التي قامت بها حكومة إسماعيل باشا في قطاعات الزراعة والتجارة والنقل والمواصلات، والتي أثرت بشكل إيجابي في نمو الاقتصاد المصري، إذ انعكست آثارها بصورة واضحة على ارتفاع قيمة الصادرات.

وكان لإنشاء عدد كبير من المؤسسات المالية، أثره الكبير في تطور التجارة فضلاً عن الازدياد الواسع لعدد الأجانب الّذين نزحوا إلى مصر،

---

(١) نقلاً عن أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٢٥٦.

والتي سهلت الحكومة إقامتهم في أنحاء البلاد حتى السودان، لأغراض شتى، كان أهمها الاتجار بحرية، وكان للحركة الدؤبة في مينائي بور سعيد والإسكندرية ونمو الاتصال والمتاجرة مع سائر أقطار العالم، قد ساهمت كذلك في التقدم المطّرد للزراعة والتجارة في مصر في ذلك الوقت[١].

وعند مقارنة مدة حكم إسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٥م) نرى أن قيمة الواردات قد بلغت (٧٣٦.٩٣٩.٦١) جنيها، مقابل (١٥٥.٦٣١.٢٩) جنيها في المدة (١٨٥٠-١٨٦٢م)، أي بزيادة (٥٨١.٣٠٨.٣٢) جنيها، وهي أكثر من نسبة المائة بالمائة زيادة عما كانت عليه الواردات في المدة الماضية التي حكم فيها عباس وسعيد، وأن قيمة الصادرات للمدة نفسها زادت أربعة أضعاف إذ قفزت قيمتها من (٥٤٣.٣٣٩.٣٦) إلى (٧٣٦.٩٣٩.١٤٥) جنيها[٢].

مع ملاحظة مهمة إن تلك المقارنة لا تدخل فيها واردات مينائي سواكن ومصوع اللذين ضمهما إسماعيل باشا إلى أملاك مصر مقابل جزية سنوية كان مقدارها خمسة عشر ألف جنيه، فضلاً عن إلغاء إسماعيل باشا لتجارة الرقيق التي كانت تدر أرباحا طائلة في زمن سابقيه[٣].

وبعيداً عن المبالغة فان الزيادة العظمى في الإنتاج الزراعي المصري وانتشار التجارة في جميع أرجاء البلاد، وما حصلت عليه من تقدم اقتصادي، واتساع التجارة الدولية، ما كان من اليسر تحقيقه، لولا

---

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٢٢١.

(٢) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٣) مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٥٤٢؛ بيير كرابتش، إسماعيل المفترى عليه، ص٢٧.

المشروعات العديدة التي أدخلت على وسائل النقل المختلفة في مصر[١].

كان لفتح قناة السويس، أثر في سكك حديد مصر، إذ أدى ازدياد المسافرين من الشرق إلى الغرب وبالعكس، إلى زيادة كبيرة في إيرادات سكك الحديد ولو أنها أصيبت بالحيف أصابها في بدايتها بسبب تحول طرق النقل، إلّا أن نشاط التجارة الداخلية قد غطى ذلك الحيف واستعادت سكك الحديد عافيتها، بعد أن تحولت تجارة الترانزيت إلى القناة[٢].

وجه إسماعيل باشا عنايته إلى إعادة بناء الأسطول البحري المصري، إذ أنشأ الشركة العزيزية[٣] للملاحة عام ١٨٦٣م، وهي شركة مساهمة حلّت محل الشركة المجيدية، تميزت الشركة بكثرة سفنها البخارية والشراعية وبنشاطاتها الملاحية، حتى أنها تمكنت من منافسة شركات

---

(١) أنفق إسماعيل باشا الكثير من الأموال على المشاريع التي قام بها لغرض تطوير البلاد مثل (١٣) مليون جنيه استرليني على حفر البحيرات وست عشرة وثمنمائة ألف (١٦٨٠٠,٠٠٠) جنيه مجموع نفقات قناة السويس، ومليونين ومائة وخمسين ألف (٢,١٥٠,٠٠٠) على القناطر الخيرية والنوادي العامة وستة ملايين ومائة ألف (٦,١٠٠,٠٠٠) على مصانع السكر ومليونين وخمسمائة واثنتين وأربعين ألف وثلاثمائة وواحداً وستين على إنشاء سكك الحديد وثمنمائة وثلاثة وخمسين ألف على إنشاء خطوط التلغراف ومائة وثمان وثمانين ألف على المنائر البحرية (الفنارات) وثلاث ملايين وثمنمائة وسبع وثلاثين ألف وخمسمائة واثنتين وستين، تعويضاً للفلاحين أثر ما لحق بهم من أضرار بسبب مرض الطاعون الذي أصاب المواشي ١٨٦٤م. ينظر: بيير كرابتش، المصدر السابق ص١٣٨-١٤٣.

(٢) جرجي زيدان، مشاهير الشرق، ص٧١-٧٤.

(٣) أسست الشركة تخليداً لزيارة السلطان عبد العزيز لمصر سنة ١٨٦٣م، واشترط إسماعيل باشا أن يكون طاقمها الضباط والبحرية جميعاً من المصريين. ينظر: خلف عبد العظيم سيد الميري، تاريخ البحرية المصرية (١٨٥٤-١٨٧٩م)، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٧٨-١٩٣.

الملاحة الأجنبية، إذ كان لها نشاط نهري في النيل فضلاً عن نشاطها البحري، فقد بلغ عدد سفنها العاملة في البحر الأحمر عشرة سفن تجارية تولت عملية نقل المسافرين والبضائع بين ميناء السويس وموانئ البحر الأحمر، فضلاً عن أربع عشرة سفينة مماثلة كانت تعمل للنقل بين ميناء الإسكندرية وموانئ البحر المتوسط المختلفة، فضلاً عن (٢٠٣) سفن متوسطة الحجم استخدمت لنقل البضائع والمسافرين في نهر النيل، وقد فتحت للشركة العديد من المكاتب داخل البلاد وخارجها لتنظيم عمليات النقل[١].

حرص إسماعيل باشا على أن تكون إدارة الشركة مصرية خالصة وتحت العلم المصري لذلك اشترى عام ١٨٧٣م جميع أسهم الشركة العزيزية وحولها إلى مصلحة حكومية عرفت باسم (وابورات البوسطة الخديوية)، وخصصت لنفسها حوضاً عائماً في ميناء الإسكندرية ومعملاً في الميناء المذكور لإصلاح وصيانة السفن التابعة لها[٢].

بلغ عدد السفن الشراعية في أسطول مصر التجاري في هذه المدة (٥٥٥) سفينة بطاقة حمل قدرت بثلاثين مليون وتسعمائة وتسعة عشر ألف (٣٠,٩١٩,٠٠٠) طن، فقد ارتبطت مصر في تلك المدة بالعديد من الخطوط البحرية التي ارتبطت مع مختلف الموانئ الأجنبية[٣].

أدى هذا التوسع الهائل في طرق ووسائل النقل البحري إلى زيادة حركة النقل التجاري في البلاد، ورغبة في إرشاد السفن وتسهيل الملاحة

---

(١) السيد فهمي بك، المصدر السابق، ص١٥٦.

(٢) خلف عبد العظيم سيد الميري، المصدر السابق، ص٥٣٣.

(٣) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩م)، القاهرة ١٩٥٩م، ص٣٨٧-٣٩٠؛ خلف عبد العظيم سيد الميري، المصدر السابق، ص٥٣٤.

البحرية، أقامت حكومة إسماعيل باشا الفنارات (المنائر) على سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، وأهم هذه المنارات التي أنشأت على ساحل البحر المتوسط (منارة البرلس، منارة دشير، منارة دمياط، منارة قباري، منارة بور سعيد، منارة العجمي، منارة حاجز الميناء)، فضلاً عن الفنارات التي أنشأت على سواحل البحر الأحمر (منارة السويس، منارة رأس الغريب، منارة صخور الأخوين، منارة جزيرة شدوان) كما تم إنشاء منارة بربرة على سواحل المحيط الهادي[١].

٥ إعمار الإسكندرية:

ازداد عمران مدينة الإسكندرية في عهد إسماعيل فاختط فيها شوارع جديدة وأحياء جديدة، كشارع إبراهيم الممتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية، وشارع الجمرك، وشارع المحمودية، وفتح ستة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرقي والطريق الحربي الذي كان يحيط بالمدينة.

وأنيرت أحياؤها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية وأنشئت بلديتها للاعتناء بتنظيم شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية، وعملت المجارى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها، وعهد الخديوي إلى إحدى الشركات الأجنبية توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الإسكندرية.

وعمرّت جهة الرمل في عهده عمراناً كبيراً، واتصلت بالمدينة بخط حديدي، وأنشأ بها الخديوي عدة قصور له ولذويه للإقامة بها في الصيف، وإليه يرجع الفضل في جعلها مصيف القطر المصري، وفتح شارعاً عظيماً يبتدئ من باب رشيد وينتهي إلى حدود الملاحة بزمام (المندرة) ماراً

---

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٢٢-١٢٥.

بالسراي الخديوية بالرمل، طوله من باب شرقي إلى السراي (٤٠٠) متر في عرض ١٢ متراً ومن السراي إلى الملاحة (٤٠٠٠) متر عرض ثمانية أمتار، ومد طريقاً من الملاحة إلى ترعة المحمودية، وأنشأ حديقة النزهة على ترعة المحمودية، وجعلها متنزهاً عاماً، وبني سراي الحقانية التي أنشئت بها المحكمة المختلطة، وأصلح ميناء الإسكندرية، وبلغ عدد سكان المدينة في عهده (٢١٢,٠٠٠) نسمة.

٦ بناء القصور:

- **أنشأ الخديوي إسماعيل عدداً كبيراً من القصور، منها:**

سراي عابدين التي جعلها مقراً للحكم، وحلت محل سراي القلعة التي بناها محمد علي باشا، سراي الجزيرة، سراي الجيزة، سراي بولاق الدكرور، قصر القبة، قصر حلوان، سراي الإسماعيلية، سراي الزعفران بالعباسية، سراي الرمل بالإسكندرية، جدد القصر العالي، قصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن)، سراي المسافر خانة، قصر النيل، سراي رأس التين بالإسكندرية، قصر إميركَان، هذا القصر يقع على ضفاف البوسفور في إسطنبول بتركيا، وقد اشتراه الخديوي إسماعيل عام ١٨٦٥م كمقر له بالاستانة، وقد استعمل الخديوي إسماعيل قرض ١٨٦٥م والبالغ ٣,٣٨٧,٣٠٠ جنيه إسترليني لشراء القصر وفرشه.

- **شق كثيراً من الترع** في الوجه القبلي، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح في عهده نحو (١١٢) ترعة، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية، وتعتبر الترعة الإبراهيمية هي أعظم الترع في العالم قاطبة وقت إنشائها، وهى تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط، وتنتهي عند (أشمنت) بمديرية بني سويف، ويبلغ طولها (٢٦٧)كم، بالإضافة إلى شق العديد والعديد من الترع في مختلف محافظات مصر.

الفصل الثالث

إسماعيل باشا
وقناة السويس

كانت قناة السويس من أول المسائل السياسية التي واجهت إسماعيل باشا في أوائل عهده بالحكم، إذ كانت أنظار الأوروبيين متطلعة إلى ما يؤول إليه مصير القناة بعد وفاة سعيد باشا، الذي عرف عنه أنه كان مهتماً وسنداً للمشروع وقوامه، وعندما مات سعيد باشا قلق **دلسبس قنصل فرنسا** على مشروع القناة، إلّا أن إسماعيل باشا في أول اجتماع له بوكلاء الدول أوضح لهم عزمه على تأييد المشروع واستكماله.

انبهر الخديوي إسماعيل بفداحة المزايا التي نالتها الشركة النافذة للمشروع في عقد الامتياز، فسعى جاهداً إلى تخفيف تلك المزايا، وكان من هذه الوجهة أكثر مراعاة لمصلحة مصر من عمه سعيد باشا.

ويذكر عنه مقولته الشهيرة (أني أريد أن تكون القناة لمصر، لا أن تكون مصر للقناة) وقيل أنه فكر يوماً أن يتولى بنفسه تنفيذ المشروع، وبالفعل لو تحققت هذه الفكرة لكانت القناة ملكاً كاملاً لمصر، إلّا أنه لم يفعل، وسعى جاهداً إلى تغيير شروط الامتياز.

انتهى العمل في حفر قناة السويس واتصلت مياه البحر الأبيض بالبحر الأحمر في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٦٩م، فكان العمل قد استمر (١٠) سنوات متواصلة وبلغ طول القناة ١٦٤ كيلومتراً، وأنشئت

على شاطئها مدينة بورسعيد والإسماعيلية، وافتتحت للملاحة يوم ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٨٦٩م.

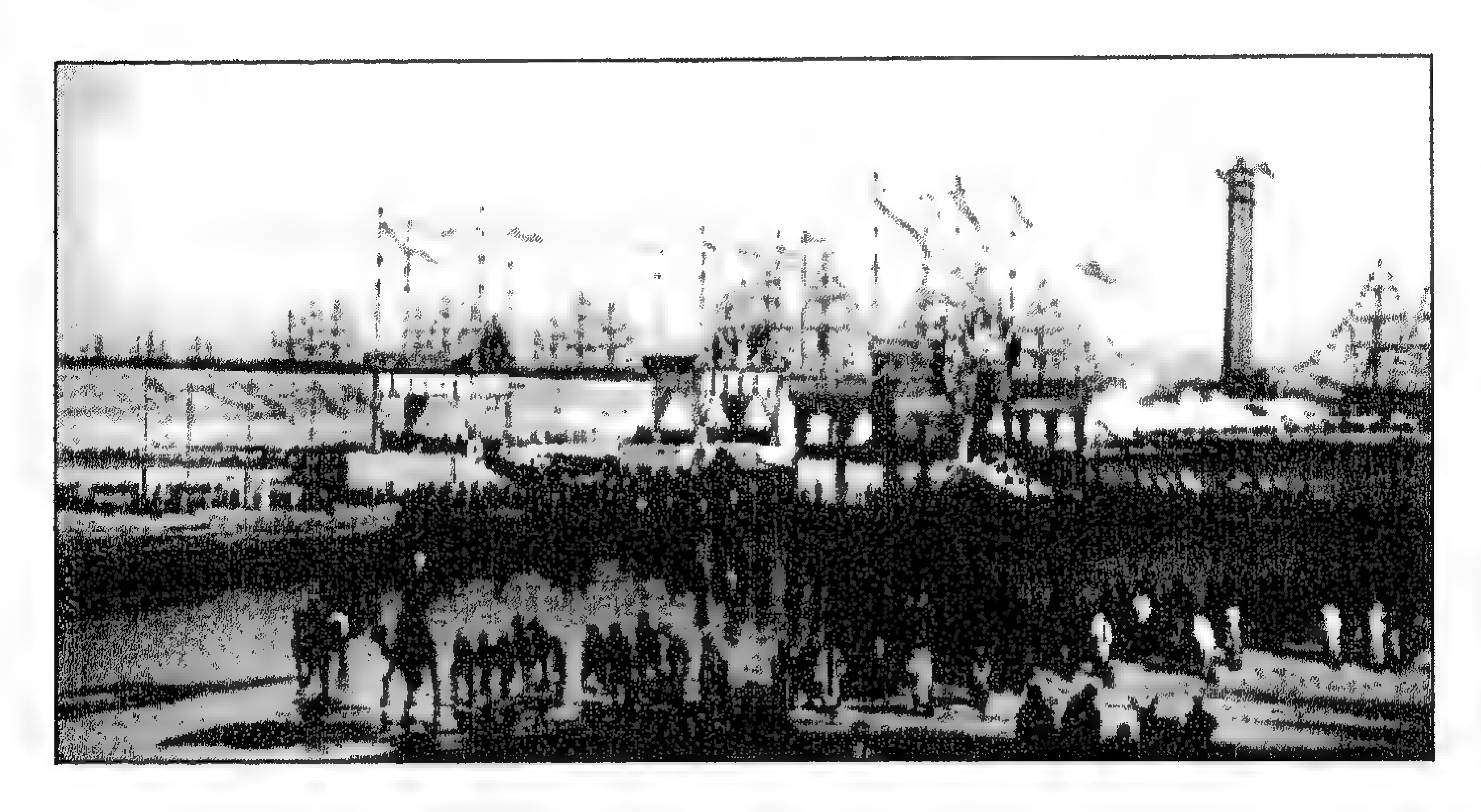
أدت قناة السويس دوراً فاعلاً في حياة إسماعيل باشا السياسية، لما كان لها من أثر عظيم على مستقبل مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ جعلت القناة من مصر نقطة تحول كبرى ليس في تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فحسب بل في تاريخ عموم المنطقة، وكان لإسماعيل باشا الأثر الأكبر في افتتاح تلك القناة. الطريق الواصل بين الشرق والغرب وبين الدول الاستعمارية الصناعية ومستعمراتها في الشرق، وكانت تلك الدول لا تستطيع الاستغناء عن مصادر تمويل المواد الأولية، ومن غير الممكن لهذه الدول أن تضع طرق مواصلاتها تحت رحمة دول أخرى، تتحكم فيها وتفرض على تجارتها ما تشاء من ضرائب، فكان من الطبيعي أن تصبح القناة بل مصر كلها ساحة للتنافس الدولي، لا سيما الدول الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا، أملاً في السيطرة على هذا الممر المائي، وبالتالي السيطرة على جزء من مصر ومصر كلها إذا اقتضى الأمر[١].

كان مشروع قناة السويس في البدء مشروعاً فرنسياً خالصاً، ولكن شروط الاتفاق مع سعيد باشا حملت البلاد من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية صعوبات جمة[٢]، لا تستطيع البلاد على مواجهتها[٣].

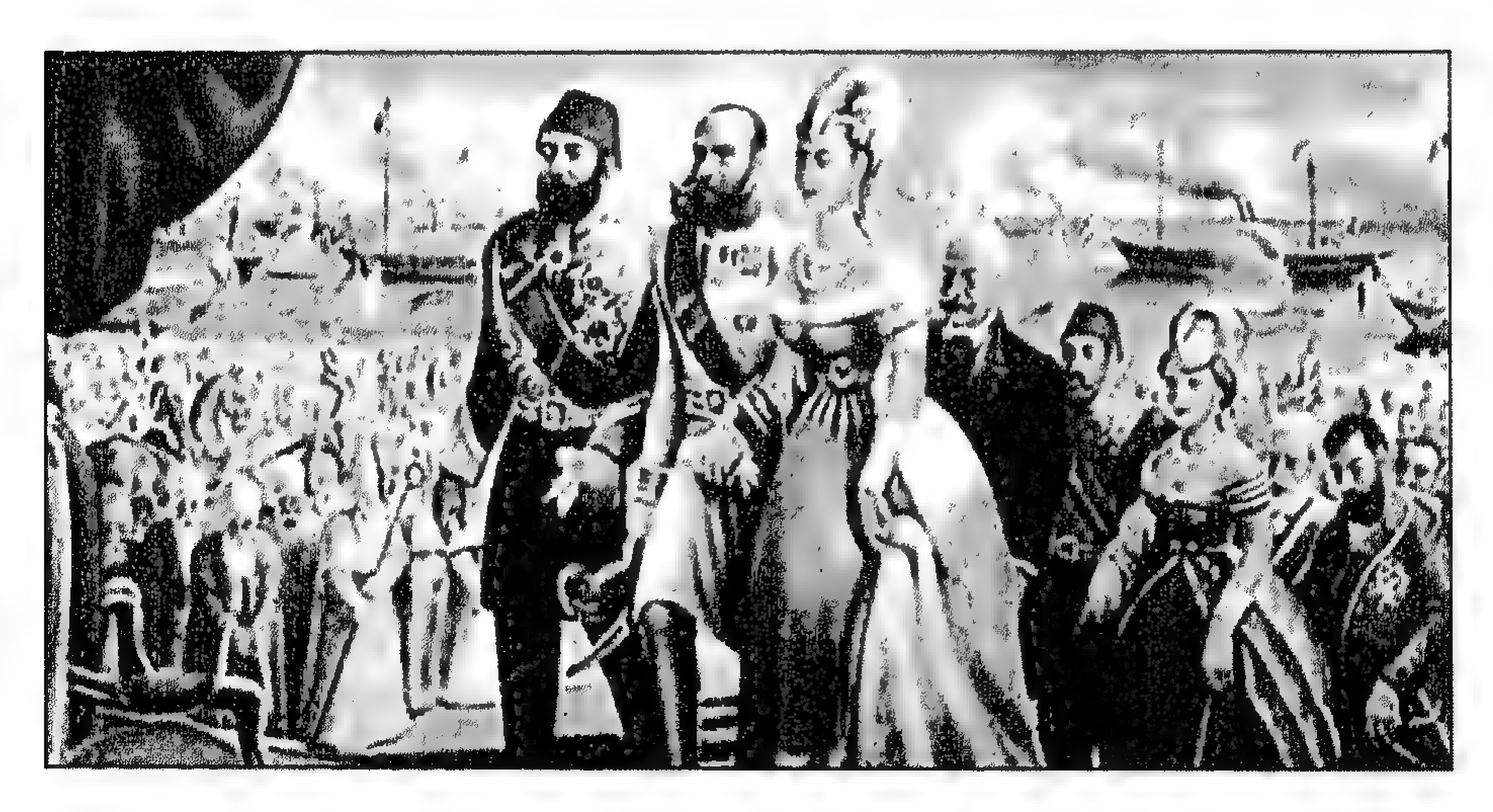
---

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٦١؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٨٨.

(٢) تمكنت الدول الاستعمارية، عن طريق قناة السويس، من إرسال حملاتها إلى آسيا وإفريقيا لاحتلالها. وفتحت القناة باب التدخل الاستعماري في مصر على مصراعيه، وجعلها هدفاً للمطامع الاستعمارية، مثلما كانت الحملة الفرنسية قد جعلت بريطانيا تتطلع لاحتلال مصر، كذلك كان شأن القناة. ينظر، عبد العزيز محمد الشناوي، ما =



مراسم الاحتفال بافتتاح قناة السويس



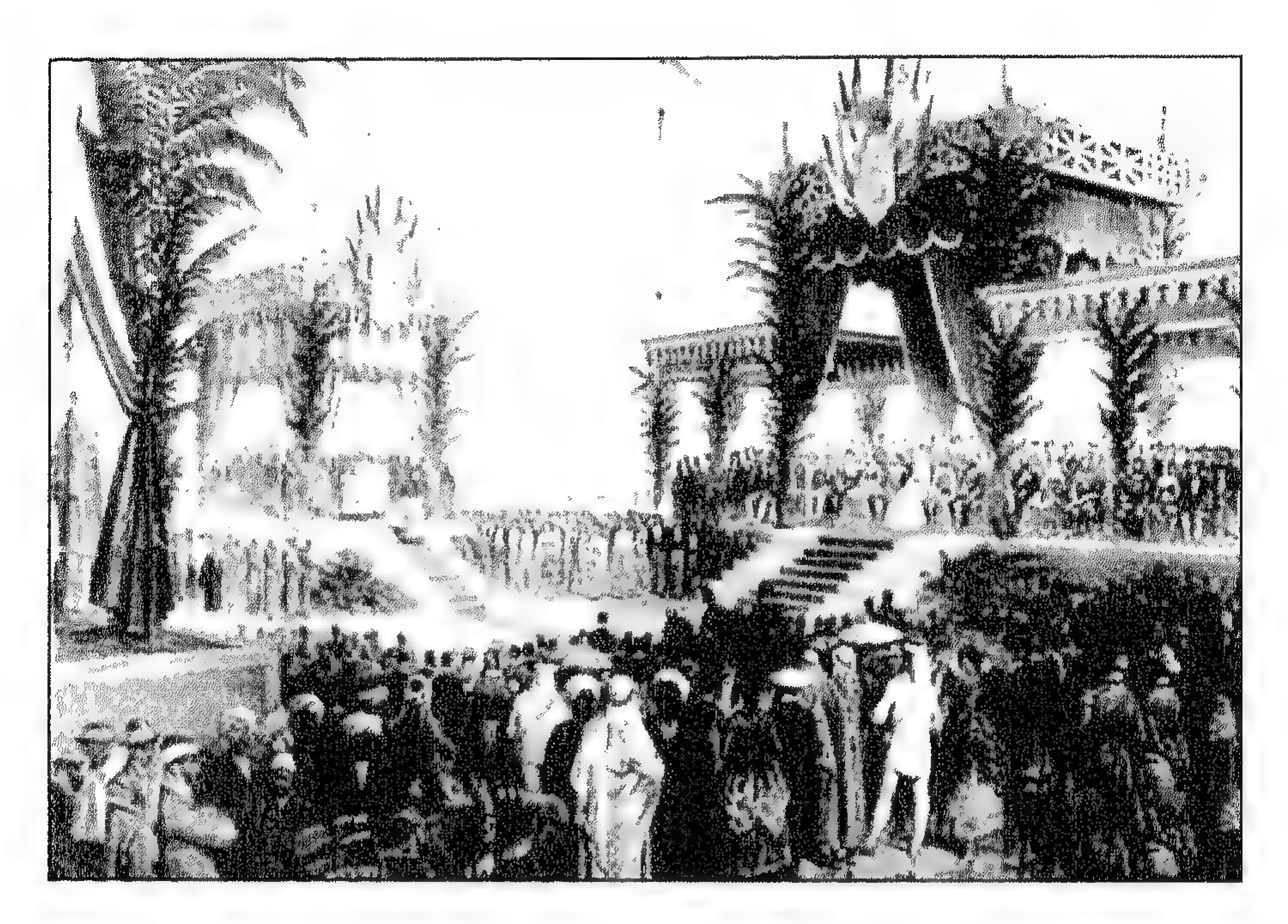
الخديوي إسماعيل والأميرة أوجيني
في حفل افتتاح قناة السويس في ١٧ ت٢/ نوفمبر ١٨٦٩م

وضع إسماعيل باشا شروط القناة ووجوب تغيرها نصب عينيه منذ استلامه حكم مصر، لا سيما بعد أن علم أن عمه سعيد باشا قدّم الكثير من التنازلات لصديقه فرديناند دي لسبس Ferdinand De Lesseppessi[(١)]، فضلاً عن أن الأول قد منح الامتياز دون موافقة السلطان العثماني، أي أن الامتياز كان غير قانوني ويضر بمصلحة مصر فعلياً، لذلك طالب بضرورة إجراء تعديلات على شروط الامتياز كي تبدو فيها وكأن مصر هي ملك القناة لا العكس، وقد أيدت بريطانيا بشدة إسماعيل باشا في مسعاه، لتوافق مصلحتها مع إلغاء المشروع، كما ساندته الدولة العثمانية، وذلك لعدم حصوله على فرمان سلطاني وطالبت بتغيير شروط

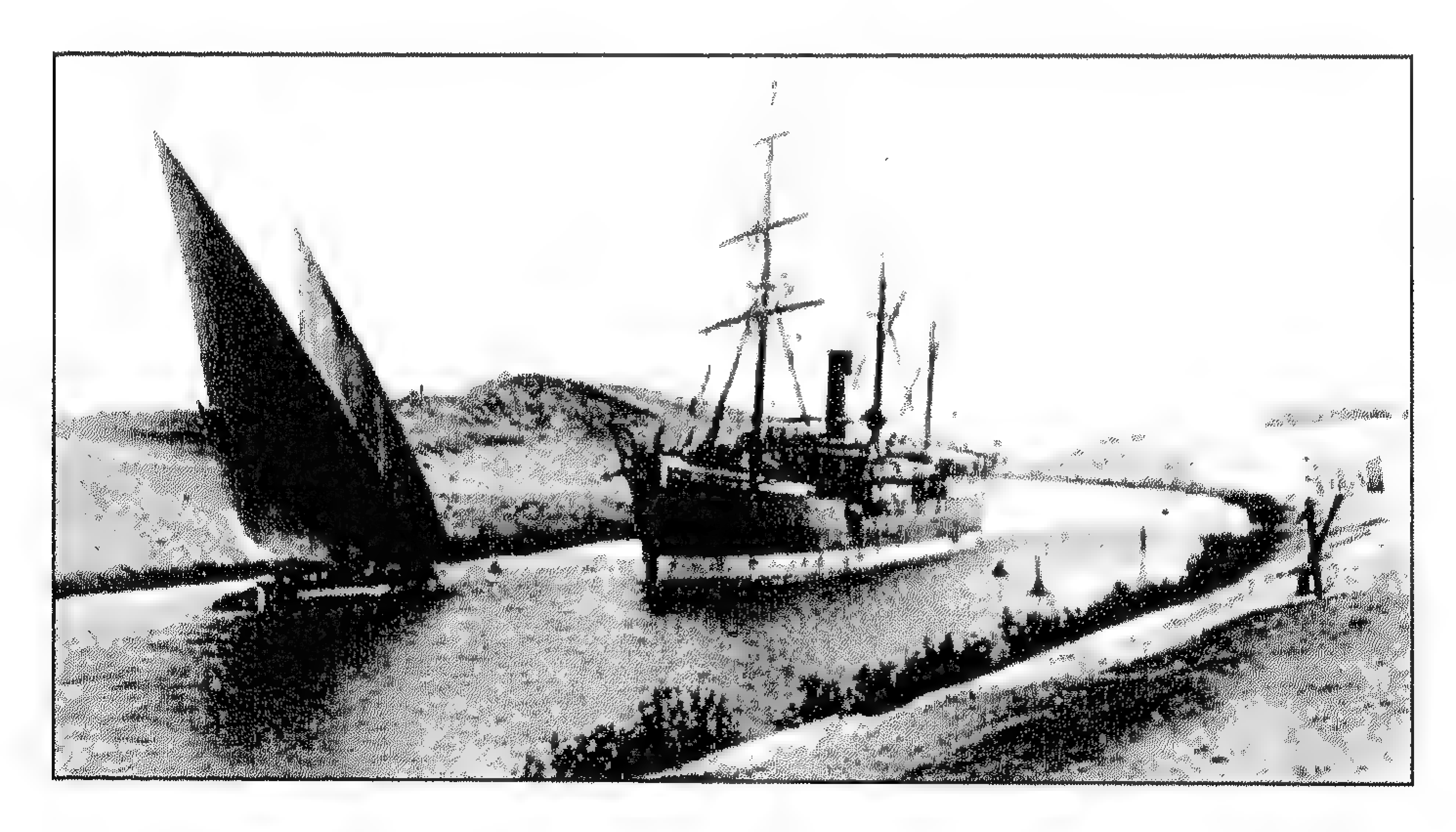
= تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس «التاريخية المصرية»، (مجلة)، المجلد السادس، ١٩٥٧م، ص١٣٥.

(٣) آلان مورهيد، النيل الأبيض، ترجمة محمد بدر الدين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٤٥.

(١) ارتبطت عائلة دي لسبس بمصر منذ سنة ١٨٠٣م، حيث كان ثيو دي لسبس قنصلاً لفرنسا وجاء ابنه فردناند مساعداً للقنصل الفرنسي في سنة ١٨٣١م، وانعقدت أواصر الصداقة بينه وبين سعيد حيث أصبح مدربه في الرياضة وركوب الخيل بتوجيه من محمد علي باشا، اهتم بدراسة أبحاث علماء حملة نابليون على مصر، وخاصة بحث مسيو لوبير عن مشروع قناة السويس، وكان هذا المشروع موضوع تفكير الخبراء والممولين في أوروبا وعندما عرض الموضوع على عباس باشا رفض المشروع لكرهه للأوروبيين ولم يستجب للمهندسين والممولين وعندما تولى سعيد، كانت الفرصة مواتية لفردناند وفي الحال أرسل له برقية يهنئه بحرارة، وردّ إليه سعيد باشا شاكراً وداعياً له لزيارة مصر، وكان هذا كل ما يأمله ويرجوه لحمل معه تفاصيل المشروع، والتي عرضها على صديقه سعيد، فنال مبتغاه، إذ منحه الوالي امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها لمدة ٩٩ سنة من تاريخ فتح القناة للملاحة. ينظر، مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٥٠٩-٥١٠.



جانب من الحضور في حفل إفتتاح قناة السويس



السفن تسير في قناة السويس بعد الافتتاح

الامتياز[١].

كان اعتراض إسماعيل باشا على الشروط المتعلقة بالعمال، والتي تعهدت حكومة عمه سعيد بتقديم العمال الذين كانت تحتاج إليهم الشركة وعددهم (٢٠,٠٠٠) عامل شهرياً، ألزمت الحكومة نفسها بتوفيرهم لحين انتهاء أعمال الشركة، كذلك تعديل حق الشركة بتعويض مالي في حال عجز الحكومة المصرية عن تقديم العدد المتفق عليه من العمال، ويعدل حق الشركة بامتلاك بحيرة المياه العذبة وأخذ الأراضي التي تراها مناسبة لإتمام مشروعها، وإلغاء ملكيتها لجميع الأراضي التي تستصلحها الشركة مع إعفائها من الضرائب[٢].

■ **أما مطالب إسماعيل باشا فيمكن تلخيصها بما يأتي:**

★ **أولاً**: تخفيض عدد العمال المصريين إلى (٦) آلاف عامل بدلاً من (٢٠,٠٠٠) مع زيادة أجور العمال إلى فرنكين لليوم الواحد[٣].

★ **ثانياً**: إلغاء ملكية الأراضي المقررة للشركة لبحيرة المياه العذبة وتقوم الحكومة بإتمام المشروع على أن تعوض الحكومة الشركة عن العمل الذي أنجزته في تلك البحيرة[٤].

---

(١) عبد العزيز الشناوي، جلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م، ص٥٩٥.

(٢) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٢م، ص٧٨.

(٣) أي ما يعادل سبعة قروش أو ثلاثين فضة، ميخائيل شاروبيم، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٤) مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٥١٧؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٨٩.

رفضت الشركة التنازل عن شروطها ورأت أن عمل (٦) آلاف عامل من شأنه أن يطيل العمل من ثلاث إلى عشر سنوات، مما سيكبدها بالتالي لخسائر مالية كبيرة، وظلت الشركة متمسكة بشروط الامتياز في الأراضي والبحيرة، وهذا ما جعل الموقف محتدماً بين إسماعيل باشا والشركة[١].

أراد إسماعيل لمسألة السخرة أن تأخذ صدى أوسع مستغلاً صيحة العالم المتمدن ضد الرق وفروعه، وحاول استغلال الموقف البريطاني في هذا المجال، لا سيما وأنه كان يعرف جيداً أن بريطانيا كانت رافضة لمشروع القناة، لأنه يعطي لغريمتها التقليدية فرنسا نفوذاً كبيراً على المنطقة، فكانت تندد بالمعاملة القاسية التي كان يتلقاها العمال المصريون من جراء السخرة[٢].

انتهز إسماعيل باشا الفرصة للظهور بمظهر الأمير المتحرر التقدمي، فأعلن تمسكه بتغيير بعض الشروط، لا سيما ما يخص العمال، حيث كان تعطيل (٦٠,٠٠٠) عامل شهرياً، بين الذهاب والإياب، فضلاً عن الوجبة التي في العمل، ومن ثم درجة التعب والإعياء التي كانوا يصلون إليها بعد انتهاء مدة العمل، ناهيك عن المعاملة القاسية التي كان يتلقاها العمال من رؤسائهم، وقلة الغذاء، ونقص الخدمات الصحية في موقع العمل كان له أثره في ازدياد تعاطف شعوب العالم حيال تلك المسألة الإنسانية[٣].

أصبح موقف إسماعيل باشا قوياً لا سيما بعد مساندة بريطانيا والدولة العثمانية له وكان النزاع بين حكومة إسماعيل والشركة على

---

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، ص٨٩.

(٢) ميخائيل شاروبيم، المصدر السابق، ص١٤٣.

(٣) عبد العزيز الشناوي، ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس، ص١٤٢-١٤٣.

أشده، وكان ممثل مصر في تلك المفاوضات نوبار باشا، الذي أبدى كفاءة عالية في محاورة الشركة[١].

عندما لم يصل الطرفان إلى حل مقنع، أحيلت القضية إلى تحكيم دولي، ولكن الغريب في الأمر ان إسماعيل باشا رضي بتحكيم الإمبراطور نابليون الثالث، ليكون خصماً وحكماً في الوقت نفسه، علماً أن نابليون الثالث كان من أشد المؤيدين لمشروع القناة، وقدم دعمه السياسي لإتمامه، بعد أن أخذ المشروع طابعاً حكومياً رسمياً، وتولت الحكومة الفرنسية أمر تنفيذه على الرغم من كونه مشروعاً فردياً خاصاً لأحد المواطنين الفرنسيين، ولكن حكومة فرنسا كانت تجده صفقة سياسية قل نظيرها في صراعها التنافسي مع بريطانيا آنذاك، لا سيما وأن نابليون الثالث كان أول المعاضدين للصحافة الفرنسية عندما عدت المشروع عملاً قومياً[٢].

لم يكن لإسماعيل باشا أي مبرر في اتخاذه للعاهل الفرنسي حكماً في قضية تتعلق بأحد رعاياه، وعلى هذه الدرجة الكبيرة من الأهمية السياسية والاقتصادية، فإن الحاكم الفرنسي مهما ادعى صداقته لإسماعيل باشا، فهو أولاً وآخراً فرنسي ويرعى حقوق مواطنيه بالدرجة الأولى، وكانت لجنة الخبراء، التي ألّفها لدراسة المشروع جلهم من الفرنسيين وقدروا القضية قانونياً بما يخدم مصلحة مواطنيهم، وعلى هذا

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية حكم إسماعيل (١٧٩٨-١٨٧٩م) مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٤٢م، ص٣٥٢.

(٢) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ص٧٨؛ عبد العزيز الشناوي، ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس، ص١٣٥.

الأساس صدر حكم نابليون في قضية الخلاف[1].

هذه النتيجة المفاجئة قد طرحت تساؤلات عدة **أولها**: هل كان إسماعيل باشا يحاول كسب واسترضاء نابليون الثالث لأهداف سياسية أكبر من موضوع الخلاف حول شروط القناة؟ **وثانيها**: هل كان تنازله السريع كسباً للفرنسيين ضد البريطانيين؟ **وثالثها**: هل كان لإسماعيل طمعاً بالاستقلال الداخلي عن الدولة العثمانية، وأن تنازله أو تساهله مع الشركة الفرنسية كان لأجل كسب موقف الحكومة الفرنسية إلى جانبه بالاستقلال.

ربما كانت كل تلك التساؤلات وإجاباتها حاضرة في ذهن إسماعيل باشا، وكان الاستقلال في مقدمتها، دافعه في ذلك تحقيق حلم محمد علي باشا وإبراهيم باشا، الذي كان في متناول يديهما لولا تحالف الدول الأوروبية وقتذاك، وفرض معاهدة لندن ١٨٤٠م[2]، ولا ضير من اختيار إسماعيل باشا للأسلوب الدبلوماسي للحصول على الاستقلال مستفيداً من تجارب والده وجده في هذا المجال، وسنوضح تفاصيل الأحداث اللاحقة مطامح إسماعيل باشا نحو الاستقلال[3].

---

(١) ٦ تموز/ يوليو سنة ١٨٦٤م، قرار تحكيم صادر عن نابليون الثالث، نقلاً عن عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، ص٥٩٧.

(٢) بعد هزيمة العثمانيين في موقعة نزيب ١٨٣٩م، وتسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا بلا قتال كانت القوات المصرية تتقدم نحو إسطنبول، فتدخلت الدول الأوروبية (روسيا وبروسيا والنمسا وبريطانيا وفرنسا) وفرضت على محمد علي معاهدة لندن (١٥ تموز/ يوليو ١٨٤٠م) أمرت محمد علي بإخلاء جميع الأراضي التي احتلها وإرجاع الأسطول العثماني، وأن يكتفي بمصر ولذريته ثم أعقبها فرمان سلطاني سنة ١٨٤١م، تضمنت تثبيت محمد علي والياً على مصر مدى حياته ينظر، هند إسكندر عمون، تاريخ مصر، الطبعة الثانية، مطبعة =

بعد أن قدمت لجنة الخبراء الفرنسيين تقريرها حول المشروع، أصدر نابليون الثالث حكمه **وكان كما يأتي**[١]:

- ١ إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة المصرية بتقديم العمال، مقابل تعويض مالي على الحكومة المصرية دفعه للشركة مقداره مليون وخمسمائة وعشرون ألف جنيه[٢].
- ٢ تنازل الشركة للحكومة المصرية عن بحيرة المياه العذبة، وتلتزم الحكومة بإتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها وإلزام الحكومة تعويضاً مالياً قدره ستمائة وأربعون ألف جنيه[٣].
- ٣ تكتفي الشركة بثلاثة وعشرين ألف هكتار اللازمة للمشروع وإعادة باقي الأراضي البالغة ستون ألف هكتار مقابل تعويض تدفعه الحكومة المصرية قدره مليون ومائتي ألف جنيه[٤].

وخلاصة حكم نابليون الثالث أن تدفع الحكومة المصرية للشركة مبلغ ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألف جنيه مصري لاسترداد الأراضي ورفع السخرة عن أبنائها، وهذا الرقم كان أقل بقليل من نصف رأس مال الشركة، وجاء هذا الحكم إنقاذاً للشركة التي كانت على وشك إعلان

= المعارف، القاهرة، ١٩١٣م، ص٢٦٩.

(٣) جوزيف حجار، أوروبا ومصر الشرق العربي، ترجمة بطرس الخلاق، ماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦م، ص٢٠٠-٢٠١.

(١) عبد العزيز الشناوي، وجلال يحيى، المصدر السابق، ص٥٩٧.

(٢) راشد البراوي، وثائق قناة السويس، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ص٧٨.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٩١.

(٤) راشد البراوي، وثائق السويس، ص٧٨.

إفلاسها[١].

أعلن إسماعيل باشا موافقته على شروط التحكيم واضعاً بذلك أولى خطواته المادية المتعثرة، إذ أنهك ميزانية البلد بمبلغ كبير، في الوقت الذي دفع فيه للشركة جميع مصروفاتها على المشروع، هكذا كانت عدالة نابليون، لإسماعيل باشا، أن تدفع مصر ثمناً باهظاً من أجل الحفاظ على أملاكها، فخسرت الصفقة، في الوقت الذي عدت الشركة تحكيم نابليون فوزاً ساحقاً كفل لها إتمام المشروع على حساب خزينة مصر[٢].

ولكي يثبت إسماعيل باشا للعالم، ولا سيما الفرنسيين، أنه في نزاعه مع الشركة إنما سعى إلى تحرير بلاده من قيود الشركة الصارمة، لا إلى الإضرار بالمشروع العملاق، أبرم مع الشركة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٨٦٦م اتفاقاً جديداً **ضمن حفظ بعض الحقوق للحكومة المصرية مثل:**

- ١ إقامة التحصينات والاستحكامات الحربية التي كانت تراها الحكومة لازمة لحماية البلد على الأراضي المعدة حرما للقناة البحرية[٣].
- ٢ حق الدولة في استغلال الأراضي التي كانت تجدها مناسبة لإنشاء مصالحها كالبريد والجمرك والثكنات العسكرية وغيرها، على أن تدفع الحكومة لها ثمن الأراضي التي تشغلها.

---

(١) جون مارلو، المصدر السابق، ص١٧٨، عبد العزيز محمد الشناوي، ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس، ص٦٤.

(٢) أحمد شفيق باشا، حوليات مصر السياسية، الجزء الأول، مطبعة شفيق باشا، القاهرة، ١٩٢٦م، ص٨.

(٣) جون مارلو، المصدر السابق، ص١٧٨-١٧٩.

وقد تنازلت الشركة للحكومة المصرية بموجب هذا الاتفاق، عن جميع المباني التي أقامتها فيها على بحيرة الماء العذب وبثمن الكلفة، على أن تؤجرها الشركة من الحكومة بواقع ٥٪ سنوياً من رأس المال المسدد إليها، وتدفع جميع المبالغ التي أصبحت الحكومة مدينة بها للشركة على شكل أقساط شهرية متساوية تبدأ في أول تموز/ يوليو عام ١٨٦٦م[١].

كما أبرم إسماعيل باشا اتفاقاً آخر في ٢٢ شباط/ فبراير ١٨٦٦م مع الشركة لخص فرمان سعيد باشا وكل الاتفاقيات التي أبرمها مع الشركة، وما حكم به نابليون الثالث ليجمع كل الاتفاقيات بصيغة نهائية، صادقت عليها الحكومة الغثمانية، احتفظ فيها إسماعيل باشا لحكومته بحق إشراف الشرطة المصرية على القناة وملحقاتها على أساس أن الإدارة في الشركة أصبحت مصرية مع أنها كانت مؤلفة من عناصر دولية[٢].

استطاع إسماعيل باشا بتلك الوسائل، وبعد بذل المال، التخفيف قدر الإمكان من قساوة الامتيازات التي سلطها سعيد باشا على حكومة مصر، وتمكن إسماعيل باشا من استعادة جانباً كبيراً من السلطة التي فقدها سلفه، ولمّا أتم مطالبه مد يده لمساعدة الشركة لإنجاز عملها بصورة كاملة، وليثبت مدى اهتمامه وتقديره لأهمية المشروع لمصر[٣].

وفي حديث لإسماعيل باشا مع دلسبس قال: «إني أميل منكم إلى إنشاء القناة لقد عقدتم المسألة وسوف أحلها أنا لكم» وفي حديث آخر مع تاسو Tassoui القنصل الفرنسي في مصر قال: «إذا كان هناك

---

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٦٥.

(٢) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ص٧٩.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٦٦-٣٦٨؛ هاشم صالح التكريتي، بريطانيا ومشروع قناة السويس (١٨٥٤-١٨٦٩م)، «المجلة التاريخية»، العدد الثالث، بغداد، ١٩٧٤م، ص٣٤١.

شخصان يهتمان بمسائل القناة فأظنكم متفقين أني أحدهما» **وفي إحدى خطاباته إلى نابليون الثالث قال:** «لم يكن غرضي في مسألة القناة، المساس بالمشروع نفسه ولا بمصالح المساهمين الفرنسيين، فلم يحفزني إلّا شعور الحرص على سعادة شعبي ورفاهية بلادي»[(١)].

كان إسماعيل باشا حريصاً على تنفيذ برنامجه السياسي الذي رسمه عند توليه على مصر، إذ وعد بإلغاء السخرة التي اتبعتها الحكومات السابقة في أشغالها والتي كانت آثارها السلبية أكثر من إيجابياتها، وكان مهتماً بإظهار الجانب الوطني في حكمه، باحثاً عما كان يرفع من شأن شعبه[(٢)].

واستأثر إسماعيل باشا باسترجاع الأراضي التي منحت سلفاً للشركة وهي خارج حاجتها، وفيها تجاوز كبير على حقوق مصر الاقتصادية، وهذا ما أشارت إليه شهادة خصومه في مسألة القناة، إذ أشار ناسو في خطابه إلى وزير الخارجية الفرنسي دروان دي ليس Derwan De Lece: «ظهر الوالي اليوم بمظهر المليك الحريص على رفاهية بلاده، الساهر على حقوقها السياسية وأنه سعى لاسترداد كل الأراضي المصرية التي كان سلفه قد تصرف بها»[(٣)].

وفي ٢٣ شباط/ فبراير سنة ١٨٦٩م، أبرم إسماعيل باشا آخر اتفاقياته في سبيل استعادة حقوق السيادة المصرية من يد الشركة، وذلك بإعفاء واردات مصر الخارجية من الضرائب الجمركية، مقابل مليون جنيه، وألزم الشركة بأن تدفع على مراكبها وسفنها المبحرة في مياه

(١) نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٦٠.
(٢) ميخائيل شاروبيم بك، المصدر السابق، ص١٤٣.
(٣) نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٦١.

بحيرة الإسماعيلية، بنسبة الرسوم نفسها التي كانت تدفعها المراكب والسفن المصرية، وأن تخضع للوائح المصرية المعمول بها[١].

استمر عمل الشركة بالمشروع وفق الشروط التي تم الاتفاق عليها مع حكومة إسماعيل باشا، وما أن أوصلت مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٦٩م، انتهى العمل بالمشروع، إذ بلغ طول القناة مائة وأربعة وستين كيلومتر، بلغت تكاليف إنشائها نحو ثمانية عشر مليون جنيه، تحملت الحكومة المصرية منه ستة عشر مليون وثمنمائة ألف جنيه[٢]. أن ما أضافته قناة السويس من أهمية على مصر قد زاد من مكانتها الاستراتيجية إذ أصبحت أهم عقدة اتصال في العالم، وجمعت القارات الثلاث في أقصر الطرق الملاحية.

- **افتتاح قناة السويس:**

أقام إسماعيل لمناسبة افتتاح قناة السويس تلك الحفلات الفخمة التي لم يعرف التاريخ احتفالا يماثلها في الإسراف والتبذير.

وأكبر دليل على ذلك هو قيمة نفقات تلك الحفلات، فقد بلغت (١,٤٠٠,٠٠٠) جنيه، وهو مبلغ ضخم جداً في ذلك الوقت.

دعا الخديوي إسماعيل لهذه المناسبة أباطرة وملوك العالم وقريناتهم لحضور حفل الافتتاح والذي تم في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩م، وقد كان حفلاً أسطورياً ووصلت الحفلة إلى مستوى فاق ما نسمعه عن حكايات ألف ليلة وليلة.

---

(١) هيوج شفيلد، قناة السويس، ترجمة أحمد زكي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٨٧-٨٩؛ راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ص٧٩.

(٢) عبد العزيز محمد الشناوي، ما تكلفته مصر في إنشاء القناة، ص١٥٥.

كان طبيعياً أن تكون البداية هي الاهتمام بزي العسكر وخاصة العاملين بالجوازات والصحة لأنهم في طليعة المستقبلين للملوك كما روعي الاهتمام بنظافة المدينة، وتم حث التجار على توريد الخضروات واللحوم والأسماك كبيرة الحجم لبورسعيد لمواجهة الطلبات المتزايدة كما روعي إحضار الثلج من القاهرة كذلك جهز عدد من السفن لإحضار المدعوين من الإسكندرية إلى بورسعيد.

وفى أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩م أخطر دلسبس محافظة بورسعيد بأن الخديوي أذن في بدء إعداد الزينات وعلى الفور تم إخلاء الشوارع وترتيب العساكر اللازمين لحفظ الأمن وامتلأت بورسعيد بالمدعوين، وكان الخديوي قد طلب من مديري الأقاليم أن يحضروا عدداً من الأهالي بنسائهم وأطفالهم لحضور حفل الافتتاح فانتشروا على خط القناة من فلاحين ونوبيين وعربان بملابسهم التقليدية حتى أن الإمبراطورة أوجيني أبرقت إلى الإمبراطور نابليون الثالث بأن الاحتفال كان فخماً وأنها لم ترى مثله في حياتها ومما زاد الأمر أبهة اصطفاف الجيش والأسطول المصري في ميناء بورسعيد بالإضافة لفيالقه على ضفاف القناة.

وأقيمت (٣) منصات خضراء مكسوة بالحرير خصصت الكبرى منها للملوك والأمراء، والثانية إلى اليمين لرجال الدين الإسلامي ومنهم الشيخ مصطفى العروسي والشيخ إبراهيم السقا، والثالثة إلى اليسار وخصصت لرجال الدين المسيحي، وجلس بالمنصة الكبرى الخديوي إسماعيل ومسيو دي لسبس والإمبراطورة أوجيني إمبراطورة فرنسا وفرنسوا جوزيف إمبراطور النمسا وملك المجر وولي عهد بروسيا والأمير هنري شقيق ملك هولندا وسفيرا إنجلترا وروسيا بالاستانة والأمير محمد توفيق ولى العهد والأمير طوسون نجل محمد سعيد باشا

وشريف باشا ونوبار باشا والأمير عبد القادر الجزائري، وقد بلغ عدد المدعوين من ذوى الحيثيات الرفيعة زهاء ستة آلاف مدعو، وحتى يوم ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر كان قد تم استدعاء خمسمائة طباخ من مرسيليا وجنوة وتريستا.

واصطف العسكر عند رصيف النزول لحفظ الأمن ومنع الازدحام وكانت المراكب الحربية قد اصطفت على شكل نصف قوس داخل ميناء بورسعيد في منظر بديع، وبعد أن تناول الجميع الغذاء صدحت الموسيقى بالغناء وبعزف النشيد الوطني وتلا الشيخ إبراهيم كلمة تبريك وقام الحبار من الدين المسيحي وأنشدوا نشيد الشكر اللاتيني.

وفي المساء مدت الموائد وبها شتى أنواع الأطعمة والمشروبات وانطلقت الألعاب النارية التي تم استيرادها خصيصاً لهذه المناسبة وتلألأت بورسعيد بالأضواء وأنغام الموسيقي.

وقد استخدم إسماعيل تلك المناسبة لإظهار مدى حضارة مصر ولمحاولاته إظهار مزيد من الاستقلالية عن الاستانة.

وفي ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٦٩م، جرى احتفال كبير حضره العديد من الملوك والأمراء[١]، الذين قدموا من أوروبا لحضور حفل ذلك الإنجاز العظيم بدعوة من إسماعيل باشا وكان على رأس قائمة الحضور الإمبراطورة أوجيني Ojeanni[٢]، زوجة الإمبراطور

(١) حضر حفل الافتتاح مجموعة كبيرة من ملوك وأمراء الأسر الأوروبية الحاكمة كثل، فرانسوا جوزيف إمبراطور النمسا - المجر، والأمير فردريك وليم ولي عهد بروسيا، الأمير هنري أخو ملك هولندا والأميرة قريتته، السير هنري اليوت سفير بريطانيا بإسطنبول وعقيلته والجنرال اجتانيف سفير روسيا بإسطنبول ومدام اجتانيف للمزيد ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٩٦.

(٢) ولدت سنة ١٨٢٦م في إسبانيا، وهي من أسرة عريقة ومتنفذة، تزوجها =

نابليون الثالث، إذ كان لحضورها مكانة خاصة لدى إسماعيل باشا[١].

وكان الاحتفال على درجة كبيرة من الفخامة والبذخ، وأظهر إسماعيل باشا بمنزلة ضيوفه الكبار أو لا يقل عنهم بشيء[٢]، إذ أسكنهم في فنادق من الدرجة الأولى ومنحهم حق الإقامة لمدة ثلاثة أشهر إذا رغبوا بذلك وقد سمح لهم باستخدام خطوط النقل والمواصلات مجاناً في أثناء تنقلاتهم في البلاد، فضلاً عن سفراتهم الترفيهية التي كانت تقدمها الحكومة لهم طوال مدة إقامتهم[٣].

كانت حفاوة وإكرام إسماعيل باشا لضيوفه جميعاً على قدر كبير من المبالغة وشيء أشبه بالخيال، فقد تكفل بتذاكر المجيء ثم الإياب في الدرجة الأولى، مع جميع لوازم الراحة أثناء السفر، وأنزلهم في الفنادق ونقلهم من مكان إلى آخر بالسكك الحديدية أو البواخر النيلية، فضلاً عن نفقاتهم الخاصة، ونفقات الطعام إذ بلغ عدد الطهاة خمسمائة طاهٍ، فضلاً

= إمبراطور فرنسا نابليون الثالث، اشتهرت بجمالها، وقد مثلت فرنسا في حفل الافتتاح، إذ ظهرت وكأن الحفل برعايتها، للمزيد ينظر. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ص٢٥٦.

(١) فقد وصلت الإمبراطورة أوجيني إلى مصر في الخامس عشر من تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٦٩م قبل موعد الاحتفال بشهر وأنزلها إسماعيل باشا في قصر الجزيرة، وقدم لها من التعظيم والإكرام ما لا يوصف وأعد لها برنامجاً ترفيهياً خاصاً. للمزيد ينظر:

Sammarco, Angelo, Les Aegnes pe Abbas.De Said Etd Ismail c 1848-1879 Romu, 1935, p.224.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٩٥.

(٣) جرجي زيدان، مشاهير الشرق، ص٢١٥؛ صبري كامل هادي، قناة السويس وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تاريخ مصر الحديث (١٨٦٩-١٩٣٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة ديالى ٢٠٠٥م، ص٣٦.

عن ألف خادم أوربي زيادة على خدم السراي[١].

إذن فليس من الغريب على هذا الحال، إذا جاوزت نفقات الأسابيع الستة المتبقية من وصول الإمبراطورة أوجيني إلى القاهرة وحتى الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر، هذا إذا فرضنا أن جميع المدعوين قد غادروا مصر في ذلك اليوم، مبلغاً اختلفت في تقديره الإحصائيات بين مليون وثلاثمائة ألف جنيه، وأربعة ملايين، علماً أن عدد الضيوف قد زاد على (٦٠٠٠) شخص[٢].

لم تر مصر في كل تاريخها، أعياداً كتلك الأعياد، ولا رأت ضيوفاً بتلك الأعداد ولا مناصب كالذين حلوا فيها، لهذا استوجب أن تكون النفقات أعلى من حد الاعتدال بل فاق حدَّ التصور، وبذل فيها ما يستطاع وما لا يستطاع، لا سيما وأن استقلال مصر السياسي التام كان أحد غاياتها[٣].

ومن الملفت للنظر أن إسماعيل باشا لم يدع السلطان العثماني عبد العزيز الحضور حفل الافتتاح، لأن وجود السلطان العثماني كان سيقلل من مكانة إسماعيل باشا، وسيظهره مجرد والي عثماني لا أكثر، على العكس من غيابه، سيجعل إسماعيل باشا راعي الحفل الوحيد وصاحب المقام العالي الذي يستحق الاستقلال الذاتي عن السلطة العثمانية، وكان هذا مطمح إسماعيل باشا الرئيس من فخامة الحفل وظهور مصر بهذه المكانة من رقي الحكم، وقد اكتفى السلطان عبد العزيز

---

(١) آلان مورهيد، النيل الأبيض، ترجمة محمد بدران، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٤٥.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص١٠٠-١٠١؛ صبري كامل هادي، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٤٤٣.

بالإيعاز إلى السفير البريطاني السير اليوت Eliot بذكر اسمه عند افتتاح القناة[١].

ولكن يبقى هنالك سؤالاً مطروحاً، هل أن السلطان عبد العزيز، عندما أناب عنه السفير البريطاني في حفل افتتاح قناة السويس، كان يعلم مقدار الأهمية التي أصبحت عليها مصر وأن مصر ستنسلخ لصالح بريطانيا؟ أم كان ذلك فالاً حسناً لبريطانيا؟ لا سيما ونحن نعرف عن معارضة بريطانيا لمشروع حفر القناة، عندما قال بالمرستون Pallmerston رئيس الوزراء البريطاني في أثناء وزارته الثانية (١٨٥٩-١٨٦٥م) «أن نفاذ هذا المشروع يضطر بريطانيا إلى امتلاك مصر، وهذا ما لا نريده»[٢].

وهنا تشاء الظروف أن ترتبك أحوال فرنسا السياسية بعد حرب السبعين ١٨٧٠م[٣]، وتقل هيبتها، أثر خسارتها المذلة وزوال عرش نابليون الثالث، فضلاً عن الأزمة التي كانت تمر بها مصر، والتي ضيقت الخناق على إسماعيل باشا الذي أعلن بيع أسهم مصر في قناة السويس واشترتها بريطانيا في ١٨٧٥م، بأربعة ملايين جنيه لتعيد بريطانيا نفسها إلى الصراع الدولي الدائر في مصر[٤].

---

(١) أحمد شفيق باشا، حوليات مصر السياسية، ص٩؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، ص٤٤٥.

(٢) نقلاً عن محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٦م)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (بد. ت)، ص١٩-٢٩.

(٣) حدثت في نهاية صيف ١٨٧٠م، بين فرنسا وبروسيا، حيث اجتاحت القوات البروسية القوات الفرنسية وألحقت بها هزيمة ساحقة، واستولت على مقاطعتي الألزاس واللورين الغنيتين بالحديد والفحم، وظهرت القوات البروسية كقوة لا تقاوم جرفت أمامها كل شيء حتى أطاحت بعرش نابليون الثالث، للمزيد ينظر، هربرت فيشر، تاريخ أوروبا، ص٢٣٣.

(٤) هذا ما سيرد تفصيله في الفصل الرابع من الكتاب.

والملاحظ أن مصر لم تستفد كثيراً من الناحية المالية من هذا المشروع الحيوي العالمي المثمر في أراضيها، وإنما صرفت مبالغاً كبيرة في المفاوضات، والرشاوي والتحكيم والتعويضات، وأخيراً الحفلات الباذخة التي وصلت أرقاماً غير معهودة لتضع البلاد في دوامة الأزمة المالية التي أطاحت بكل المشاريع والبرامج التنموية لحكومة إسماعيل باشا، الأمر الذي قاد البلاد إلى أزمة مالية خانقة[١].

(١) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ص٨١؛ خضير نعمان العبيدي، قناة السويس، دار المعارف، بغداد، ١٩٥٥م، ص١٤٨-١٤٩.

الفصل الرابع

إسماعيل باشا
والأزمة المالية

شكلت الأزمة المالية واحدة من أهم العقبات التي أعاقت المشاريع والبرامج الإصلاحية التي تبناها إسماعيل باشا من أجل تحديث مصر وإحياء حضارتها، وجعلها في مصاف الدول المتقدمة، فهل كانت الأزمة بسبب طبيعة إسماعيل باشا وإسرافه وبذخه على المشاريع دون تخطيط مسبق؟. أم كانت هنالك أياد خفية داخلية أو خارجية هي التي صنعت الأزمة المالية، للإطاحة ببرامجه التي تبناها لجعل مصر جزءاً من أوروبا؟. وهل كان بإمكانه إقامة دولة قوية في إفريقيا في ذلك الوقت لتصبح حاجزاً قوياً وصلداً بوجه المشاريع الاستعمارية في زمن صراع الدول الاستعمارية في إفريقيا بشكل خاص وأجزاء أخرى من آسيا وأمريكا اللاتينية بشكل عام؟ وهنالك تساؤل آخر هو، هل أضاع المصريون القناة؟ أم أن القناة أضاعت المصريين وسؤال آخر، هل كان بإمكان إسماعيل باشا الوالي العثماني أن يقف بوجه من يريد تقسيم أملاك أسياده العثمانيين؟ لا سيما بعد ظهور المسألة الشرقية[1]. مجموعة من التساؤلات نطرحها، ثم لنبحث لها عن إجابات.

---

(١) المقصود بالمسألة الشرقية: هو النزاع الذي اشتد بين الدول الأوروبية الكبرى في المدة من أواخر القرن الثامن عشر حتى انتهاء الدولة العثمانية رسميا عام ١٩٢٣م، =

سنتناول الأزمة في محورين رئيسين: الأول رأس المال الأجنبي، والثاني الديون المصرية، فبعد أن فتح إسماعيل باشا أبواب مصر على مصراعيها تدفقت سيول الأجانب إلى مصر بأعداد كبيرة، حتى وصل عدد الوافدين في عام ١٨٦٤م إلى (٥٦) ألف أجنبي، وعام ١٨٦٥م إلى (٨٠) ألف أجنبي[١].

وخلف سعيد باشا نوعين من الديون لابن أخيه إسماعيل باشا، فالدين الأول كان على شكل سندات على الخزانة مقابل أسهم قناة السويس (حصة مصر)، إذ يمكن عد هذه السندات بداية الدين المصري للعالم، وهذا يرجع إلى عام ١٨٥٨م، أما الدين الثاني فكان قيمة القرض الأجنبي الذي استدانه سعيد باشا وكان مقداره ثلاثة ملايين ومئتين وتسعين ألف وثمنمائة جنيه في عام ١٨٦٢م، على أن يسدد في غضون ثلاثين سنة وبفائدة (٧٪)[٢].

وعند النظر إلى أعداد الوافدين الأجانب، فإنها كانت كبيرة، ولكن المشكلة الحقيقية لم تكن في الكم وإنما في النوع، فإن أعداد كبيرة من الوافدين كانوا عناصر سوء في المجتمع المصري، جلبوا إليه أسوأ العادات وأردءها، وكانوا يديرون المحلات والحانات في الأماكن الشعبية والمطاعم والكازينوهات والفنادق، وكان من الطبيعي أن يكون لأصحاب رؤوس الأموال الأجانب نفوذاً واسعاً على الحياة الاقتصادية للبلاد، لأنهم سيطروا على تجارة الصادرات، ووضعوا أيديهم على

= حول النفوذ في تلك الدولة، وصراع هذه الدول من أجل اقتسام ممتلكاتها، ينظر محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص١٤٣ وما تلاها.

(١) دافيدس لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٣٠.

(٢) كامل المصري، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٢٨م، ص٧١.

أغلب وأهم مرافق الإنتاج، كذلك النقل والأسواق، وكان لهم الدور الفعال في تجارة الواردات أيضاً فكانت لهم السيطرة على كل ما يحقق الربح السريع بغض النظر عن سمعة ذلك العمل فتمكنوا من جميع أوجه النشاط الاقتصادي في البلد[١].

كان هنالك عاملان رئيسان ساعدا الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم داخل البلد، تمثّل الأول في سياسة إسماعيل باشا في منح الامتيازات للأجانب في ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية مع إعفائهم من الضرائب المفروضة من الحكومة المصرية، مما أثر سلبياً على المستثمرين المحليين، أما العامل الثاني فقد تمثل في مساندة قناصل الدول الأوروبية لرعاياهم والضغط على الحكومة التي بدت ضعيفة باتجاه أي إجراء قانوني يصدر بحق الأجانب[٢].

تمثل تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد خلال تلك المدة في عدة جوانب، كإنشاء المصارف والشركات المختلفة، ففي عام ١٨٦٤م تم تأسيس البنك المصري الإنجليزي The Anglo - Egyptian Bank برأس مال قدره مليونين جنيه إسترليني، وخضع للقوانين البريطانية فقط، وقد حقق أرباحاً قدرها سبعون ألف جنيه في السنة الأولى[٣]، فضلاً عن عدة شركات سميت باسم شركات الامتياز، لاستغلال ثروات مصر

---

(١) محمد توفيق الحفناوي، مصر والعرب عبر التاريخ، القاهرة، (د. ت) ص١١٨؛ رفعت السعيد، الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، ترجمة خالد محيي الدين، مكتبة مدبولي، (د. ت) ص١١٢-١١٣.

(٢) محمود متولي، الدين المصري العام ١٨٥٤-١٩٤٣م، «المؤرخ العربي»، العدد ٤٣، ١٩٩٠م، ص٥٣؛ عبد الزهرة مكطوف الجوراني، الفكر السياسي في المشرق العربي أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤م، بغداد ٢٠٠١م، ص٢٣.

(٣) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة، (د. ت)، ص٢٢.

الطبيعية، كشركة التعدين، كذلك قطاع الخدمات كشركة النقل والمواصلات وشركة الكهرباء وشركة المياه، مما شكل ضغطاً على منافسيهم من المصريين اللذين كانت تنقصهم الخبرة الفنية بسياسة الإنتاج، ووسائل التنمية، وقلة رؤوس الأموال لديهم(١).

أُسس في مصر عام ١٨٦٧م المصرف الإمبراطوري العثماني، الذي أقرض إسماعيل باشا في نفس العام مليونين وثمانين ألف جنيه، ثم مصرف مصر في نفس العام ومصرف الإسكندرية التجاري عام ١٨٦٨م، ثم المصرف الفرنسي المصري في العام نفسه، كانت جميع هذه المصارف تعمل مستقلة عن الحكومة، فضلاً عن وجود العديد من المصارف الخاصة التي كانت تقوم بالأعمال المصرفية كما تقوم بأعمال الوكالة في تصدير المنتجات لحساب الحكومة، واستيراد مستلزماتها مقابل نسب معينة تصل إلى (٥٪) من قيمة العمليات التجارية(٢).

فقد شجع أصحاب رؤوس الأموال إسماعيل باشا، لا سيما البريطانيين والفرنسيين منهم(٣)، على الإسراف والتبذير من خلال القروض التي كانوا يمنحونها له بسخاء على الرغم من معرفتهم بعجز مالية البلاد عن تسديد تلك القروض وعدم إمكانية الحكومة للوفاء

---

(١) صلاح عيسى، الثورة العرابية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص١٥٩؛ زين العابدين شمس الدين نجم، بور سعيد (تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى ١٨٨٢م)، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١٢٠-١٣٠.

(٢) محمود متولي، دراسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص٣٣؛ أحمد حسين البرعي، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، القاهرة، (د. ت)، ص٧٨-٩٠.

(٣) مثل ديرفيو Dearfew الذي كان زوج بنت كوينج معلم سعيد باشا، ومن خلال هذه الصفة أصبح ديرفيو من أكبر الشخصيات الأجنبية وذي نفوذ كبير في مصر، أقرض سعيد باشا، وعندما اتسعت دائرة القروض، اقترض له من أوروبا، ومن العمولات =

بتعهداتها[١].

وعندما أعلنت الحكومة عجزها عن تسديد الأقساط السنوية كمستحقات القروض الأجنبية في مواعيدها المحددة، ظهرت بوادر الأزمة المالية منذ عام ١٨٧٥م، إذ سارعت الدول الأجنبية، إلى إرسال مندوبيها للمطالبة بحقوق الدائنين، حتى أصبحت سيطرة هؤلاء على البلاد شبه تامة، وكان للقناصل دوراً بارزاً في ذلك، من خلال دعمهم ومساندتهم لرعاياهم في ابتزاز الحكومة المصرية[٢].

كان بإمكان إسماعيل باشا أن يسدد ديون سلفه لا سيما بعد ارتفاع واردات التجارة المصرية إلى الضعفين سنوات (١٨٦٣-١٨٦٤م)، إذ وصلت إلى أربع عشر ونصف مليون جنيه عما كانت عليه (١٨٦١-١٨٦٢م)، إذ كانت أربعة ملايين ونصف المليون جنيه فقط[٣].

ولم تكن تلك الديون بالكثيرة آنذاك، ولكنه أهملها، وانتهج سياسة إصلاح مفتوحة ولم ينته عام ١٨٦٤م إلّا وكان إسماعيل باشا بحاجة إلى المال كي يفي بتعهدات مصر المالية[٤].

= والخصم والفوائد كوّن ثروة طائلة، وقدم لإسماعيل تسهيلات وخدمات إلى أن ارتفعت ديونه إلى واحد وتسعين مليون جنيه، فأفلس إسماعيل وهو ازداد ثراء واستطاع أن يؤسس مصرف في باريس، ينظر، رفعت السعيد، المصدر السابق، ص١١٣.

(١) أحمد شلبي، موسوعة التاريخ الإسلامي، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٨٦م، ص٤٤٣-٤٤٥.

(٢) كامل المصري، المصدر السابق، ص٧١.

(٣) محمود متولي، الدين المصري العام، ص٥٣؛ آلان مورهيد، المصدر السابق، ص١٤٢.

(٤) محمود الدرويش، دين مصر العام، «مصر المعاصرة» العدد ٣٢٢، تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٦٥م، ص٥٣.

ابتداء من معالجة مشكلة مرض الطاعون الذي أصاب المواشي وفتك بها، إذ عوضت الحكومة الفلاحين، وبادرت باستيراد مواشٍ جديدة، فضلاً عن تسديد قروض الفلاحين نتيجة هبوط أسعار القطن وتعويض الخسائر، ما كلف الحكومة أموالاً كثيرة، هذا في المجال الزراعي، أما قناة السويس فإن مشكلة تعديل شروط الامتياز، قد استهلكت أموالاً طائلة كما مر سالفاً، حتى وصلت تفاصيل نفقاتها إلى أربعة ملايين جنيه[١].

فضلاً عن المشاريع الكبرى التي تبناها إسماعيل باشا لإتمام مشروعه النهضوي الشامل، ثم الهدايا والعطايا والرشاوى التي قدمها مقابل الفرمانات التي حصل عليها من الدولة العثمانية، مما أوقع البلاد بارتباك مالي حاد، حاول إسماعيل باشا التخلص منه بعقد سلسلة من القروض المتتالية التي كادت أن تكون سنوية، مما أدت إلى تراكم الديون على مصر في عهده حتى بلغت مائة واثنتين وعشرين مليون وثلاثمائة وأربع وخمسين ألف وثلاثة وستين جنيه استرليني علاوة على سوء إدارة إسماعيل المفتش[٢] وزير المالية[٣].

---

(١) بيير كرابتش، إسماعيل المفترى عليه، ص١٣٦-١٣٧؛ عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٢) كان وزيراً للمالية، أدارها لمدة ثمان سنوات، استغل نزعة البذخ لدى إسماعيل باشا لينال نصيبه من خلال عمليات الاختلاس وارتفاع فوائد القروض، وهو صاحب فكرة قانون المقابلة للحصول على الأموال من الفلاحين، وكان مثال الإدارة السيئة، أرسله إسماعيل باشا إلى إفريقيا على ظهر مركب، ومات في ظروف غامضة. مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٥٢١.

(٣) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٣٧٢.

■ **ويمكن تقسيم الدين في عهد إسماعيل باشا على الأنواع الآتية:**

١ • **الديون الثابتة:** وهي الديون التي اقترضها من البيوتات المالية الأوروبية، مقابل تقديم الضمانات الكافية لسدادها، مثل دخل بعض المصالح الحكومية أو الضرائب التي كانت تجبى من بعض المديريات.

٢ • **الديون السائرة:** وهي الديون التي كانت تبقى عليه عندما يطلب إلى شخص أو شركة للقيام بمشروع من مشروعاته، ولا يستطيع أن يدفع المبلغ المتفق عليه فوراً، وتكاثرت الديون السائرة الصغيرة إلى حد لم يستطع معه سدادها في موعدها فيؤجل الدفع نظير دفع فوائد باهضة حتى أصبحت الديون ثلاثة أو أربعة أمثال المبلغ الأصلي، إذ بلغت في سنة ١٨٧٣م حوالي خمسَ عشرة مليون جنيه[١].

٣ • **الديون الداخلية:** وهي الديون التي كانت تقترضها الحكومة من أهالي البلاد مثل دين الرزنامة[٢] ودين المقابلة، وقد جمعت الحكومة من دين الرزنامة ثلاثاً وثلاثين وثلاثمائة وسبعاً وثلاثين ألف جنيه ومن دين المقابلة، ثلاث عشرة مليون

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر الحديث، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٣٢م، ص٣٦٧.

(٢) فكرة ابتكرها إسماعيل المفتش، وزير المالية، وهي أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة الرزنامة بأن يودعوا فيها أموالهم المدخرة، على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية وتجارية، وتصدر المصلحة سندات إيراد دائم، وتدفع المصلحة عن هذه السندات فوائد سنوية مقدارها (٩٪) ولم تدفع من فوائدها للمودعين سوى جزء من فوائد السنة الأولى فقط، ينظر، عبد الرحمن الرافعي عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٤٩.

ونصف المليون جنيه حتى عام ١٨٧٧م[١].

وفي عام ١٨٦٩م، وبعد حفل افتتاح القناة أصدر السلطان العثماني فرمانا سيأتي ذكره لاحقاً، حرم فيه على إسماعيل باشا عقد القروض مع الدول الأجنبية دون استئذانه إذ يعتبر الديون الثابتة التي ترهن أملاك الدولة ومنشآتها، ولكن إسماعيل باشا تجنب هذا القيد، بإقدامه على رهن إيرادات أملاكه الخاصة بدلاً من أملاك الحكومة[٢].

■ **الجدول يوضح صورة القروض العامة منذ عام ١٨٦٢ حتى عام ١٨٧٣م[٣].**

اسم القرض	تاريخ القرض	القيمة الأسرية	تاريخ الاستهلاك	سعر الفائدة	المبلغ الذي حصلت عليه الخزينة المصرية	الكلفة السنوية	سعر الإصدار
قرض سعيد	١٨٦٢	٣,٢٩٢,٨٠٠	١٨٩٢	٧	٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٥	٨٤,٥
القرض الأول لإسماعيل	١٨٦٤	٥,٧٠٠,٢٠٠	١٨٧٩	٧	٤,٨٦٤,٦٣	١٢,٧	٨٢,٥
قرض الدائرة	١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠	١٨٨١	٧	٢,٥٠٠,٠٠٠	١٤,٧	٩٣
قرض سكك الحديد	١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٨٧٤	٧	٢,٥٧٤,٠٠٠	٢٧,٥٥	٩٠
قرض مصطفى باشا	١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	١٨٨١	٩	١,٧٠٠,٠٠٠	١٥,٠١	٩٠
قرض المفتش	١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	١٨٩٨	٧	٧,١٩٣,٣٣٤	١٣٠,٢٤	٧٥
قرض الدائرة	١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠	١٨٩٠	٧	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٣٦	٧٥
القرض الأخير لإسماعيل	١٨٧٣	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩٠٣	٧	٢,٧٤٠,٠٠٠	١٢,٣٦	٧٠

(١) جورج لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيف البستاني، دار التقدم، القاهرة، ١٩٢١م، ص٢٣١؛ محمود الدرويش، المصدر السابق، ص١١٠.

(٢) محمود متولي، دراسات في تاريخ مصر، ص٥٥.

(٣) نقلاً عن محمود متولي، المصدر السابق، ص٥٥.

* يلاحظ تدهور الحالة المالية من سيئ إلى أسوء وأن سعر الفائدة بدأ يرتفع كما حصل عام ١٨٦٧م، ويلاحظ كذلك أن المبالغ بدأت تتناقص بسبب كثرة الوسطاء وارتفاع أسعار الفائدة، فالقرض الأخير مقداره الاسمي اثنان وثلاثون مليون لم يدخل الخزانة منها سوى عشرون مليون فقط، والأمر الذي لا جدال فيه، هو ما قامت به بيوتات المال والمصارف الأوروبية من دور كبير في دفع إسماعيل باشا على الاستدانة المالية، وذلك نظراً للمكاسب والفوائد التي كانت تحصل عليها من تقديم القروض للحكومة المصرية علماً أن الفوائد كانت تستقطع مقدماً من المبلغ الأصلي فضلاً عن الضمانات التي كانت تفرضها على ذلك برهن الأراضي والإيرادات المستحصلة من مؤسسات البلاد لسدادها[١].

فرضت الحكومات الأوروبية سيطرتها على مصر من خلال مؤسساتها المالية عن طريق منح القروض السخية ذات الشروط المجحفة في سدادها، على الرغم من معرفة تلك المؤسسات بواقع مصر المالي، إذ كان الهدف السياسي هو المحرك في تكبيل إسماعيل باشا بالقيود، وسقوط البلاد بفخ الديون التي كان من الصعب عليها الخروج منه، وهذا ما رسمت له الدول الاستعمارية في القضاء على أهم دولة قوية ظهرت في إفريقيا تهدد المصالح الاستعمارية في المستقبل، وبعد أن أصبحت سياسة إسماعيل باشا واضحة باتجاه الاستقلال وتكوين الدولة القوية، رتبت له تلك الدول ما سمي بالأزمة المالية لتنهي جميع أحلام المشاريع النهضوية الكبيرة[٢].

ورغم كل تلك المخططات إلا أن اسماعيل باشا حمل تصوراً وفلسفةً خاصة به لإصلاح أوضاع بلاده الداخلية والإدارية.

---

(١) أحمد شفيق باشا، حوليات مصر السياسية، ص٩.

(٢) أحمد شلبي، المصدر السابق، ص٤٤٣-٤٤٥.

الفصل الخامس

إسماعيل باشا

ودوره في الإصلاح العلمي والإداري والقضائي

(١٨٦٣-١٨٧٩م)

● **النهضة العلمية والثقافية:**

رأى إسماعيل باشا، كما رأى جده محمد علي باشا من قبل، أنه لا يتسنى له القيام بأي نوع من الإصلاح الإداري أو السياسي أو الاجتماعي الناجح في البلاد، إلّا بتعليم أبنائه، وعلى الرغم من اختلاف أغراض الاثنين، فقد أراد محمد علي، أن يكون لديه كادر متعلم من الضباط والموظفين ليساعدوه في إدارة البلاد. في حين كان حب إسماعيل للتعليم ذاته، فضلاً عن غاية جده، السبب الحقيقي وراء سيره في هذا الاتجاه، فقد غرس في روحه حب العلم والتعلم، نتيجة لتربيته العلمية فسعى على نشره، بين جميع طبقات المجتمع[١].

وقد ساعده في مسعاه هذا وجود أرضية قوية للتعليم في مصر، إذ كانت جامعة الإسكندرية، التي أسست منذ زمن البطالسة[٢] تمثل واحدة من الشواهد التاريخية المشجعة على طلب العلم، كذلك جامع الأزهر في القاهرة الذي كان يؤمه آلاف الطلاب من جميع بقاع العالم الإسلامي ناهيك عن النهضة العلمية التي أحدثها محمد علي والتي جنى المصريون

---

(١) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٢) أسرة أسسها بطليوس أحد قادة الجند لدى الإسكندر المقدوني، حكم بطليوس =

ثمارها بارتقائهم الوظائف العالية[١].

وكان للميراث التعليمي الذي خلفه عصر محمد علي من القوة بحيث كون المادة التي ظل خلفاؤه من بعده يعملون عليها، وعندما تولى إسماعيل باشا الحكم دبت في النظام التعليمي حياة جديدة[٢]، كانت دعامة قوية للنهضة الشاملة التي شهدتها البلاد في عهده[٣].

شكل إسماعيل باشا ديوان المدارس بعد سبعة أيام فقط من توليه الحكم، ثم شرع في فتح المدارس الابتدائية والتجهيزية في حي العباسية بالقاهرة، ومدرسة الابتدائية بالإسكندرية، ونقل المدرسة الحربية إلى العباسية، وفتح مدرسة رأس التين بالإسكندرية وكان بها (٤٦٠) طالباً[٤].

= وحلفائه ثلاثة قرون (٣٢٣-٣٠ق.م)، واتخذوا من الإسكندرية عاصمة لدولتهم، وأسس عاصمة ثانية بين سوهاج وجرجا في الصعيد، أطلق عليها اسم بطلمية وجعلها عاصمة مصر الإدارية. للتفاصيل ينظر، ناصر الأنصاري المجمل في تاريخ مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٦٠.

(١) محمد منير مرسي، التعليم العام في البلاد العربية، الطبعة الثانية، عالم الكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٢٨٤.

(٢) حققت النهضة العلمية ازدهاراً ملحوظاً بين (١٨٣٦-١٨٤٠م)، فقد وضع محمد علي لوائح التعليم ونظم المناهج بمراحلها المختلفة بمساعدة كادر أوروبي كفوء واستكمل النظام التعليمي كيانه عدا المدارس الخصوصية والحربية، التي أنشأت لمراحل محدودة، ولكن هذه النهضة توقفت بانتهاء عصر محمد علي وما تلاه من حكم إبراهيم القصير فاتسم عصر عباس وسعيد بالانكماش في النظام التعليمي، فكانت السنوات (١٨٤٨-١٨٦٣م) سنوات ركود علمي. ينظر أحمد عزت عبد الكريم دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص٢٦٢-٢٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٩.

(٤) ترجمة صفحة ٣١ دفتر ٥٢٥ عابدين، نقلاً عن أمين سامي باشا، تقويم النيل، الجزء الثالث، ص٤٤٩.

■ **ويمكن تقسيم حركة التعليم في عهد إسماعيل باشا على أقسام عدة وهي:**

● **المدارس الحكومية:**

أعاد إسماعيل باشا بناء التعليم وإحياء ما اندثر منه، عاونه في ذلك كادر وطني، كان على رأسهم (**أدهم باشا ورفاعة رافع الطهطاوي وعلي مبارك**)[١].

فعهد إلى أدهم باشا بإعادته فتح ديوان المدارس (وزارة المعارف) ووجه همته إلى إنشاء المدارس على اختلاف مراتبها وقنواتها، فأسست في سنة ١٨٦٤م مدرسة رأس التين بالإسكندرية ومدرسة الناصرية بالقاهرة، وقد ظهرت هاتان المدرستان، بمظهر جديد لم يعهد بمثلهما سابقاً، إذ دُرست فيهما اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية فضلاً عن الجغرافية والرسم والخط والحساب والقرآن، وقد خصص في كلتا المدرستين مبانٍ للأقسام الداخلية[٢].

في سنة ١٨٦٥م أسست مدرسة كبيرة في بنها في سراي عباس الأول التحق فيها ثلاثمائة طالب، يدرسهم أحد عشر أستاذاً، ثم فتحت مدارس في المنيا وبني سويف وأسيوط، وعمد إسماعيل باشا إلى نشر التعليم الابتدائي في المدن والقرى وأنفق عليه بسخاء، وأنشأ في سنة ١٨٦٥م مدرسة الفنون والصنائع لتخريج الكوادر الفنية الداخلة في عملية

---

(١) وهم أعضاء أولى الإرساليات العلمية التي أوفدها محمد علي إلى باريس في السنوات بين (١٨٣٤-١٨٤٠م) لإعداد كادر وطني محلي يتولى قيادة الحركة العلمية في البلاد، سيرد ذكر أدوارهم في الحركة العلمية لاحقاً: ينظر الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٧١-١٧٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٩٦؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٧٨.

الصناعة التي أخذت بالتطور، كما اهتم بالمدارس العالية مثل مدارس المهندسخانة (الهندسة) والحقوق والعلوم والطب والولادة، وكانت المجانية أساس التعليم في هذه المدارس كافة، وشملت الكسوة والطعام، فضلاً عن اللوازم المدرسية[١].

كانت جميع هذه المدارس مستقلة الواحدة عن الأخرى، ولكل منها برنامجها الخاص بها وليس بينهما رابط، وذلك عكس ما كان يخطط له إسماعيل باشا من تعميم التعليم ونشره بين أفراد الشعب المصري، لذا فقد كلف لجنة برئاسة علي باشا مبارك الذي أصبح ناظراً للمعارف والأشغال العمومية خلفاً لأدهم باشا، فعمل في ١٥أيار/ مايو ١٨٦٨م على وضع القانون الأساسي للتعليم العام، تكون المدارس بموجبه كلا منظماً مرتبط بعضها بالبغض الآخر[٢].

قدمت اللجنة اللائحة المعروفة بلائحة رجب ١٢٨٤هـ (الموافق تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٧م)، ضمت خلاصة غرض إسماعيل في نشر التعليم وتوحيد نظامه في جميع أنحاء البلاد ومراعاة ما يلائم كل طور من أطوار المدرسة، وقسمت المدارس بموجبها على ثلاثة أقسام رئيسة ابتدائية: وهي الكتاتيب (الكتاب) ومدارس المديريات، وثانوية وعالية، فضلا عن المدارس الخاصة[٣].

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، النهضة التعليمية، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٢٩٢؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٩٩.

(٢) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٢٨؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٨٩.

(٣) «المقتطف» (مجلة)، التعليم الابتدائي في مصر، مقال افتتاحي، المجلد ٧٣، ١٩٢٨م، ص١٥٩؛ أحمد حسين موسوعة تاريخ مصر، ص١٠١٥.

بقيت الكتاتيب مستقلة عن الحكومة حتى سنة ١٨٧٤م بطلابها وفقهائها، الذين كان الكثير منهم من فاقدي البصر، ولم تدخل اللائحة على الكتاتيب المنتشرة في القرى آنذاك تعديلات محسوسة سوى إلزامها بتعليم الحساب ورفع مستوى الطلاب العقلي بما يؤهلهم لدخول مدارس أعلى منها درجة، فشددت على أن تتحول الكتاتيب إلى مدارس ابتدائية حقيقية، من خلال ما قررته لها من كتب وأدوات مدرسية، وإدخال تعليم اللغات الأجنبية ومبادئ التاريخ والجغرافية على مناهجها، وكان الطلاب في المدارس العالية والخاصة يتعلم العلوم الدراسية كافة فضلاً عن اللغات الأجنبية الحية، إذ كان يترك للطالب حرية اختيار اللغة التي يريد تعلمها شريطة أن يتعلم اللغتين العربية والتركية، وكان طلاب المدارس على قسمين قسم يتعلم على نفقة الحكومة، والقسم الآخر يتعلم على نفقته الخاصة وكان من يتعلم على نفقة الحكومة الخدمة في الوظائف الحكومية، بينما الدارسين على نفقتهم الخاصة يخيرون بين وظائف الدولة والمهن الحرة[1].

كان إسماعيل باشا ينفق على التعليم بسخاء، لإيمانه بأنه ليس أداة النهوض الإداري فحسب، بل كونه واجب وطني يجب العناية به لفائدته العلمية بغض النظر عن الأغراض النفعية التي كانت ترتبط به، وكان إسماعيل باشا يرى أن السياسة التعليمية الجديدة يجب أن ترسم في ضوء التوفيق بين حاجات الوقت الحاضر وتراث الماضي حتى يصبح النظام التعليمي جزءاً أساسياً من مقومات الحياة المصرية الوطنية[2].

---

(١) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٢٠٦؛ أحمد عزت عبد الكريم، النهضة التعليمية، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٢٩٣.

شجع إسماعيل باشا أعيان مصر على تعليم أولادهم، إذ دعاهم إلى الحذو حذوه في تعليم أبنائه، فنقل مدرسة المنيل من مكانها في حارة المنيل إلى داخل قصر عابدين، وكان يتعلم فيها مع تلاميذ العائلة الحاكمة ستون تلميذاً من أبناء الأعيان والأهالي، ولم يفرق إسماعيل باشا في المعاملة بين التلاميذ، وكان حريصاً على متابعة امتحانات أمراء العائلة والتأكيد على أدائها كغيرهم من التلاميذ[١].

تشير الوثائق المنشورة إلى إن إسماعيل باشا كان متابعاً حريصاً على تعليم أبنائه ومتابعة سير دراستهم عن كثب، إذ قال لابنه حسن في أحد خطاباته «كن على ثقة أن حناني الأبوي عليك يزداد بازدياد توافرك على الدراسة، فحسبك مضاعفة جهدك في التحصيل، لاستحقاق المزيد من هذا الحنان»[٢]، كما كان حريصاً على تلقي بناته دروس العلوم والمعرفة، ففي رسالة لمستشاره لاركنج Larking في لندن قال فيها «أرجو منك البحث عن مدرسة لابنتي زينب هانم، أود أن تكون بسيطة في تصرفاتها، ذات تربية عالية وثقافة رفيعة، تحسن التكلم بالإنجليزية والفرنسية، ويمكنها التدريب أو دراسة العزف على البيانو»[٣].

اتضح نشاط إسماعيل باشا في مجال التعليم من خلال إقبال الناس على إرسال أبنائهم إلى المدارس، إذ وصل عدد الطلاب إلى (١١١٨٠٣) طالب وطالبة، وهذا ما شجع الحكومة على اتخاذ سياسة جديدة، قوامها نشر التعليم، في أوسع نطاق مع ربطه بالحاجات والبيانات المحلية، وتضافرت الجهود الحكومية والشعبية من أجل نشر التعليم وتدعيم بنيانه، وتجسد ذلك التضافر في مساندة مجلس شورى النواب لمشاريع الوالي

---

(١) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٢) ملف ٢/ ٣ عابدين نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٩.

(٣) المصدر نفسه، ملف ٢/ ٥ ص١٣.

الذي دعم مشاريع التعليم مادياً، وصرف أحياناً عليها من أملاكه الخاصة وكانت هذه الظاهرة من أهم مميزات عصر إسماعيل باشا، وطرحت لأول مرة في تاريخ التعليم في مصر مبادئ عامة لخدمة التعليم من بينها:

١ • التعليم حق مشروع للجميع على اختلاف أديانهم، تكفله الحكومة بما لها من مدارس أنشأتها في مراكز المديريات.

٢ • التعليم الابتدائي (الأولي) واجب وطني لا تختص به الحكومة وحدها بل يجب أن تتضافر جهود الحكومة والشعب في سبيل نشره وإنجاحه.

٣ • الاعتراف بالتعليم الأولي الشعبي (الكتاتيب) الذي عاش دهراً طويلاً خارج اهتمام الحكومة ليكون وسيلة فعالة لنشر التعليم وربطه بالنظام التعليمي وتحت إشراف الحكومة[1].

وما أن رفعت قرارات مجلس النواب إلى إسماعيل باشا حتى أعلن فرحاً تبرعه بوقف جفلك الوادي وكانت مساحته (٢٢) ألف فدان وقفاً مؤبداً على المدارس المقرر افتتاحها، قائلاً: «**جعلت ذلك هدية مني لنفع الوطن، ابتغاء وجه الله الكريم**»[2].

*** المرأة:**

ولم يغب عن بال إسماعيل باشا أهمية المرأة في المجتمع، لذلك أوعز منذ توليه الحكم، بإنشاء مدارس لتعليم البنات، ووضع ديوان المدارس مشروعا بذلك وقد تبرع بنفقاته من جيبه الخاص، ولكن تأخر إنشاء أول مدرسة لتعليم البنات إلى عام ١٨٧٣م، عندما أخذت الأميرة

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٢٠٦؛ أحمد عزت عبد الكريم، النهضة التعليمية، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٢) نقلاً عن أحمد عزت عبد الكريم، النهضة التعليمية، ص٢٩٤.

جشم افت هانم أفندي إحدى زوجات إسماعيل باشا الأمر على عاتقها إنشاء المدرسة، فأنشأت مدرسة اليوسفية لتكون أول مدرسة من نوعها في مصر[١].

وكان إقبال الأهالي على تعليم بناتهم في تلك المدرسة، حافزاً على التوسع في تعليم البنات، لذا أنشأ ديوان الأوقاف مدرسة في حي القربية في القاهرة، وبذلك يكون إسماعيل باشا قد وضع الحجر الأول في بناء النهضة النسوية الحديثة في مصر[٢].

ظهر واضحاً في عهد إسماعيل باشا الاهتمام بإنشاء المدارس في السودان[٣]، إذ شهدت السنوات بين (١٨٦٣-١٨٦٥م)، إنشاء خمس مدارس في مديريات الخرطوم وبربر، ودنقلة، والأبيض، وكسلا، لنشر العلوم والمعارف والحضارة، والتحق بكل مدرسة نحو مائة تلميذ تأكيداً من الأهالي على حسن توجهات إسماعيل باشا التعليمية تجاههم[٤].

كانت هذه المدارس تحت إشراف ديوان المدارس في القاهرة، وانتهج الخطط نفسها المتبعة في مصر، وتم اختيار بعض خريجي هذه

---

(١) الوقائع المصرية رقم ٥١٩ في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٣م، نقلاً عن أمين سامي باشا، تقويم النيل، ص١٠٨٥.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، النهضة التعليمية، ص٢٩٦.

(٣) شهد السودان أول محاولة لإدخال التعليم المدني الحديث عام ١٨٥١م، عندما فتح (عباس الأول) مدرسة الخرطوم، التي عين لنظارتها رفاعة رافع الطهطاوي، إلّا أن الظروف الصعبة التي أحاطت بالتجربة حالت دون استمرارها. ينظر، محمد فؤاد شكري الحاكم المصري في السودان (١٨٢٠-١٨٨٥م)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٢٧م، ص١٢٠.

(٤) أمين سامي باشا، تقويم النيل، ص٤٧٦؛ علي إبراهيم عبده، مصر وإفريقيا، ص٣٢-٣٣.

المدارس لإتمام دراستهم في مصر، في مدارس الهندسة والتلغراف والطب والصيدلة والمدارس الفنية، ثم أقام إسماعيل باشا بعد ذلك عدة مدارس لتعليم فن التلغراف في كل من الخرطوم وكسلا، كما أنشأ في الخرطوم مدرسة تكميلية لمن أتم تعليمهُ الابتدائي، وأنشأ المدارس المهنية لتخريج الكوادر الفنية، للمساهمة في عمليات الصناعة التي كانت بسيطة ومحدودة[(١)].

كما جعل إسماعيل باشا من المساجد دوراً للعلم، فضلاً عن رسالتها الدينية، وذلك بصرف المنح، والرواتب والأرزاق والهبات لشيوخها كي يقوموا بأداء رسالتهم في تعليم السودانيين وأبنائهم على أكمل وجه، وعمّر كثير من المساجد وسمح للتكايا والزوايا في ممارسة نشاطها الديني والعلمي[(٢)].

لم تكن جهود إسماعيل باشا مقتصرة على المدارس وطلابها فقط، بل عنى عناية كبيرة بمهمة تثقيف الشعب وتعليمه، إذ أنشأ قاعات للمحاضرات والمنتديات لنشر الثقافة العامة بين مختلف الفئات، كما أنشأ مكتبة كبيرة لجمع شتات المؤلفات القديمة والحديثة ووضعها في متناول يد القراء والمثقفين من أبناء الشعب وأسست دار الكتب المصرية عام ١٨٦٩م وافتتحت عام ١٨٧٠م المكتبة الأزهرية، وكان إسماعيل باشا مهتماً بشراء الكتب النفيسة والنادرة أينما وجدت وكان يحرص على وضعها في المكتبات العامة، لتكون في متناول يد الجميع[(٣)].

---

(١) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص١٤٣؛ نسيم مقار، الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، مركز وثائق مصر المعاصر، القاهرة، ١٩٨٥م، ص١٣٤-١٣٥.

(٢) مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٣٤؛ شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص١٤٥.

(٣) جمع إسماعيل باشا كل ما وصلت إليه يده من الكتب المنسوخة باليد والمصاحف

*** الفنون:**

كما كان الفن حاضراً في ذهن اسماعيل الباشا عندما أنشأ دار الأوبرا لنشر الروح الفنية بين جماهير مصر، فانتعشت الحركة الفنية في تلك المرحلة انتعاشاً واضحاً، وأصبح التعليم والفن، السمات الأهم من سمات ذلك العهد(١).

*** البحث العلمي والثقافي:**

أنشأ إسماعيل باشا المجمعات العلمية للنهوض بمهمة البحث العلمي، ونشر نتائجه بين المتعلمين، وشجع على إيفاد الطلبة إلى مدارس أوروبا منذ سنة ١٨٦٢م، وقد بلغ عدد الطلبة المتخرجين من المدارس الأوروبية نحو (١٧٢) طالباً في مدة حكمه وأنشأ مدرسة لأعضاء البعثات في باريس بدل المدرسة الخصوصية التي كان قد أنشأها محمد علي باشا للبعثات العلمية، وقد أغلقت المدرسة بسبب ظروف فرنسا الداخلية والخارجية أثر حرب السبعين(٢).

ووسّع إسماعيل باشا المطبعة الأميرية لخدمة الحركة الثقافية، والتعليمية مما نتج عنها حركة فكرية شاملة في نشاطات التأليف والترجمة في المواضيع السياسية والاجتماعية كافة، وقد حظيت الصحافة بنصيب وافر من الرعاية من لدن إسماعيل باشا إذ أنشأ مجلة «**روضة المدارس**» على نفقة وزارة المعارف لمتابعة شؤون التعليم في مصر ونشر أخباره ونشاطاته، وكانت تصدر مرتين في الشهر (نصف شهرية) وكانت توزع

= المزخرفة التي كانت مبعثرة في جميع أنحاء العالم، اشترى كذلك مكتبة أخيه مصطفى فاضل بمبلغ ١٤٠ ألف جنيه وأهداها للمكتبة العامة، ينظر، عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢٢٩-٢٣٠.

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢٩١-٢٩٣.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٢٠٤.

مجاناً على الطلبة لغرس حب المطالعة والبحث لديهم، وفتحت المجلة صفحاتها للطلبة المبدعين لنشر أبحاثهم العلمية، كما طور جريدة «الوقائع المصرية» فأصبحت سجلاً جامعاً لحياة المصريين في تلك الآونة، وفي مختلف نواحي الحياة، كذلك ظهرت الصحافة الحرة(١)، التي أراد بها إسماعيل باشا محاربة التدخل الأجنبي في شؤون مصر الاقتصادية والسياسية، وفضح أساليبه الاستعمارية(٢).

- **المدارس الأجنبية:**

تناولت الحركة التعليمية بمصر في زمن إسماعيل باشا، معظم المظاهر التعليمية، من التعليم الديني الخالص في المعاهد الدينية كالأزهر وغيره، إلى معاهد الإرساليات المسيحية، ثم إلى التعليم الممزوج بشيء من الدين، كمدارس الطوائف الشرقية غير المسلمة(٣).

---

(١) ظهرت الصحافة الحرة بتشجيع من إسماعيل باشا، لتكوين الرأي العام في مصر، وجعله عاملاً جديداً له تأثيره في السياسة العامة، وقد أسسها مجموعة من الأدباء المصريين والسوريين وظهرت معها حرية الفكر، مثل جريدة «مرآة الشرق» سنة ١٨٧٦م، ثم «أبو نظارة الهزلية»، ثم «جريدة مصر»، سنة ١٨٧٧م، ثم جريدة «مصر القاهرة» سنة ١٨٧٩م، للمزيد من التفاصيل، ينظر، صلاح عيسى، الجذور الاجتماعية للثورة العرابية، ص١٥٤.

(٢) لكن هذه الصحف سرعان ما انقلبت على إسماعيل باشا، بسبب التدخل الأجنبي الذي سيطر على مقدرات البلد، وانتزع الكثير من سلطات الحكومة. ينظر. مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٥٢٩؛ غالي شكري، النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م، ص١٥٢.

(٣) كمدارس الأقباط الأرثوذكس والكاثوليك، الروم الأرثوذكس والكاثوليك، الموارنة، الأرمن ثم مدارس اليهود والمدارس التي أنشأتها الجاليات الغربية، للمزيد من التفاصيل ينظر، الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢١٠-٢٢٠.

إلى التعليم المدني البحت المجرد من كل صبغة دينية، وقد دل هذا التنوع على سعة صدر إسماعيل باشا ورجحان عقله، في أمر قلما حصل بين حكام الولايات العثمانية، إذ لم يظهر منه أي تعصب لهذا الفريق أو ذاك[١].

كانت المدارس الأجنبية تديرها الجاليات والإرساليات التبشيرية وقد ازداد عددها في زمن إسماعيل باشا حتى وصلت إلى (٧٠) مدرسة، وهذا ما لم يحصل في أي عهد سبقه، وقد خرجت هذه المدارس أعداداً كبيرة من رجال الأعمال والمهن، وموظفي الحكومة في القطاعات الخدمية كافة، مثل البريد، سكك الحديد، المحال التجارية، المصارف، والمحاكم المختلطة، ونال الكثير منهم الحصانة الأجنبية بوساطة القناصل، على الرغم من انهم مصريون فصاروا في درجة الأجانب في ولائهم للدول الأجنبية، وميولهم إليها، واستثنائهم من النظم القضائية والإدارية، السائدة في البلاد[٢].

كانت هذه المدارس بعيدة عن سلطات الحكومة ورقابتها، وإن حظيت بمعونة الحكومة ورعاية إسماعيل باشا المادية، وقد اتسعت قاعدتها كثيراً، حتى باتت تشكل خطراً على الدولة بسبب عناصر التعليم والتثقيف الغربي، لا سيما وأنها أخذت تجتذب أبناء البلد وتؤثر سلباً في أفكارهم وثقافتهم، فرأى إسماعيل باشا إن إستقلال تلك المدارس في مناهجها ونظمها عن الحكومة المصرية، إنما يضر بمصلحة البلاد، فأوعز بوضع لائحة تنظيم المدارس الأجنبية والمدارس الحرة التي كان قد أنشأها الأفراد والطوائف، وإخضاعها لإشراف الحكومة المصرية، وأكد إسماعيل باشا على حق الدولة في الهيمنة على سياسة التعليم، دون

(١) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل الجزء الأول، ص٢٥٠؛ مكي شبيكة، تاريخ شعوب، ص٥٢٩.

أن تكون لهذه الهيمنة، أي أداة لفرض لون واحد معين من التعليم والتربية على الشعب المصري لصب ثقافته بقالب واحد، اتجه بعدها إلى محاولة اصلاح القضاء في بلاده[١].

- **الإصلاح القضائي:**

نظراً لتوالي الإصلاحات الإدارية التي تبناها إسماعيل باشا في تحديث نظم الإدارة، فضلاً عن سياسته المتسامحة مع الأجانب، كل ذلك أثر بشكل كبير في تزايد إقبال الأوروبيين على مصر، وزاول هؤلاء نشاطات مختلفة، سواء في ميدان الصناعة أو في ميدان التجارة، لا سيما بعد أن سمح سعيد باشا ومن ثم إسماعيل باشا لهم بالاستثمار في مصر دون قيد أو شرط، ونتيجة لكثرة المعاملات المدنية والتجارية، بدأت المنازعات القضائية تظهر بأشكال وبصورة مختلفة وغير مألوفة سابقاً، ولغرض تفصيل الموضوع لا بد من الرجوع إلى بداية المشكلة، والعودة إلى الامتيازات[٢]، والمحاكم القنصلية، ثم تطور القضاء وظهور المحاكم المختلطة[٣].

---

(١) سجل ١٩٠٢ أوامر عربي، عابدين، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٣١؛ أحمد عزت عبد الكريم، النهضة التعليمية، ص٢٩٧.

(٢) الامتيازات capitulations معاهدات تجارية نظم السلاطين العثمانيون بمقتضاها شؤون التجارة مع الدول الأوروبية، ولكن عندما ضعفت السلطة العثمانية أصبحت تلك الامتيازات الممنوحة للأجانب بمثابة حقوق مكتسبة، أما في مصر أصبحت عدوانا على السيادة الأهلية ومشاركة للحكومة في سلطتها للمزيد، ينظر عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٠م، ص٢٥٣-٢٥٤.

(٣) حامد زكي، الإصلاح القضائي، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته، ص٢٦٧.

● الامتيازات والمحاكم القنصلية:

لم تقتصر الامتيازات على الدولة العثمانية وولاياتها فحسب إذ إن المدن التجارية البحرية الواقعة على البحر المتوسط، كجنوة وفلورنسا والبندقية ومرسيليا وبرشلونة قد حصلت لرعاياها في البلدان الأخرى، على بعض الحقوق، من بينها أن يحاكم مواطنوها طبقا لقوانين بلدانهم، ولما كانت مصر من البلدان التجارية بحكم الموقع، فقد هاجرت إليها مجاميع من الإيطاليين كونوا فيما بعد جالية كبيرة حصلت لها حكومتها على بعض الامتيازات على شكل المنحة (الهبة) من الحاكم أو الوالي، كان يستردها حين يشاء، وتجدد عند تولية حاكم جديد، وأكثر محمد علي من استخدام الأجانب بعد أن وفر لهم الرعاية الأمنية وضمن لهم حق ممارسة شعائرهم الدينية، فأخذ عدد التجار الأجانب يزداد من وقت لآخر، كما سمح محمد علي لهم بامتلاك العقارات والسكن أينما شاءوا، إلّا أن الوالي، احتفظ لنفسه. بالسلطات كافة (القضائية والتشريعية والتنفيذية) إذ أدارها بحزم وعناية حيث كان الأجانب في عهده لا يجرؤون على التلفظ بالإعفاءات والامتيازات، ولا التشكي بالقنصليات وكانوا يتحاشون مخالفة النظام، ولم تسبب تلك الجاليات أي مشكلة للحكومة المصرية حتى في عهد عباس باشا الذي وضع حدا لنزوح الأجانب إلى مصر[١].

ولما تولى سعيد باشا، نشطت الامتيازات بشكل كبير جداً، وذلك لسياسته المتساهلة مع القناصل الأوروبيين[٢]، والتي استمرت طيلة

---

(١) أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، ص١٠٣٣؛ جميل خانكي، المحاكم المختلطة لماذا أنشأت ولماذا ألغيت، «الكتاب». المجلد الثالث، الجزء الرابع، ١٩٤٩م، ص٣٤٠؛ عمر عبد العزيز، تاريخ العرب، ص٢٥٤.

(٢) بلغت قوة تأثير القناصل، وشدة الامتيازات في زمن سعيد باشا حداً لا معقولاً، =

سنوات حكمه، مما خلف لوريث عرشه تركة غير قليلة من الحقوق والامتيازات التي تمتع بها الأجانب في مصر[١]، والتي شكلت عبئاً ثقيلاً على إسماعيل باشا، وأثرت فيما بعد بشكل كبير على سياسته الداخلية، فكانت خطواته الأولى باتجاه وضع حد لتلك الامتيازات، منذ عام ١٨٦١م، أثناء نيابته لعمه سعيد باشا في إدارة البلاد، حرر منشوراً ضم مسودة لائحة تعطيه الحق في إلقاء القبض على المخالفين من الرعايا الأجانب واستجوابهم، ولكن مشروعه هذا لم ينفذ بسبب عدم مساندة حكومته له أولاً، ومن ثم قوة نفوذ القناصل وتأثيرهم على الحكومة آنذاك ثانياً، وكونه نائباً على الحكم وليس والياً أصيلاً ثالثاً[٢].

أخذت الامتيازات مع ضعف الدولة طابعاً هجومياً، بعد أن كانت دفاعية صرفة وبات الجاني الأوروبي لا تخيفه سلطة المحاكم القنصلية التي أصبحت تمثل جميع الرعايا الأجانب في مصر، إذ كانوا يمثلون سبع عشرة دولة أجنبية، شكلت سبع عشرة محكمة قنصلية، مسجلة بذلك ضربا من الفوضى القضائية حتى عام ١٨٧٥م، فقد كان عدد الأجانب آنذاك نحو (٨٠,٠٥٣) فرداً، طبق في منازعاتهم (١٧) قانوناً

= بحيث إذا سرق أحد الأجانب بسبب إهماله، فإنه يقاضي الحكومة لأنها هي المسؤولة عن الأمن والمحافظة على النظام، ويطالب الحكومة بالتعويض ويكسب القضية، وفي إحدى الروايات عن سعيد باشا، زاره احد الماليين الأوروبيين، وفجأة صاح سعيد باشا لخادمه «أغلق الشباك بسرعة، فلو اصيب هذا الرجل ببرد فسوف يطالبني بتعويض لا يقل عن عشرة آلاف فرنك». ينظر، رفعت السعيد، المصدر السابق، ص١١١.

(١) عمر عبد العزيز، تاريخ العرب، ص٢٥٤؛ أحمد الشناوي وآخرون، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٢) صالح رمضان محمود، تاريخ التمثيل القنصلي في مصر (١٨٤٩-١٨٧٩م)، «المؤرخ العربي»، العدد ١١، بغداد، ١٩٧٩م، ص٢٨٤.

أجنبياً[١]، بأسماء (١٧) حاكماً أجنبياً[٢].

لم تكن مهمة إسماعيل باشا بالسهلة، في الوقت الذي اتضحت نوايا الدول الكبرى تجاه الدول العثمانية، وتجاه مصر بشكل خاص لا سيما بعد فشل جهود العثمانيين في إلغاء نظام الامتيازات أو تخفيفه، ولكن ذلك لم يثن من همة إسماعيل باشا، لوضع حد لهذه التجاوزات العلنية على البلاد، وفكر في وضع تنظيم شامل للقضاء، يشمل المصريين والأجانب على حد سواء، فطلب من وزيره الأول نوبار باشا، دراسة الامتيازات والمحاكم القنصلية من جوانبها كافة، وبيان مضارها على سيادة البلاد، ومنحه إسماعيل باشا الصلاحيات وخوله مفاوضة الدول صاحبة الشأن في التمثيل القنصلي في مصر، لوضع مشروع إنشاء المحاكم المختلطة التي تضمن حقوق السكان المحليين إلى جانب حقوق الرعايا الأجانب[٣].

---

(١) إذا أراد المواطن المصري استخلاص حقه من أجنبي، قاضاه في القنصلية التابع لها، وإذا تعدد الخصوم في النزاع اضطر المصري إلى رفع دعاوى عدة وأمام محاكم عدة، تقضي كل وفق قوانينها مما يكلف المشتكي مبالغ باهظة، يدفعه كرسوم ومصاريف لتمشية دعوته التي كانت خاسرة في أغلب الأحيان، وإذا طلب الاستئناف فيرفع طعنه إلى محكمة استئناف الدولة التي ينتمي إليها خصمه، وكثيراً ما كان الأجنبي يتحايل، لتعطيل الحكم النهائي لصالح خصمه المصري بتنازله صورياً لأجنبي آخر من غير دولة الأول، لإرهاق المصري مادياً، فيضطر في النهاية إلى ترك الدعوى، فضلاً عن إلزام المصريين بالمثول أمام المحاكم القنصلية في الدعوى المرفوعة من الأجانب عليهم، بسبب الشكوك التي كان يضعها الأجانب في القضاء المصري وعدم الوثوق بأحكامه. ينظر، جميل خانكي، المصدر السابق، ص٣٤٢؛ جورج لوتسكي تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص١٩٩.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ٣٦٧؛ صلاح عيسى، الجذور الاجتماعية للثورة العرابية، ص١٢٣.

(٣) «المقتطف»، نوبار باشا، العدد الثالث والعشرون، الجزء الثاني، شباط ١٨٩٩م، ص١٠٢؛ جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢٢٠.

- **المحاكم المختلطة:**

اهتم إسماعيل باشا بمعالجة الفوضى القضائية التي حلت بالبلاد نتيجة لفقدان الحكومة للسلطة القضائية، بسبب تعدد وتنوع جهات القضاء مما أثر بشكل كبير على توسع النشاط التجاري، والصناعي، وفي قيام حياة اقتصادية على أسسها الصحيحة[١].

فكر إسماعيل باشا في إيجاد فئة من المتعلمين لهم إلمام بدراسة القانون يصلحون لتولي وظائف القضاء، فأنشأ مدرسة الإدارة والألسن سنة ١٨٦٨م، ثم مدرسة الحقوق، ثم كلية الحقوق عام ١٨٦٦م وعين أحد الفرنسيين مديراً لها التي خرجت الكوادر القضائية الكفوءة في مصر[٢].

توجه إسماعيل باشا بعد ما هيأ الكوادر المحلية لإصلاح القضاء في بلاده، بإلغاء المحاكم القنصلية وإحلال المحاكم المختلطة محلها، مما أثار احتجاجاً واسعاً من الأجانب في مصر، وعلى رأسهم القناصل، كما عارضت الدولة العثمانية المشروع، بتأثير من ممثلي الدول الكبرى وبدعوى مخالفتها للشرع الإسلامي، ولكن ذلك لم يثن من عزيمة إسماعيل باشا في وضع الأسس الصحيحة للمحاكم المختلطة[٣].

بذل نوبار باشا جهوداً كبيرة، مستمداً عزيمته من إسماعيل باشا، من أجل إنقاذ مشروع الإصلاح القضائي، ومراعاة التفريق بين القضاء والإدارة بحيث تكون العدالة صادرة من الحكومة على تكون الأخيرة تابعة لها،

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ص٣٦٥.

(٢) رمزي سيف رزق الله، أثر إسماعيل باشا في الإصلاح القضائي، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٢٧٤.

(٣) جورج لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية، ص١٩٩؛ جميل خانكي، المصدر السابق، ص٣٤١-٣٤٢.

كما لا يجوز أن تكون تابعة للقنصليات، ولكي تقتنع الدول الكبرى بهذا المبدأ ولا تعارضه، تم تشكيل هيئة من رجال القضاء البارزين الملمين بالوضع القضائي والقانوني الذي كانت تعيشه مصر، للإشراف على المحاكم المختلطة في سبيل تحقيق العدالة، وفق نظام جديد يكفل حقوق المصريين والأجانب على حد سواء[(١)].

كان إسماعيل باشا كعادته لا يبخل جهداً عندما يشرع في تنفيذ مشروعاته الإصلاحية فاستقدم عام ١٨٦٩م أثناء انعقاد اللجنة الدولية لوضع نظام المحاكم الجديد، من مشاهير الكتاب الأوروبيين لعمل الدعاية للمشروع القضائي، ومنهم إدمون آبو Edmond About سليل عائلة المفكر الفرنسي فولتير، وكان قد كتب مجموعة من المقالات التي نشرت في محلة «العالمين» "Revue desdeux mondes" الفرنسية، بإيعازات من إسماعيل باشا وسخر كبرى الصحف مثل "Times"، "Daliy news"، "Mornning Boste"، لتأييد قضية الإصلاح لدى الرأي العام الأوروبي[(٢)].

ولم تقف جهود إسماعيل باشا عند حد، إذ كان دائم الاتصال باللجان الدولية التي كلفت بوضع النظام القضائي الجديد، وكان يبدي لها توجيهاته ونصحه الدائم على ضرورة احترام السيادة الوطنية والشعائر الدينية[(٣)].

وبعد انتهاء الحرب البروسية – الفرنسية ١٨٧٠م، قام إسماعيل باشا بجولة له في الدول الأوروبية الكبرى لغرض توضيح فكرة الإصلاح القضائي، وتكللت جهوده بالنجاح عندما حصل على تأييد الدول

---

(١) الياس خورة، المصدر السابق، ص٧٩؛ جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٨٣.

(٢) رمزي سيف رزق الله، أثر إسماعيل في الإصلاح القضائي، ص٢٧٥.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ص٣٦٨.

الأوروبية، لا سيما بريطانيا التي رأت أن النظام القضائي المتبع كان مضر بالمصريين والرعايا الأجانب، فأوعز الخديوي إلى نوبار باشا بالسفر إلى إسطنبول لإقناع السلطان عبد العزيز، بمساعدة القناصل الأوروبيين، لأن السلطان كان قد نظر إلى الإصلاح على أنه مخالف للشرع الإسلامي الحنيف[١].

ولكي يكسب رضى الدولة العثمانية، ولجعل المسألة وكأنها شأن عثماني، داخلي، وبخطوة سياسية حكيمة، قرر الخديوي إسماعيل نقل اجتماع اللجنة الدولية في كانون الثاني/ يناير من عام ١٨٧٣م، لاستكمال بحث نظام المحاكم المختلطة من القاهرة إلى إسطنبول[٢].

استمرت جلسات اللجنة التي أصبحت برئاسة عثمانية من ١/١ كانون الثاني/ يناير إلى ١٥ شباط/ فبراير، وكان أعضاؤها مندوبين من ألمانيا وبريطانيا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وهولندا وروسيا والسويد والنرويج، تناولت بالبحث مشروع إنشاء المحاكم المختلطة في مصر، وقدمت اللجنة لائحة قراراتها في هذا الشأن وقبلتها الدول المشاركة ووافقت عليها مصر[٣].

عارضت فرنسا إنشاء تلك المحاكم، وحاولت جاهدة التمسك بنظام الامتيازات والمحاكم القنصلية حماية لرعاياها في مصر، ولكن عندما عزم إسماعيل باشا على افتتاح المحاكم دون حضور القضاة الفرنسيين عام ١٨٧٥م، اضطرت فرنسا للموافقة استجابة للأمر الواقع وشاركت في حفل الافتتاح[٤].

---

(١) عمر الإسكندري وسليم حسين، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٢) رمزي سيف رزق الله، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٣) جميل خانكي، المصدر السابق، ص٣٤٦.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٢٥٥.

افتتح إسماعيل باشا في يوم ٢٨ تموز/ يوليو سنة ١٨٧٥م، المحاكم المختلطة في قصر رأس التين في احتفال رسمي كبير ضم شريف باشا[١] وزير الحقانية (العدل) ومحمد توفيق ولي عهده وزير الداخلية، ونوبار باشا وزير الخارجية، وإسماعيل صدقي وزير المالية، وجمعاً كبيراً من الأمراء والعلماء وقناصل الدول وكبار ممثلي الجاليات الأجنبية وألقى إسماعيل باشا خطاباً بين فيه محاسن التغيير الجديد عندما قال: «ستكون مبدأ عصر جديد للحضارة»[٢].

افتتح شريف باشا، المحاكم المختلطة في الإسكندرية، في أول يناير سنة ١٨٧٦م، وافتتحت في الوقت نفسه المحاكم الأخرى على النهج القضائي ذاته، واختصت هذه المحاكم بالفصل بالمنازعات المدنية بين الأجانب والمصريين، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة، وأصبح لها اختصاص تشريعي كذلك[٣].

حقق إسماعيل باشا بهذا الإنجاز مجموعة من المزايا المهمة التي عادت بالفائدة على البلاد **من بينها**:

١ • إيقاف العمل بنظام الامتيازات الذي كان يضر بمصلحة الشعب وينتقص من سلطة الحكومة.

٢ • أثبتت مصر أنها دولة قابلة للتمدن وأنها قادرة على مسايرة العالم

---

(١) أحد مؤسسي النظام الدستوري في مصر وأحد رواد الحركة القومية فيها، وله موقف مشهود بشأن السودان واحتجاجه على سلخه عن مصر، امتاز بمزايا عديدة أولها كفاءته العلمية والسياسية ووفرة نصيبه من الثقافة العربية. للمزيد، ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٢٤٥.

(٢) نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٩٦؛ جميل خانكي، المصدر السابق، ص٣٤٧.

(٣) محمد كامل البهنساوي، التشريع والقضاء، ص٢٨٠.

العربي والتقدم الأوروبي من خلال تقبل الشعب للنصوص القانونية الجديدة المقتبسة من القانون الفرنسي.

٣ • إن مصر أخذت بمبدأ تنازع القوانين وأظهرت شخصية القانون المصري، وأنهت معاهدات الامتيازات.

٤ • عرف المصريون لأول مرة الفصل بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.

٥ • كان إنشاء المحاكم المختلطة خطوة كبيرة نحو توحيد القضاء، وخطوة أولى مهدت الطريق لمحاكم مصرية عصرية[(١)].

ترك الإصلاح القضائي آثاراً خارجية وداخلية، فعلى الصعيد الخارجي، تأكدت سيادة مصر القضائية، إذ صدرت الأحكام باسم إسماعيل باشا وليس باسم السلطان هذا من جهة، وكان توقيع مصر للمعاهدة الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة، قد أظهر شخصيتها الدولية، وأثبت أهليتها للتعامل مع الدول الأجنبية من جهة أخرى، لذلك كان النجاح الذي حققه إسماعيل باشا في المجال الذي فشل فيه السلاطين العثمانيون في التخلص من نظام الامتيازات الأجنبية حدثاً كبيراً، أشار إلى التوسع الذي حققته الحكومة في إقرار السيادة المصرية[(٢)].

أما من الناحية الداخلية، فقد كانت آثارها الإيجابية واضحة على حالة البلاد الاقتصادية، إذ اطمأن الناس على أموالهم وحقوقهم التي أصبحت في مأمن من تلاعب الأجانب ولجوءهم إلى المحاكم القنصلية، فشعر الناس بالعدالة ونشطت في البلاد الدراسات القانونية،

---

(١) حامد زكي، المصدر السابق، ص٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٠.

وأنشأت مدرسة للحقوق عام ١٨٦٦م لتخريج الكوادر المؤهلة للقضاء وبقية دوائر الدولة[١].

ومما لا شك فيه كانت للمحاكم المختلطة سلبياتها، إذ كانت اختصاصاتها لا تتجاوز القضايا المدنية والتجارية، وظلت القضايا الجنائية من اختصاص المحاكم القنصلية، وأما مخاطرها، فقد خول القانون الأجانب في مقاضاة الوالي وحكومته أمام هذه المحاكم، إلاّ أن إسماعيل باشا كان يرجح إيجابياتها على سلبياتها إذ كان كثير الإشادة بها ورآها خطوة جريئة وكبيرة في ميدان الإصلاح القضائي الذي تبناه لإدخال المدنية والحضارة الأوروبية إلى مصر[٢].

كما كانت لإسماعيل باشا طموحات كبيرة أخرى كان على رأسها، استعادة هيبة الدولة العسكرية، من خلال توسيع قاعدة الجيش وتنويع تسليحه.

---

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٨٣.

(٢) صلاح عيسى، الجذور الاجتماعية، ص١٢٣-١٢٤.

الفصل السادس

إسماعيل باشا
ودوره في الاصلاحات العسكرية

بعد الاضمحلال الذي أصاب المؤسسة العسكرية في عهدي عباس الأول وسعيد باشا، اللذان ورثا دولة مقيدة بقيود معاهدة لندن ١٨٤٠م وما سببته من تراجع عام في حياة المصريين في تلك المدة وهو ما أثر بشكل كبير على الحياة السياسية والعسكرية فكانت غاية إسماعيل باشا استعادة هيبة مصر، الذي فقدته لأكثر من عشرين عاماً، وكان إسماعيل باشا، قد آمن، منذ دراسته في مدرسة سان سيرو العسكرية، بأن الجيش هو دعامة البلاد ومصدر قوتها[١].

ورث إسماعيل باشا عن عهد سلفه جيشاً هزيلاً كان قوامه ثلاثة آلاف جندي، وبحرية أكثر هزلاً كان قوامها ستمائة مقاتل وثلاث سفن من قطع الأسطول الذي شتت بعد حرب القرم، بإيعاز من السلطان العثماني، بعدما عد الأسطول المصري خطراً عليه بإيحاء من البريطانيين[٢].

وجه إسماعيل باشا عنايته إلى ترقية الجيش وتنظيمه ومضاعفة قوته

---

(١) السيد سليم، خطاب في حفلة عيد الجيش، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٢١٨.

(٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٣٠١-٣٠٢.

والوصول به إلى مستوى الجيوش الكبيرة للأمم الحديثة، وتنمية الروح العسكرية لديه، فأنشأ المدارس الحربية على أنواعها وعلى أرقى طراز واختار لها أكفأ المدرسين والضباط، ونشر الإصلاحات في جميع صنوف الجيش وتحديث أسلحته من أجل إعداد جيش قوي له القدرة على تحمل مسؤولياته[(١)].

أنشأ إسماعيل باشا ولأول مرة في مصر، هيئة أركان حرب الجيش[(٢)]، وأعد قادتها إعداداً خاصاً، وسلم إليها مقاليد إدارة الجيش المصري وخاض الجيش في عهد إسماعيل باشا العديد من المعارك سواء ما كان منها لتوسيع الحكم المصري في إفريقيا أو خوض معارك خارجية كانت بتكليف من السلطان العثماني[(٣)].

على الرغم من استخدام إسماعيل باشا للأسلوب الدبلوماسي، إلّا أنه زاد عدد الجيش حتى وصل إلى ثمانين ألف وسبعمائة وست وأربعين، بين ضابط وجندي في عام ١٨٧٨م، وكان إسماعيل باشا يدرك تماماً بأن أي تحرك سيكون باتجاه ولايات المشرق العربي، يثير ما أثار على جده وأبيه من قبل، وأن تحالفه مع فرنسا وحدها غير كاف ولا يحقق نتائجه المرجوة، وتجربة محمد علي خير دليل، بسبب قوة محور بريطانيا - الدولة العثمانية ضده، مما يحدد الحركة باتجاه الشمال ولايات المشرق

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٧٧.

(٢) أسس هيئة أركان حرب الجيش المصري، مجموعة من ضباط الولايات المتحدة الأمريكية كان على رأسهم الكولونيل استون، الذي أصبح فيما بعد استون باشا، الذي استعان بطائفة من الضباط المصريين الذين عادوا من البعثة المصرية في فرنسا، للمزيد من التفاصيل ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٧٩.

(٣) السيد سليم، المصدر السابق، ص٢١٨.



الخديوي إسماعيل في حرب القرم سنة ١٨٥٥م



العربي، لذا سيكون من الأصلح لمصر أن تتحرك نحو منابع النيل أي نحو الجنوب لتجنب الصدام المباشر مع الدول الكبرى، واختار إسماعيل باشا كذلك، طريق التعاون مع دول أوروبا، فرنسا وبريطانيا تحديداً، من أجل إعادة بناء مصر، وتجنب طريق الصدام والتحدي المباشر، اللّذين اتخذاهما جده وأبيه[١].

وجد إسماعيل باشا أن حياة مصر مرتبطة بسلامة نهر النيل، فرأى أن بسط السيادة المصرية على منابعه من الضرورات الكبرى لا من بلاده، ومن هنا نشأت فكرة تكوين دولة تضم مصر والسودان وأعالي النيل، وهو ما تم له فعلاً بعد سلسلة من الحروب التي خاضها الجيش المصري هناك، ورفع العلم المصري لأول مرة جنوب خط الاستواء ودخل الجنود المصريون أوغندا وزنجبار، فضلاً عن قلب إفريقيا، ووصلت دارفور الواقع على حدود تشاد، فضلاً عن زيلغ وبربرة الواقعتان على خليج عدن مما دلل على المدى الكبير من القوة والنفوذ اللذين وصل إليهما الجيش المصري[٢].

- **بناء الهيكل العسكري:**

تأثر إسماعيل باشا بالأنظمة الفرنسية العسكرية، عند دراسته العلوم العسكرية هناك، فضلاً عن سمعة الجيش الفرنسي الكبيرة في أوروبا، في المرحلة التي سبقت حرب السبعين، لذلك أوفد بعثة من الضباط المصريين إلى فرنسا، ومن صنوف الجيش كافة، للتعرف على التطورات العسكرية ودراسة أحدث النظم المتبعة هناك، واقتباس ما يصلح للجيش المصري من نظم وأسلحة وتجهيزات وخبرات، وعند

---

(١) لويس عوض، المصدر السابق، ص٣٠٢.

(٢) السيد سليم، المصدر السابق، ص٢١٩.

عودة البعثة المصرية قدم أعضاؤها التقارير المطلوبة وعمل في ضوئها على تحديث الجيش المصري[١].

ولم يكتف إسماعيل باشا بذلك، بل استقدم بعثة عسكرية فرنسية[٢]، لغرض الإشراف المباشر على إعداد الجيش المصري الجديد، وتحديث صنوفه المقاتلة والساندة وأنجزت تلك البعثة عملها بإتقان، وأحدثت التطورات المطلوبة، التي كان الجيش المصري بحاجة إليها[٣].

فكر إسماعيل باشا بإيجاد دولة أخرى ليست لها أطماع في مصر، أو على الأقل لم تظهر مطامعها فيها علناً، فوجد ضالته في الولايات المتحدة الأمريكية، ساعده في ذلك الاختبار انشغال الحكومة الفرنسية بحل مشاكلها الداخلية بعد خسارتها الثقيلة أمام بروسيا، إذ لم تسلم حتى على عرش الإمبراطور نابليون الثالث، فاختار نخبة من الضباط الأمريكيين[٤]، لغرض تشكيل هيئة أركان الحرب، ووقع هؤلاء الضباط عقوداً على الخدمة والعمل في الجيش المصري، ولكن المهمة الرئيسة لهؤلاء الضباط كانت تدريب أفراد الجيش المصري وفق الوسائل والأساليب الحديثة، وفي مقابلة إسماعيل باشا لمجموعة منهم قال:

---

(١) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٢١٤؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٧٦.

(٢) أوفدت الحكومة الفرنسية عام ١٨٦٤م بعثة من الضباط برئاسة الكولونيل ميرسير والضباط (رباتيل، ولازلي وهايو وجاكيه وبراون ودونا وباريه وريموندي وبولاردو، وألحق بهم دو برناردي بك موظف سابق بمصر في زمن سعيد باشا). ينظر، نشرة إدارة مجلة «الجيش»، الجيش المصري، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٣) جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٢١٤.

(٤) وكان من بينهم الجنرالات لورانج وسيلي وستون، والكونيلات، شاييه لونج، =

«إني أعتمد على حبكم وإخلاصكم ومراعاتكم لشروط الكتمان، لتعينوني على تحقيق استقلال مصر ومتى تم ذلك (وسيتم بأذن الله) سأكافئكم أعظم مكافئة»[١].

وحل ضباط الولايات المتحدة محل الضباط الفرنسيين في الجيش المصري بعد عام ١٨٧٠م، حيث أصبحت رئاسة أركان الحرب بأمرتهم، فعملوا على نشر العلوم العسكرية في كل صنوف الجيش وأسسوا مدرسة لهيئة الأركان، وأنشأ إسماعيل باشا عدة مدارس حربية، وجعل لها إدارة موحدة[٢].

أقام إسماعيل باشا قسماً للجغرافية، ألحقه بهيئة أركان الحرب، كانت مهمته الأساسية وضع الخرائط الطبوغرافية الدقيقة عن أنحاء مصر والسودان واستخراج إحداثياتها وتولى هذه العملية مجموعة من الضباط المصريين والأمريكيين ممن قاموا بالرحلات الاستكشافية[٣].

وقد أنشأ إسماعيل باشا مطبعة خاصة لهيئة الأركان، لتوفير لوازمها من مناهج التدريب واللوائح والمنشورات والكتب العسكرية، فضلاً عن طبع ورسم الخرائط العسكرية، وأعد مكتبة حوت أندر مجاميع الكتب العسكرية والحربية، ثم ألحق بها متحفاً حربياً للأسلحة القديمة والحديثة للجيش المصري، فضلاً عن التحف والتذكارات التي كانت

= وكولستون، بربك، ووراي، وفيلد ولتون وجينفر وماسون وبرادي وبروت، والكسندر تيولدز، وريد، ورايت وروجرس، وسافيدج والتين ووراد، وثمانية برتبة ماجور (رائد) وثلاثة برتبة كابتن (نقيب) وثلاثة جراحين، ينظر، «الجيش»، الجيش المصري، ص٢٢٦.

(١) «الجيش»، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٧٨.

(٣) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص١٤٧-١٥٠.

تخص الجيش المصري[١].

وأعطى القوات البحرية اهتماماً لم يكن يقل عن اهتمامه بالقوات البرية وذلك لأهمية موقع مصر البحري، واستخدم الأسلوب الدبلوماسي للوصول إلى غاياته مع السلطان العثماني، لذلك ضاعف قوته البحرية الحربية وجددها على أحدث طراز واستخدمها سنة ١٨٦٤م في حرب عسير في اليمن، ثم عام ١٨٦٦م في الحملة على كريت سيرد تفصيلها لاحقاً، تنفيذاً لأمر السلطان العثماني، إذ استخدم سفناً حربية نقالة لنقل جنوده إلى تلك المواقع الحربية، كما شيد يخته الشهير (محروسة)، واستخدمه لخدمة الجيش وقت الحاجة، وأصبحت البحرية المصرية أثناء حكم إسماعيل باشا تتمتع بسمعة جيدة لمشاركتها في الحروب العثمانية المشتركة التي كان إسماعيل باشا مبادراً نشطاً فيها لتغطية مشاريعه العمرانية والإصلاحية الهادفة نحو الاستقلال التام عن الدولة العثمانية مبتدءً بالتوسع جنوباً نحو إفريقيا[٢].

- **التوسع في إفريقيا:**

كانت نية إسماعيل باشا الوصول بمصر إلى الحدود الطبيعية لوادي النيل وملحقاته من البحر المتوسط شمالاً إلى منابع النيل جنوباً، ومن البحر الأحمر شرقاً إلى الصحراء الكبرى غرباً[٣].

اتخذ إسماعيل باشا من محاربة تجارة الرقيق مبرراً لفتح السودان

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص١٨٠.

(٢) عز الدين عاطف، البحرية المصرية، إسماعيل بمناسبة مرو خمسين عاماً على وفاته، ص٢٤٧.

(٣) شوقي عطا الله الجمل، مصر والبحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، «المجلة التاريخية»، مجلد ٥، ١٩٥٦، ص٧-٧٧.

فاحتل فاشودة عاصمة إقليم الشلك في جنوب السودان سنة ١٨٦٥م، وجعلها نقطة عسكرية كونها كانت تسيطر على بحر الغزال، فضلاً عن كونها كانت مفتاح النيل الأبيض، عند منطقة ملكال، إذ يلتقي بنهر السوباط وبحر الجبل وبحر العرب لتكوين النيل الأبيض، ووسع نطاق حكمه في إفريقيا، بضم كل ما اكتشفه أو فتحه إلى مصر(١).

وقد ضم إسماعيل باشا مينائي سواكن ومصوع في عام ١٨٦٦م باتفاق مع السلطان العثماني، مقابل ضريبة سنوية تقدر بثلاثين ألف جنيه، وعين فيها منزنجر الرحالة السويسري محافظاً عليها، وألحق فيها بلاد البو غوص وبركة الغضاريف الواقعتان إلى الجنوب الشرقي من مدينة الخرطوم باتجاه الحدود الأثيوبية(٢).

كان اهتمام إسماعيل باشا بالسودان كبيراً فقسمها على قسمين: **أولهما** السودان الحقيقي وآخر حدوده قاشودة جنوباً، وكان تحت إدارة حاكم السودان العام، **وثانيهما** إقليم خط الاستواء، من جنوبي قاشودة إلى منابع النيل، وقد طلب إسماعيل الموافقة من الحكومة البريطانية على تنصيب القائد غوردن Gordan(٣) مديراً لخط الاستواء إذ سيطر على تلك الجهات ووزع النقاط العسكرية فيها لغرض منع السفن التي كانت تتاجر

---

(١) PM Holt, Amoden History of the Sudan, 65-66
جاد طه، سياسة في جنوب الجزيرة العربية، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٢٤٥.

(٢) دفتر رقم ٢١ عابدين/ صفحة ٢٢٨ وثيقة رقم ٥٩، نقلاً عن شوقي عطا الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩م) مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة (د. ت)، ص٢٩.

(٣) ولد شارل جورج غوردن في مدينة ولونشر في بريطانيا عام ١٨٣٣م، وانتظم في الجندية عام ١٨٥٢م وهو من أسرة اشتهرت بالجندية، سافر إلى الصين عام ١٨٦٠م =

بالرقيق[١].

أما دارفور فكانت مملكة مستقلة فتحها الزبير رحمة[٢] بعد أن وصفها للخديوي إسماعيل وصفاً جميلاً، فأذن له بفتحها وقدم له جميع المساعدات التي مكنته من ذلك وأصبحت تابعة للحكومة المصرية، فمنح الخديوي للزبير لقب باشا وأبقاه مديراً على دارفور[٣].

ومما لا شك فيه كان لامتداد الإدارة المصرية في السودان قد ساعد على انتشار اللغة والدماء والثقافة العربية في السودان كله، لا سيما بعد أن أسقط الخديوي إسماعيل الحواجز السياسية القائمة، بقضائه على السلطنات والإمارات والمشيخات، ودمجها في سودان موحد خاضع لحكم مركزي واحد ومستقر فأصبحت حركة القبائل العربية بحرية كبيرة وأن امتداد الحكم المصري لمناطق جديدة في الشرق والغرب والجنوب،

= واشترك مع الجيش الصيني ونال من لقب صاري عسكر، وعاد إلى الجيش البريطاني سنة ١٨٦٥م، تعاقدت معه الحكومة المصرية ليصبح مديراً لخط الاستواء عام ١٨٧٤م في عام ١٨٧٥م منحه الخديوي لقب باشا، عمل في السودان مرتين انتهت الأولى ١٨٧٦م وقتل في السودان عام ١٨٨٥م، ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١١٧-١١٨؛ نعوم شقير، تاريخ السودان، دار الجليل، بيروت، ١٩٨١م، ص٥١٤.

(١) مكي شبيكة، السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت، لبنان (د. ت) ص١٩١-٢٠٠.

(٢) واحد من أكبر تجار الرقيق في السودان، وصاحب نفوذ كبير في بحر الغزال، ثم أصبح ملكاً عليها، وفتح تجارة الرقيق على مصراعيها، ثم جنح إلى مهادنة الحكومة المصرية واعترف بسلطتها عليه، فمنحه الخديوي إسماعيل، لقب الباشوية ينظر، مكي شبيكة، السودان في قرن (١٨١٩-١٩١٩م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧، ص٨٣-٨٤.

(٣) Mekti Shibeika, The Independent Sudan, newyourk 1974.P.25.

كشف للإسلام مناطق جديدة لم يكن من السهل الوصول إليها، وكان لاهتمام الخديوي إسماعيل بالسودان وولعه بالكشوفات الجغرافية قد فتح الأقاليم السودانية الجنوبية للحضارة والمدنية[١].

وضمت الحكومة المصرية مدينة زيلع، وهي من الموانئ المهمة الواقعة مقابل عدن في الساحل الإفريقي، إلى الأملاك المصرية، مقابل مبلغ يُقدَّرَ بثلاث عشرة ألف وثلاثمائة وخمس وستين جنيه كان يدفع سنوياً للحكومة العثمانية[٢]، وبعد أن استتب الأمر في زيلع أخذ الجيش المصري يستطلع مدينة هرر القريبة منها، وهي من المناطق الغنية، إذ كانت تصدر البن والصمغ وريش النعام والزعفران والجلود على اختلاف أنواعها، وكانت تعد من المناطق المتحضرة التي انتشر فيها التعليم بوقت مبكر، إذ كان أهل هرر يعرفون مبادئ القراءة والكتابة والحساب والفقه على مذهب الإمام الشافعي[٣].

بعد أن جمع قادة الجيش البيانات المطلوبة المؤدية إليها، وبعد أن حصلت القوات المصرية على المعلومات الكافية للهجوم، جهزت حملة عسكرية بقيادة محمد رؤوف باشا[٤] في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٤م فحاصرت هرر ودخلتها دون مقاومة، ورفع العلم المصري فوق إمارتها وكسبت مصر أراضٍ زراعية كبيرة تميزت بزراعة الحبوب والفواكه كافة،

---

(١) صفحة١ دفتر١٩٠٤ عربي/ عابدين، عن أمين سامي باشا، تقويم النيل، مج٣، ج٢، ص٤٥٣؛ رأفت غنيمي الشيخ، مصر والسودان، ص١٤٣-١٤٦؛ شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص١٤٧.

(٢) دفتر ٢ أوامر عربية/ عابدين، صفحة ٨٧ رقم ١٧٩، عن شوقي عطا الله الجمل، الوثائق السياسية، ص٢٣٦.

(٣) وثيقة رقم ٣/ ٣/ ٢ وارد عابدين في ١٨ رمضان سنة ١٢٩٢هـ، عن المصدر نفسه، ص٢٧١.

(٤) ضابط مصري برز سنة ١٨٦٩م عندما رافق صموئيل بيكر على رأس القوة المصرية لمد =

فضلاً عن القصب والقطن[(١)].

جهز إسماعيل باشا في شباط ١٨٧٥م، حملة عسكرية لاحتلال بلاد الصومال الواقعة على خليج عدن في الساحل الإفريقي وكانت القوات البرية العامة بقيادة الضابط الأمريكي (شايي لونج بك Shay Long)، فأخضعت الحملة الكثير من القبائل للحكم المصري، وكانت نية إسماعيل باشا الوصول إلى سواحل المحيط الهندي ولكن الحملة أخفقت في مسعاها لأنها تعارضت مع المصالح البريطانية الاستعمارية في تلك المناطق، لا سيما زنجبار والتي كانت تحت الوصايا البريطانية، فعادت الحملة إلى مصر، ويبدو أن الجنرال غوردن، قد تقاعس عن معاضدة الحملة المصرية، بإيعاز من حكومته البريطانية على الرغم من أوامر إسماعيل باشا لغوردن بتقديم كل المساعدات للحملة على الصومال كونه مديراً لمديرية خط الاستواء[(٢)].

لم تكن جميع حملات إسماعيل باشا العسكرية ناجحة، بل واجهت

= النفوذ المصري جنوب (غندكرو) أصبح مديراً لخط الاستواء خلفاً لبيكر في عام ١٨٧٤م، عين بدلاً منه غوردن في مديرية خط الاستواء وأصبح قائداً عاماً للجيوش المصرية هناك، عهد إسماعيل باشا بفتح هرر وأصبح حكمدارا لعموم الصومال وهرر سنة ١٨٧٥م وأنعم عليه إسماعيل باشا برتبة فريق، فصله غوردن سنة ١٨٧٧م عندما أصبح حكمدارا عاماً للسودان دون ذكر السبب، ثم عاد وأصبح حكمدارا للسودان خلفاً لغوردن في عام ١٨٨٠م، شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية، ص١١.

(١) علي إبراهيم عبدة، مصر وإفريقيا في العصر الحديث، دار العلم، القاهرة، (د. ت)، ص٢٤-٢٥.

(٢) دفتر ١٠ أوامر عربي صفحة ٣٤ رقم ٨، عن شوقي عطا الله الجمل، ص٣٣٩؛ دفتر ١١٠ أوامر عربي صفحة ٣٢ رقم ٦٧، عن شوقي عطا الله الجمل، ص٣٤٩؛ جميل عبيد، بعثة جوبار وكيف أفادت بريطانيا من الإيقاع بين مصر وزنرباد (١٨٧٥-١٨٧٧م)، «مجلة كلية الآداب» (البصر)، جامعة البصرة، العدد١، ١٩٧٧م، ص٢٠٣-٢٠٥.

قواته أوقاتاً صعبة وهزائم وخسائر مادية في أماكن متعددة لا سيما في الحبشة، أو ما عرفت بالحرب العقيم وبمعركة قرع تحديداً عام ١٨٧٥م فقد تكبدت فيها القوات المصرية خسائر فادحة بالأرواح والمعدات وغنمت القوات الحبشية أسلحة الجيش، وأثناء المفاوضات التي جرت بين الطرفين أصر الأحباش على الاحتفاظ بالأسلحة وإطلاق سراح الأسرى فقط[١].

كانت حرب الحبشة تجربة مؤلمة أظهرت ضعف الحربية المصرية، ولم يكن هناك من طريق إلى تحديثها، لا سيما وان ميزانية الحكومة كانت تعاني من العجز المالي في أواخر عهد الخديوي إسماعيل، في الوقت الذي تحفزت فيه الدول الاستعمارية ولا سيما بريطانيا التي ضاعفت آمالها في التطلع إلى احتلال مصر، والتدخل في شؤونها المالية والسياسية، لا سيما بعد الدور الكبير الذي لعبه البريطانيون في هزيمة القوات المصرية في حرب الأحباش، فقد كانت القيادة الميدانية للجيش المصري والحبشي بريطانية معنى أن هزيمة الجيش المصري كان مصلحة بريطانية قبل كل شيء لذلك سعى القادة الميدانيون البريطانيون إلى تلك الهزيمة خوفاً من امتداد النفوذ المصري إلى قلب إفريقيا وقد أفرزت خسارة تلك الحرب نتائج عسكرية وسياسية واقتصادية خطيرة، محصلتها النهائية كانت في غير صالح مصر إذ أطاحت بهيبة الجيش المصري[٢].

لم تتوقف إصلاحات إسماعيل باشا عند حدود معينة بل شملت تلك الإصلاحات كذلك مفاصل الحياة السياسية في مصر.

---

(١) ميخائيل شاروبيم، الكافي، ص١٥٩؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص١٣٨.

(٢) شوقي عطا الله الجمل، مصر والبحر الأحمر، ص١٠٥؛ فاروق عثمان أباضة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩-١٩١٨م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٨٧٩م، ص٤٣٤.

الفصل السابع

إسماعيل باشا
والإصلاحات الداخلية

كان لدى إسماعيل باشا طموحاً كبيراً في الاستقلال عن الدولة العثمانية والتخلص من تبعيتها، لذلك أعد برنامجاً إصلاحياً متعدد الاتجاهات، وكان ميالاً لإيجاد نظم إصلاحية قريبة من الحضارة الأوروبية، فشرع في تقسيم الإدارة المحلية وفق نهج جديد، إذ قسّم مصر على (٩) محافظات رئيسة، كل محافظة يرأسها محافظ، وقسّمَ البلاد إلى (١٣) مديرية، رأسها مدراء، ثم مراكز، ثم أقسام، ثم نواح، ثم بلاد (قرى) وغير لقب شيخ البلد إلى العمدة (المختار)، وكان ينتخب عن طريق الأهالي، ثم شيوخ القبائل، وجعل إسماعيل باشا من تنظيم الحكم المحلي أساساً لعملية تنظيم شاملة في المجالات كافة (الزراعية، الصناعية، التجارية، السياسية)[(١)].

أدرك إسماعيل باشا، أن طموحه بالاستقلال، كان يوجب عليه أن يجعل من الشعب حليفه ضد السلطان العثماني، وكانت الظروف تساعده

---

(١) محضر مجلس شورى النواب سنة ٦٦-١٨٦٧م الدور الأول، نمرة ٢٩ محرر ٢٣ عال ٦٨ نمرة ١١، عن إسماعيل باشا بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٤٣١؛ ناصر الأنصاري، المجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٥٢.

في ذلك الاتجاه، إذ إن الشعب المصري كان تواقاً للمشاركة في الإدارة والحكم، لا سيما الفئة المثقفة منهم، التي أنشأها محمد علي باشا وكانت قد نضجت أفكارها، وتبلورت اتجاهاتها، وأسهمت بشكل فعال في عملية النهوض التي قادها إسماعيل باشا[١].

بعد التوسع الهائل الذي حصل في ميادين التعليم والزراعة والصناعة والتجارة، والتعامل المفتوح مع الخارج وفتح حرية التجارة للتجار الأجانب، وتقديمه المزيد من الحريات للشعب، كل ذلك أظهره بمكانة العاهل المتحضر الذي كان يطمح إلى مشاركة الشعب في الحكم، وبما أن أرضية الشعب المصري، بوجود الصحافة الحرة، والفئة المثقفة والمدارس والقضاة كما مر معنا، كانت مهيأة لمثل تلك الفعاليات السياسية، فقد توافقت مع طموحاته بتأسيس المجلس النيابي[٢].

- **المجلس النيابي:**

أقدم إسماعيل باشا على إشراك الشعب في الحكم، إذ استدعى في أواخر عام ١٨٦٤م كبار التجار والأعيان، وأعلن عن رغبته بتشكيل جمعية عمومية، تطلع على حال البلد المالية وتناقش أمر الضرائب وتحديدها ثم توزيعها بشكل منصف على أبناء الشعب، كان هذا أول تمثيل شعبي شهده عهد إسماعيل باشا[٣]، وأصبح حافزاً لتشكيل مجلس شورى بمصر يتم انتخابه مباشرة من أعيان الشعب، فتم تشكيل مجلس خصوصي عام

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٢٢٥.

(٢) سجل ١٩١٩/ عابدين، أوامر عربية، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، المصدر السابق، ص٦٦.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٦٨؛ لويس عوض، المصدر السابق، ص٢٥.

١٨٦٦م مهمته الرئيسة التهيئة لانتخاب الأعضاء لمجلس شورى النواب، فضلاً عن إعداد لائحة تأسيس المجلس، التي احتوت على (١٨) بنداً، ثم عرضت على وزارة الداخلية، ووزعت على جميع الأقاليم لكي يكون الانتخاب بموجب ضوابطها، وأنيطت رئاسة المجلس الخصوصي إلى إسماعيل راغب باشا(١) **ومن بين بنود اللائحة:**

١ • إن مجلس شورى النواب مؤلف من (٧٥) عضواً ينتخبون لمدة (٣) سنوات ويتولى انتخابهم عمد ومشايخ البلد في المحافظات، أما أعيان القاهرة فينتخبون (٣) نواب، وأعيان الإسكندرية ينتخبون نائبين، على أن يكون التمثيل على نسبة سكان المنطقة(٢).

٢ • ينظر المجلس في المسائل الداخلية فقط.

٣ • يشترط في المنتخب أن يكون مصرياً، ولا يقل عمره عن (٢٥) سنة، وغير محكوم بأي جريمة أو جنحة ويكون ملماً بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادي عشر أي بعد ثلاثين سنة، وفي هذا دلالة على تخطيط إسماعيل باشا لمحو الأمية في مصر(٣).

---

(١) ولد في بلاد المورة في اليونان سنة ١٨١٩م، ولما انفصلت المورة عن الدولة العثمانية، رحل إلى الأناضول ثم إلى مصر، وكان ميالاً للغات الحية، حصل على الشهادة العليا، وأصبح مترجماً بمجلس الملكية، منحه محمد علي رتبة ملازم أول لبراعته وكفاءته وترقى في الترتيب إلى أن أصبح قائمقام، اعتزل العمل في ولاية عباس الأول، ثم أعاده إسماعيل باشا ومنحه لقب الباشا وعينه رئيساً للمجلس الخصوصي، ثم انتدب للعمل لوزارة الداخلية، ثم رئيساً لمجلس شورى النواب، للمزيد ينظر، الياس خورة، مرآة العصر، ص١٤١.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٣٩؛ لويس عوض، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧؛ ناصر الأنصاري، المصدر السابق، ص٢٥١.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٩٤.

٤ • يعين إسماعيل باشا رئيس مجلس شورى النواب ووكيله.

٥ • يتمتع أعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية أثناء انعقاده إلّا في جرائم القتل.

٦ • جميع قرارات المجلس استشارية لإسماعيل باشا.

٧ • لإسماعيل باشا الحق في دعوة المجلس للانعقاد في موعد دورته، أو تأجيلها، وفي حل المجلس، وتبديل أعضاءه بإجراء انتخابات جديدة(١).

٨ • ينعقد المجلس شهرين من كل سنة من ١٥ كانون الثاني/ يناير إلى ١٥ شباط/ فبراير في القاهرة وتكون الجلسات سرية، وقد أعطى إسماعيل باشا خصوصية للدورة الأولى، إذ رأى أن يكون موعد الافتتاح في يوم مولده ليحتفل بالمناسبتين معاً(٢).

وقد أجريت الانتخابات الشعبية، وكان إسماعيل باشا فرحاً للحماس الذي بدا على الناخبين والمنتخبين، ولا بد من الإشارة بأن نظام الانتخابات قد حصر، حق الانتخاب في العمد والمشايخ، فكان معظم النواب من العمد وأعيان البلد ومشايخها، بغض النظر عن المستوى الدراسي في بادئ الأمر(٣).

لم يكن إسماعيل باشا مبالياً لرد فعل الحكومة العثمانية تجاه ما قام به، وقد أكد إسماعيل باشا رأيه في خطاب وجهه إلى نوبار باشا **عندما قال: «إن هذا الأمر مفروغ منه فليقولوا في إستامبول ما يشاؤون، فلن يثنيني ذلك عن قصدي ولو لحظة واحدة»**(٤).

---

(١) لويس عوض، المصدر السابق، ص٢٧.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص١٠١.

(٣) ملف ٣٤/ ٢ ترجمة، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٦٨.

(٤) ملف ٣٤/ ٢ ترجمة، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٦٩.

وقد اعترف قناصل الدول الأوروبية، لا سيما فرنسا، بأن خطوة إسماعيل باشا ستكون نواة لمؤسسات أوسع حرية من التي عرفتها ولايات المشرق العربي في ذلك الوقت، وأن سماعه للرأي العام واعترافه بالحاجة إلى معونتهم، كانت خطوة جريئة فيها الكثير من الاحترام للرأي العام، وللأفكار السائدة في ذلك الوقت لا سيما في أوروبا[(١)].

انعقدت أولى جلسات مجلس شورى النواب في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٦م في القلعة برئاسة إسماعيل راغب، **وألقى إسماعيل باشا خطبة العرش قال فيها**: (كثيراً ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب، لأن من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها، ومزاياها، أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية، كما هو مرعي في أكثر الجهات، وتكفينا كون الشرع، حث عليه بقوله ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ وبقوله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[(٢)].

وفي خضم تلك الأجواء الاحتفالية، جاء رد المجلس على خطبة العرش التي ألقاها الخديوي إسماعيل وألقاها رئيس المجلس إسماعيل راغب باشا جاء فيها: «أسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الإسماعيلية، وأعطى القوس باريها، قاصياً ما انعدم وأخذ يداوي تلك العلل، باذلاً في موجبات التقدم والتحدث الوطني غاية جهده، باحثاً عن كمال الرفاهية مما زادها من البهجة وأسباب الثروة»[(٣)].

---

(١) من رسالة أوتري قنصل فرنسا إلى وزير خارجيته في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٦٦م، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٦٩.

(٢) خطبة العرش، الوقائع المصرية عدد ٦٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٦م، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٦٧.

(٣) رد خطبة النواب على خطبة محضر مجلس النواب ١٨٦٦م الدور الأول ٢٩١ محرر =

ومهما كان الاختلاف في الرأي بشأن مجلس شورى النواب ومشروع تأسيسه فإنه كان علامة متميزة يضاف إلى إنجازات الخديوي[(١)] إسماعيل، فقد عده المؤرخ عبد الرحمن الرافعي على أنه واحد من مظاهر التباهي والتفاخر التي زادت من مظاهر الحكم رونقاً وجمالاً وأن إسماعيل باشا قد وهبه للشعب المصري على سبيل المنحة[(٢)].

بينما كان رأي المؤرخ الدكتور لويس عوض، بأن الشعب المصري وما وصل إليه من مظاهر التحضر كان جديراً بمثل هذه الهيئة التمثيلية، لا سيما وان محمد علي باشا كان لديه ما سمي (مجلس المشورة)، فضلاً عن مجلس الأحكام الذي أنشأه سعيد باشا الذي كان قد تحول إلى هيئة مصرية مدنية خالصة[(٣)].

ومن الجدير بالذكر أن مجلس شورى النواب كان خطوة كبيرة وغير مسبوقة حملت اسم إسماعيل باشا، وتجلت ثمارها في السياسة المصرية في الدورة الثالثة عندما برز صوت المعارضة، فضلاً عن بروز شخصيات نيابية وطنية أمثال شريف باشا، وعبدالله باشا عزت وغيرهم ممن كان لهم أدوارهم الوطنية المميزة، فإذا كان مجلس شورى النواب منحة إسماعيل باشا فإن الشعب المصري كان جديراً بتلك المنحة واستثمرها وعمل بها لمصلحة البلاد، ففي الجلسة الأخيرة للدورة الثالثة، تلا رياض باشا، رئيس الوزراء، مرسوم إنهاء أعمال المجلس، بعد انقضاء مدة انعقاده المحدودة في لائحة التأسيس، ولكن الأعضاء رفضوا إنهاء الجلسة، قبل

= ٢٣، نقلاً عن إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، وثائق هامة، ص٤٣٧.

(١) إن إسماعيل قد حصل على لقب الخديوي وهو ما سيرد تفاصيله لاحقاً.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٩٦.

(٣) لويس عوض، المصدر السابق، ص٢٥.

النظر في المسائل المالية والأعمال الداخلية التي أقرت في خطبة العرش عند افتتاح الدورة الثالثة واعترضوا على اتخاذ الحكومة قرارات دون إشراكهم فيها وحملوا مجلس الوزراء المسؤولية عن هياج الأهالي إذا فض المجلس على غير ذلك، وفي ٢١ أيار/ مايو ١٨٧٩م قدم النواب عريضة بذلك إلى الخديوي إسماعيل تضمنت احتجاجاتهم **ومن بينها**:

- ١ • انتهاك الوزارة لحقوق المجلس في عدم عرض قرارات الحكومة على أعضائه، لا سيما الشؤون المالية.
- ٢ • تجاهل الحكومة لمجلس شورى النواب وإعلان إفلاس مصر دون عرض القرار عليهم والذي كان من الممكن اتخاذ إجراءات تجنب البلاد القرار المسيء لسمعته[١].

وكان الخديوي إسماعيل معاضداً ومسانداً لرأي مجلس شورى النواب للحد من التدخل الأجنبي، وتجلى موقفه واضحاً، عندما أقال الوزارة الأوروبية[٢]، لتقيدها سياسة الحكومة المصرية مما ولد شعوراً وطنياً حماسياً لدى المثقفين ولدى أعضاء مجلس شورى النواب، فتداخلت المشاعر الوطنية مع المصالح الحكومية، بعد أن وجد الخديوي إسماعيل أن الضغط الأجنبي أن يضيق عليه الخناق ويحد كثيراً من سلطاته[٣]. لذلك اتجه رأيه إلى تشكيل مجلس الوزراء من المصريين.

---

(١) لويس عوض، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) عندما تشكلت الوزارة برئاسة نوبار باشا اشترطت بريطانيا على مصر أن ينظم اليها السير (ريفرز ولسن) Reaveres Wilson وزيراً للمالية، والمسيو دي بلير De Belner وزيرا للأشغال العمومية من خلال سيطرتها على سلطة الحكومة وتقييدها للمزيد من التفاصيل ينظر، ثيودور روذستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة علي أحمد شكري، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٢٧م، ص١٣٢.

(٣) أحمد عزت عبد الرحيم مصطفى، الثورة العرابية، مطابع دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠م، ص٤٥.

- **تشكيل مجلس الوزراء:**

كان إسماعيل الخديوي يخوض صراعه السياسي على جهتين، فمشروع الاستقلال عن التبعية العثمانية قائم ولا يمكن التنازل عنه، رغم استنزافه المال الكثير وما تحقق منه إلّا الشيء القليل على الرغم من تطور النظم السياسية المصرية قياساً بالنظم العثمانية المتأخرة، لا سيما بعد أن عرف المصريون الحياة النيابية، وأثرها في تكوين الرأي العام[1]، وكان للصراع مع الأوروبيين لا سيما البريطانيين والفرنسيين شأن خاص في مصر، وأن التطورات التي كانت قد حصلت في مصر في تلك المدة القصيرة من حكم إسماعيل، أصبحت مصدر قلق للدوائر الاستعمارية البريطانية خاصة، إذ إن مصالحهما وأطماعهما في مصر أصبحت كبيرة، وليس لدى أي منهما أي استعداد للتنازل عن أي مكسب تحقق لهما فيها، في وقت تصاعد فيه حمى الصراع الاستعماري في إفريقيا على وجه الخصوص وكان التنافس البريطاني - الفرنسي قائم وعلى أشده، فكان لا بد للخديوي إسماعيل، إيجاد الوسائل والأساليب التي تحميه وتحمي قراراته، فلجأ إلى تشكيل مجلس الوزراء في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٨م، وخوله مسؤولية الحكم، إذ عهد إلى نوبار باشا بتأليف أول وزارة، بعد أن كان الخديوي إسماعيل من يختار الوزراء لإدارة البلاد، على أن يجمعهم المجلس الخصوصي مع من يختارهم إسماعيل باشا ليكونوا أعضاء في المجلس المذكور[2].

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، ص٢٤٠.

(٢) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة (د.ت)، ص٩٠؛ ناصر الأنصاري، المصدر السابق، ٢٥١.

▪ **حددت مهام عمل مجلس الوزراء واختصاصاته، بالنقاط الآتية:**

١ • يكون المجلس هيئة مستقلة عن ولي الأمر يشاركه في الحكم وتحمل المسؤولية.

٢ • تكون المسؤولية في المجلس تضامنية بين الوزراء.

٣ • تؤخذ قرارات المجلس على أساس أغلبية الأصوات.

٤ • رئاسة المجلس من حق رئيسه وليس للوالي حق في أن يرأسه[١].

كانت آلية عمل مجلس الوزراء تتم من خلال عرض الوزير المختص لمشروعه إلى إسماعيل باشا، الذي يعيده إلى مجلس الوزراء لغرض الدارسة واتخاذ القرار بشكل مستقل ثم يعرض المشروع بعد التصويت على الخديوي إسماعيل مرة أخرى للمصادقة عليه وبذلك يكون الخديوي إسماعيل قد أعطى صفة أكثر شرعية للقرار وبعد أن استمد القرار شرعيته من مجلس الوزراء، ثم يصوت عليه في مجلس النواب ويصادق عليه الخديوي ثم يعاد إلى الجهة التنفيذية في الوزارة المعينة صاحبة المشروع[٢].

اختصت كل وزارة في شؤون عملها، وتمتع الوزير بصلاحيات تعين صغار الموظفين في وزارته، وبشأن التوقيف أو الفصل فيتم بالتداول مع رئيس الوزراء وتوقيع الخديوي على القرار أما الدرجات الوظيفية العالية، فيتم تعينها بمشاورة رئيس الوزراء وتوقيع إسماعيل باشا كذلك، وبهذا يكون عمل الوزارات بشكل مستقل فيما بينها ويكون رئيس الوزراء المنسق ومحور العملية الإدارية في الوزارات كافة وقناة التوصيل بين

---

(١) أحمد حسين، المصدر السابق، ص٤١. عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٨٨.

(٢) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٨٩.

الوزارات والخديوي إسماعيل، وهو ما عد طفرة كبيرة في النظم الحكومية العاملة في كل بلدان الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية، وما كان معمولاً به في الأنظمة الأوروبية، ولا سيما الغربية منها مثل فرنسا على سبيل المثال[١].

وقد حرص الخديوي إسماعيل على تثبيت نظام حكمه بدستور يضمن للحكومة استقلالها من التدخل الخارجي، ويضمن حقوق الأفراد وواجباتهم.

- **مشروع الدستور:**

بعد تصاعد تيار الحركة الوطنية في مجلس شورى النواب وانتقالها إلى أبناء الشعب، إذ انضم إلى الحركة رموز البلاد من أعيانها وعلمائها، ودعى الخديوي إسماعيل في ٢٧ آذار/ مارس ١٨٧٩م إلى تشكيل جمعية وطنية، فقدمت الجمعية بياناً لتسوية الأزمة المالية، وأيدت إقالة الوزارة الأوروبية، وأعلن محمد شريف باشا تشكيل الوزارة الجديدة، وأن جلسات مجلس شورى النواب مستمرة في انعقادها مما دل على أن الوزارة مؤيدة لقرار المجلس في مناقشة قرارات الحكومة بشأن الأزمة المالية[٢].

حضر محمد شريف باشا جلسة مجلس النواب وأعلن تأييده للمجلس، وأنه مكلف من الخديوي إسماعيل بأن يقدم للمجلس اللائحة الأساسية (الدستور)، ولائحة الانتخاب، اللتان وضعتا بناء على توصيات الجمعية الوطنية، ونصت اللائحتان على أن القوانين واللوائح لا تصدر إلّا

---

(١) جاكوب لاندو، المصدر السابق، ص١٩.

(٢) أحمد حسين، المصدر السابق، ص١٠٤٧؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٢٣٦.

بعد إقرار مجلس النواب عليها، لأن في ذلك مصلحة عامة تعود بالفائدة على البلاد[١].

ويتضح من ذلك كذلك أن مجلس شورى النواب قد حصل على حق التشريع كاملاً، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل أي قانون إلّا بأمر مجلس شورى النواب، ولا تستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي شكل منها الدستور وبهذا أصبح مجلس شورى النواب بمثابة جمعية تأسيسية، ثم أجمع أعضاء المجلس على تشكيل لجنة دستورية منتخبة من المجلس مكونة من خمسة عشر عضواً[٢]، للنظر في لائحة مجلس النواب الأساسية، والمذاكرة فيها وإبداء الملاحظات الواجب تعديلها على بنود المسودة وتنقيحها كي تكون جاهزة للعرض على مجلس شورى النواب، ومن أهم المبادئ التي أثبتتها تلك اللجنة في لائحة الدستور تخويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم في مجلس النواب أسوة بسائر سكان مصر[٣].

ضم الدستور تسعاً وأربعين مادة قانونية شكلت بموجبها المواد الأساسية لدستور سنة ١٨٧٩م، وحمل اسم الجمعية التأسيسية واللجنة الدستورية المؤلفة من خمسة عشر عضواً، وكان على رأسهم الخديوي إسماعيل ليكون الأساس القانوني للدساتير التي صدرت من بعده لا سيما

---

(١) جاكوب لاندو، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) كان نواب المجلس هم عبد السلام المويلحي، عثمان الهرميل، السيد الرسي، محمود سالم، بديني الشريفي، عبد الغني إبراهيم، باخوم لطف الله، عبد الرزاق الشورجي، إبراهيم الجيار، عبد الوهاب الشيخ، محمد رجب كساب، خضر إبراهيم، عبد الرحمن وافي، تمام صبارير، سليم سعيد، وانتخب المويلحي رئيساً للجنة، للتفاصيل ينظر، عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٢٢٩.

(٣) جاكوب لاندو، المصدر السابق، ص٣٧.

دستور سنة ١٨٨٢م، الذي اقتبس معظم بنوده من دستور ١٨٧٩م، الذي أصرت الدول الكبرى على عدم إعلانه، والذي اعترف الخديوي إسماعيل بموجبه بسلطة الشعب وضم صوته لصوت الشعب ممثلاً بنوابه، في عدم رضاه على الوزارة الأوروبية، وأدائها لواجبها، وأعلن مصادقته على لائحة الدستور وأبدى رغبته الشديدة في أن يقترن اسمه بحضارة مصر وعمرانها، وهو ما أعطى تلك الوثيقة أهمية تاريخية كبرى[١]، وهذا ما تجلى واضحاً في سياسة الخديوي الداخلية.

- **سياسته الداخلية:**

اتصف الخديوي إسماعيل بشعور إنساني متميز، إذ سجل مواقف اجتماعية كثيرة رأينا من الواجب إظهارها لتسليط الضوء على بعض المشاركات الاجتماعية التي أطرت سنين حكمه الستة عشر.

- **المواقف الإنسانية:**

حمل إسماعيل باشا روحاً إنسانية مرحة، إذ كان ظريف المعشر، محباً للمزاح والدعابة ولأعمال الخير والفضيلة، واتسم بلطف الأخلاق ورقة المشاعر، وكان جزيل العطاء للمحتاجين والفقراء، كان متأثراً لرؤية المتسولين يجوبون الشوارع والحواري في مدينة القاهرة، لذلك أمر بجمعهم للاطلاع المباشر على الأسباب التي دفعتهم إلى التسول، وإزالة موجباتها، وأمر بمعالجة المرضى مجاناً وتأهيل من يصلح منهم للعمل وإيجاد فرصة عمل له، وإيواء وإعالة من لا يستطيع العمل، لغرض منعهم من التسول، لما لها من آثار سلبية تسيء للناس وإلى سمعة البلد، فأوجب على الحكومة أن تقوم بمعالجة المرضى المسنين الذين لا يوجد لهم

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٢٢٣.

عمل، وتوفير مساكن إيواء وغذاء لهم فضلاً عن اللوازم الحياتية الأخرى[(١)].

كما عالج مسألة البطالة بإعطاء الأراضي الزراعية لمن كان من العاطلين، للعمل فيها، أما الذين لازمتهم عاهة مستديمة فقد خصص لهم رواتب شهرية تكفي للعيش بحياة حرة وكريمة[(٢)].

وفي أثناء تفقده مصلحة السجون في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٦٣م وجه إلى الاهتمام بصحة السجناء وتوفير الظروف الصحية المناسبة، وإجراء الإصلاحات اللازمة، وأمر بتصنيف السجناء إلى ثلاث درجات، وحسب الجريمة المرتكبة (القتل، السرقة، الجنح والجرائم البسيطة)، وقسّم السجون المصرية على نسق السجون البريطانية لتقدم نظامها[(٣)].

ومن المواقف الإنسانية للخديوي إسماعيل ما قام به من إقراض ثلاثين ألف جنيه وبدون فائدة لمدة عشر سنين للتجار المتضررين بحريق سوق الحمزاوي التجاري ١٨٦٤م[(٤)]، كي لا تتعطل أعمالهم التجارية،

---

(١) ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٨٦٦م (سجل ١٩١٩ أوامر عربية)، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص١١٥.

(٢) أمين سامي باشا، تقويم النيل، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص٤٦١.

(٣) في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٦٣م (سجل ١٩١٠، أوامر عربية)، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٦٥م، ترجمة، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص١٢١.

(٤) مجمع مخازن كان يضم أهم المستودعات، لأنفس المعادن وأثمنها عن المنتوجات والأفرشة، شبت فيها النيران ليلاً ولم تطفأ حتى الفجر، وذلك لعدم وجود رجال مطافئ متخصصين، ولأن مياه النيل لم تكن قد جلبت إلى القاهرة، فبلغت الخسائر مبالغ كبيرة تصل إلى ملايين الجنيهات، للمزيد، ينظر، الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الثاني ص٢١٣.

ووزعت تلك المبالغ بإشراف مجلس التجارة بمصر وبضمان الحكومة المصرية، مما كان له عظيم الأثر في نفوس الناس، ويعكس الرعاية الحكومية للمواطنين[١].

وفي عام ١٨٦٤م أمر الباشا بغلق دور القمار في الإسكندرية والقاهرة، التي كانت منتشرة بشكل كبير، بعد أن عدها من السلبيات التي نقلها الرعايا الأجانب إلى مصر وتحولت إلى أمراض اجتماعية، فأمر بإغلاقها إغلاقاً تاماً لأنها مخالفة لأنظمة البلاد ومخالفة للشرائع السماوية، وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف[٢].

وفي عام ١٨٦٥م أظهر إسماعيل باشا اهتماماً ملحوظاً بالشؤون الصحية ومعالجة الأمور البيئية المضرة بالصحة العامة كالبرك المتروكة، واهتم بمياه الشرب، ورفع جثث الحيوانات الميتة من الشوارع وما يتخلف عنها، واهتم بتلقيح الأطفال لا سيما ضد الجدري، فقد أوعز إلى مجلس الصحة في إتمام ومتابعة تلك الأمور الصحية[٣].

وعندما علم إسماعيل الخديوي بأن الصيدليات المركزية، وزعت الأدوية للمستشفيات دون بيعها للمواطنين بشكل مباشر وجه أمره إلى أحمد رشيد باشا وزير المالية، بصرف الأدوية لمن يحتاجها مجاناً، وقد عمم هذا الأمر إلى جميع المحافظات، وأصبح العلاج يوزع مجاناً في

---

(١) ٢٦ آذار/ مارس سنة ١٨٦٤م (سجل ٥٢٥ تركي)، عن جورج جنيدي، وجاك تاجر، ص١١٢.

(٢) ٢٦ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨٦٤م (محفظة محافظة مصر)، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص١٣.

(٣) ٢٢ كانون الثاني/ يناير سنة ١٨٦٥م (سجل ١٩١٤، أوامر عربية)، المصدر نفسه، ص٢٠٣.

أنحاء مصر كافة[١].

وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٨٦٨م لاحظ الخديوي الفوضى العامة في عمليات الجزر والمذابح غير منظمة ومحلات الجزارة غير مطابقة للشروط الصحية، عمم توجيها إلى جميع المجازر في مصر، وإلى القناصل في الإسكندرية والقاهرة، لتوجيه رعاياهم بأن يتم الذبح بالمجازر الحكومية حصراً، وأن يعرض الحيوان قبل ذبحه على لجنة المجزرة المؤلفة من مندوب الحكومة وطبيب بيطري مختص لتفادي الإشكالات المتعلقة بالحيوانات، ولتحديد صلاحيتها للذبح أو الاستفادة منها في التناسل أو الأعمال الزراعية، ودفع رسوم رمزية عن الحيوانات المذبوحة، لما لذلك من منفعة صحية وفائدة عامة تعود على البلاد[٢].

وعندما ضرب الزلزال مدينة القاهرة عام ١٨٧٠م، ما كاد الزلزال ينتهي حتى بادر الخديوي إسماعيل بالظهور في شوارع القاهرة بعربة مكشوفة، فاطمأن الناس برؤيته وهدأ روعهم وزالت مخاوفهم[٣].

في عام ١٨٧٥م فاض نهر النيل فيضاناً مدمراً، عده المتابعون أخطر فيضان في القرن التاسع عشر، فأظهر الخديوي إسماعيل حرصاً كبيراً على تفادي مخاطره، وتسخير جميع الإمكانيات لإنقاذ البلاد من كارثة حقيقية هددت مصر، علماً أنه كان يعاني من اعتلال في صحته وقد نصحه الأطباء بالسفر إلى إسطنبول للعلاج بالمياه المعدنية، مفضلاً مصلحة مصر على

---

(١) ١٩ تموز/ يوليو سنة ١٨٦٣م (سجل ٥٢٥ معية تركي) عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٢٠٤.

(٢) ٢ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٦٨م، الوقائع المصرية، ٢٣٣، المصدر نفسه، ص١٣.

(٣) القاهرة ٢٨ حزيران/ يونيو سنة ١٨٧٠م، ترجمة، المصدر نفسه، ص١٧.

نفسه[١].

لم تكن تلك هي الحادثة الأولى التي ظهر فيها الخديوي إسماعيل للعامة فحدث وانتفضت مجموعة من الضباط في ١٨ شباط/ فبراير عام ١٨٧٩م من الذين لم يتسلموا رواتبهم لعدة أشهر، وساندتهم مجموعة كبيرة من الطلبة المناوئين لسياسة وزارة نوبار الأوروبية، وحاصر المتظاهرون مبنى وزارة المالية واعتدوا على من كان بداخلها، وعندما وصل الخبر إلى الخديوي إسماعيل في قصر عابدين، وجه قوة عسكرية لتفريق المتظاهرين، إلّا أن إجراءاتها لم تكن مجدية، فتوجه بنفسه إلى الموقع بعربة مكشوفة، بعد أن احتدم الموقف مع الضباط اللّذين كانوا مسلحين بمسدسات وبعضهم كان يحمل السيوف، وصعد الخديوي إلى مبنى وزارة المالية يتقدمه بعض الجنود من حرسه الشخصي، وكانت الأجواء تشير بأن الضباط كانوا مستعدين لاستخدام القوة، **فأطل الخديوي إسماعيل على المتظاهرين من شرفة البناية وقال: «هل أنتم ضباطي»؟ فأجابوا: «نعم» فقال بصوت مهيب: «إن الطاعة أول واجب على الضباط فانصرفوا»**، فكان موقفاً جريئاً من إسماعيل باشا، وكثير من الضباط، قد انصرفوا إلى أعمالهم ثم انصرف إسماعيل باشا، بكل هيبة واحترام، بعد أن وعد الضباط بإعطائهم رواتبهم المتأخرة، فأطلقوا عليه لقب «**أبو السباع**» لمواقفه الشجاعة معهم[٢].

كان الخديوي إسماعيل محباً للعمران، وهو القائل: «يولد الإنسان وهو مولع بشيء ما، أما أنا فمولع بالطوب والمونة»، وكان لدراسته الهندسة والتخطيط والرسم خاصة، وهو طالب في مدرسة الهندسة

---

(١) أمين سعيد، المصدر السابق، ص٩٦-٩٧؛ جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢١٧.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص٥٣٤.

باريس قد زودته بخبرة علمية كبيرة أفادته ووجهته وهو حاكم، إلى هكذا نوع من الإصلاح، فشرع ببناء الجسور وتوسيع الشوارع في القاهرة والإسكندرية، على نحو غير مسبوق، فانتزعت من شوارع الإسكندرية أكوام الأقذار والأتربة، وردمت الحفر والمطبات، أما القاهرة، فقد كانت تحيط بها أكوام الأتربة من كل جانب، فعمد على إزالتها، ومهد الأرض وأنشأ فيها الشوارع والميادين، وقد استحدث في قسمها الغربي، منطقة الفجالة، ميدان الأوبرا وحي الإسماعيلية الذي نسب له وباسمه، إذ أمر بإقامته على أحدث النظم الغربية، وبرزت فيه الزخرفة المعمارية، وأصبح من أجمل أحياء القاهرة وسكنه الأمراء والأعيان[١].

اهتم الخديوي إسماعيل بالقاهرة فلبست في عهده حلة جديدة وأظهر فيها جمالاً يضاهي العواصم الأوروبية **فقد وصفها بيردزلي Beardeazly القنصل الأمريكي، في مصر، فقال**: «بلغ التجميل والتبديل في القاهرة من بضع سنوات، مدى يصعب على الأجنبي تقدير طبيعته ومداه حق التقدير»[٢].

وفي نيسان/ أبريل عام ١٨٦٦م منح إسماعيل باشا شركة شارل ليبتون الفرنسية امتيازاً اختفت بموجبه القناديل الخافتة الضوء من شوارع القاهرة والإسكندرية وحل محلها مصابيح غاز الاستصباح بأنوارها الساطعة، وكان إسماعيل باشا قد منح الشركة أرضاً على مشارف العاصمة من أملاك الحكومة، لتسهيل عمل الشركة في إنجاز مشروعها

(١) علي مبارك باشا، الخطط التوفيقية، الجزء الثالث، ص١١٨؛ محمد عبد الغني حسن، الخديوي إسماعيل باعث الجمال في مصر، الكتاب (مجلة) العدد الثاني، لسنة ١٩٢٨م، ص١٣٩.

(٢) ميخائيل شاروبيم، المصدر السابق، ص١٦٠؛ القاهرة ١٥ أيلول/ سبتمبر سنة ١٨٧٣م، ترجمة، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص١٨٤.

بأقصى سرعة من أجل إنارة المدينة، وتحقيق الرفاهية والسعادة لأبناء البلاد[١].

لم يقل نصيب الإسكندرية من التجميل عن نصيب القاهرة، فقد اختطت الشوارع وعم الإصلاح جميع جهاتها، وأمر بتغطيتها بشبكة من الشوارع الواسعة، فزادتها جمالاً ورونقاً، وأوعز الخديوي إسماعيل بغرس الأشجار الظلية على جوانب الشوارع واهتم بالحدائق العامة، وكان يبذل أسخى المكافئات لتشجيع غرسها، فأنشأ حدائق الأزبكية وحدائق الأورمان، وحديقة الأسماك، وكان تنسيق تلك الحدائق على نمط الحدائق الفرنسية، التي شاهدها إسماعيل باشا وأعجب بها عند زيارته لمعرض باريس سنة ١٨٦٧م ثم اتجه إلى بناء القصور الفخمة مثل قصر عابدين، الذي ما زال حتى الوقت الحاضر قصراً لمن يحكم مصر وقصر النزهة، على طريق شبرا وقصر حلوان في حلوان، وقصر الإسماعيلية في الإسماعيلية وغيرها[٢].

❊ المساجد:

كما اهتم إسماعيل باشا ببناء المساجد، فأمر بتجديد العديد منها مثل مسجد سيدنا الحسين في حي الحسين بالقاهرة، وأنشأ مسجد عابدين مقابل قصر عابدين، أما مسجد الرفاعي فيعد من التحف العمرانية التي تميز بها عصر إسماعيل باشا، والذي أمرت بإنشائه خوشيار هانم والدة إسماعيل الخديوي، وهو أكبر مساجد القاهرة، ولما كانت أعمال صيانة القاهرة والإسكندرية وتنظيمها وتنظيفها تقتضي إدارة خاصة تستقل بالعمل

(١) القاهرة في ١٧ نيسان/ أبريل ١٨٦٦م، ترجمة، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص١٨٩.

(٢) محمد عبد الغني حسن، المصدر السابق، ص١٤٣.

دون الرجوع إلى جهة أخرى تؤثر في تعطيل العمل، أمر إسماعيل باشا بتشكيل مجالس بلدية في المدينتين، للاعتناء بتنظيم شوارعهما والقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيهما[١].

*** رجال الدين:**

وكان إسماعيل باشا شديد الاهتمام برجال الدين والمشايخ، إذ خصص لهم الرواتب الثابتة وبدل الكسوة، وقد بقي هذا التشريع سائداً في مصر لمن بعده من الحكام، ولم يكن اهتمام إسماعيل باشا بالدين الإسلامي فقط، فقد عرف عنه بعدم التفريق بين رعاياه في الحقوق، مثلما عرف اهتمامه بالدين الإسلامي ودعاته كان اهتمامه بالديانات الأخرى، فقد كان سخياً معطاء ينفق المال بلا حدود من أجل سعادة الناس[٢].

---

(١) في ٢٦ نيسان/ أبريل سنة ١٨٦٩م (سجل رقم٥٧٣ معية تركي)، عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ١١٦؛ محمد عبد الغني حسن، المصدر السابق، ص١٤١.

(٢) سجل (١٩٣٥) أوامر عربية، المصدر نفسه، ص٢٢.

الفصل الثامن

إسماعيل باشا
وسياسته الخارجية ونهاية حكمه ووفاته
(١٨٦٣-١٨٧٩م)

❶ سياستة مع الدولة العثمانية:

● **الفرمانات (١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٩، ١٨٧٢، ١٨٧٣م):**

كانت القيود الثقيلة التي خلفتها معاهدة لندن ١٨٤٠م على مصر، أكثر شيء شغل بال إسماعيل باشا سياسياً، عند تسلمه الحكم في مصر لذلك وضع خطته لإنقاذ البلاد مما ترتب عليها من جراء تلك المعاهدة، فسعى إلى إيجاد وضع جديد، إن لم يحقق به الاستقلال التام، فعلى الأقل يأتي مسعاه في سبيل الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات التي كان من شأنها التقليل من القيود المفروضة على الإدارة المصرية وتحقيق شيء من طموحه بالاستقلال[١].

كان إسماعيل باشا متفهماً ومستوعباً للدرس القاسي الذي تلقاه محمد علي باشا من حكومات الدول الكبرى، عندما خذلته أثناء صراعه مع الدولة العثمانية وقد فهم إسماعيل باشا لعبة توازن القوى[٢]، التي كان

---

(١) إبراهيم شحاتة من، مصر والسودان، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (د. ت)، ص٤٩.

(٢) كانت الدولة العثمانية طيلة القرن التاسع عشر على درجة كبيرة من الضعف، ولكن =

بموجبها تحافظ الدولة العثمانية على بقائها، على الرغم من هشاشة كيانها، وضعفها، ولهذا وضع إسماعيل باشا خطته الرامية إلى توثيق علاقاته بالدولة العثمانية عن طريق الاسترضاء أحياناً والرشوة لكسب الأنصار في الحكومة العثمانية في أحايين أخرى، وتحييد منافسيه عن الحكم أخيه مصطفى باشا وعمه سليم، كان إسماعيل باشا شاعراً بالضائقة المالية التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، لذلك رأى ان أحلامه بقيام الدولة المستقبلية يمكن تحقيقها بالمال لا بالسيف، وأن المال الذي سوف يدفعه لذوي النفوذ سواء في إسطنبول أو في العواصم الغربية، أو على وسائل الدعاية الصحافية هو الطريق الصحيح لنيل الاستقلال، وفي الوقت الذي نظرت فيه حكومات الدول الغربية إلى حكومة مصر، بأنها من الأشياء التي صنعتها بنفسها، فإن إسماعيل باشا كان واعياً لتلك الحقيقة، وملماً بالمخاطر المترتبة عليها، لذا كرس جهوده لكسب الرأي العام في تلك الدول، على أمل أن تمد له يد العون عن طريق الضغط على حكوماتها للتخلص من قيود معاهدة لندن(١).

كان إسماعيل باشا حريصاً على استثمار أية فرصة لكسب ود السلطان العثماني عبد العزيز، وعندما مثل عنده في كانون الثاني/ يناير عام ١٨٦٣م

= المنافسة بين الدول الكبرى (بريطانيا، فرنسا، النمسا، بروسيا، روسيا) قد حافظت على أملاك الدولة العثمانية، لا سيما روسيا في مساندتها للثورات التي كانت تحصل ضد العثمانيين في دول البلقان فضلاً عن حروبها بدء من حرب ١٨٢٨م إلى حرب ١٨٧٧م، ولو لا تدخل الدول الكبرى لكانت خسارة العثمانيين محققة. ينظر محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص١٤٥؛ عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٥.

(١) بيير كرابتش، إسماعيل المفترى عليه، ص١٤٤-١٤٥؛ أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ص٣٥٢.

لنيل فرمان التولية انتهز تلك الفرصة ووجه الدعوة للسلطان لزيارة مصر[١].

زار السلطان عبد العزيز مصر، بعد أسابيع من دعوة إسماعيل باشا، فأعد الأخير احتفالاً كبيراً للسلطان ورجال دولته، من الذين رافقوه، وحرص على أن تكون الزيارة فاتحة خير لعلاقات ودية متينة بينه وبين السلطان وحاشيته، قد تنفعه مستقبلاً في مساعيه لتعزيز طموحه بالاستقلال، أو بالحصول على الامتيازات التي تحرره من قيود معاهدة لندن[٢].

وكان موضوع وراثة العرش، وتغيير نظام الوراثة في حكم مصر، في مقدمة أفكاره، فقد تذرع بأن النظام المتبع كان يثير المشاكل بين أفراد العائلة الحاكمة ويبقي باب الفتن مفتوحا لمن لديه طموح باستغلاله، وكان قد سبقه في هذا المسعى كل من عباس الأول وسعيد باشا، إلّا أنهما لم يفلحا في تعديل نظام الوراثة بحيث يكون في ابنيهما، لكن إسماعيل باشا كان أكثر من سابقيه أملاً في هذا التغيير لا سيما وأن السلطان عبد العزيز، كانت تتملكه الرغبة في تعديل نظام الوراثة في الحكم العثماني لصالح ابنه الأمير يوسف عز الدين، بدلاً من ولي عهده مراد خان السادس[٣]، ولكن لم يكن باستطاعة السلطان أن يعدل النظام القائم في حكم الدولة

(١) ميخائيل شاروبيم، الكافي، ١٤١.

(٢) عمر الإسكندري وسليم حسين، تاريخ مصر، ص٢٢٠؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص ٣٧٩.

(٣) ولد مراد خان السادس سنة ١٢٥٦هـ الموافق ١٨٣٣م وهو ابن السلطان عبد الحميد وارتقى منصب الخلافة سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م، قيل إنه قد أصيب باختلال عقلي بعد نحو أسبوع من ارتقائه العرش، فتشاور الوزراء في الأمر وعرضوا على أخيه السلطان عبد الحميد أن تسلم إليه مقاليد الحكم، محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٣٢٤.

العثمانية، لما لذلك من خروج على التقاليد العثمانية الموروثة، لذلك عمل إسماعيل باشا للحصول على فرمانات من الدول العثمانية يمكن من خلالها الحصول على صلاحيات مطلقة لحكم مصر[١].

أ - **فرمان ١٨٦٦م:**

بدأت جهود إسماعيل باشا لتغيير نظام الوراثة، منذ اعتلائه عرش مصر من خلال الزيارات المتكررة لوزيره نوبار باشا إلى إسطنبول ليمهد للمشروع بالمال والهدايا، فصرف إسماعيل باشا على ذلك مبالغ كبيرة بسبب تعدد أبواب النفقات[٢].

سافر إسماعيل باشا إلى إسطنبول، ووصلها في أيار/ مايو ١٨٦٦م، وجرت مفاوضات بينه وبين الباب العالي، وكان عالي باشا، وزير الخارجية، وفؤاد باشا الصدر الأعظم، على بينة من تطور المناقشات بشأن مسألة الوراثة في مصر، مقابل ما بذل إسماعيل باشا وما وعد ببذله من أموال، فضلاً عن رفع الجزية السنوية (الضريبة) المفروضة على مصر من ثمانين ألف كيس إلى مائة وخمسين ألف كيس من الليرات الذهبية[٣]، أصدر السلطان فرمانه في ٢٧ أيار/ مايو

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٥٥.

(٢) لم يكن إسماعيل باشا لوحده من ينفق المال، بل كان أخوه مصطفى وعمه حليم ينفقان المال في الجانب الآخر، لا سيما وأن الأول كان يشغل منصب وزير المالية لدى الباب العالي، ولم يتردد استخدام منصبه وماله لتعطيل مشروع أخيه في نقل الوراثة إلى أبنائه، للمزيد ينظر، أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٦٢.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٨٢؛ أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ص٥.

١٨٦٦م[1]، الذي قضى بانتقال كرسي الولاية من الوالي إلى أكبر أولاده من الذكور، ومنه إلى بكر أبنائه أيضاً، وهكذا يستمر حال الحكم في مصر، فضلاً عن امتلاك مصر لمينائي سواكن ومصوع، كذلك لوالي مصر الحق في زيادة عدد جيشه إلى ثلاثين ألف، وأن يسك إسماعيل باشا نقوداً خاصة تختلف عن النقود العثمانية المتداولة[2].

وبهذا التعديل حقق إسماعيل باشا إنجازاً كبيراً لنفسه، تمثل في إبعاد مناوئيه عن الحكم (حليم باشا، ومصطفى باشا)، وأمن الحكم لأبنائه، أما إنجازه لمصر فانطوى على تمييز ثروة البلاد عن ثروة الحاكم، إذ إن النظام السابق كان يجعل من الوالي غير مطمئن على مستقبل أبنائه، فيتجه إلى التفكير في إغناء ذريته أكثر من التفكير في إغناء الدولة وبتعدد الأبناء، تتعدد الإقطاعيات والأملاك الخاصة مما كان يشكل ضرراً كبيراً على البلاد، ومما لا شك فيه أن النظام الجديد، وضع حداً بشكل أو بآخر لتعسف الولاة بالإغداق على بينهم بالأموال والأراضي، وانسجمت إلى حد ما مصلحة الأسرة الحاكمة مع مصلحة البلاد[3].

ب • فرمان ١٨٦٧م:

بعد أن تحقق لإسماعيل تعديل نظام الوراثة، تطلع إلى تغيير لقبه بما يناسب مكانة الدولة، إذ كان ولاة مصر يعدون بمنزلة واحدة مع وزراء الدولة العثمانية مما كان يقلل من المكانة التي كان إسماعيل باشا يطمح إليها، فتعددت وسائل الاتصال وتعاقبت الهدايا على السلطان ووزرائه، إذ

(١) انظر الملحق الخاص بالفرمانات.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ص٣٩٥.

(٣) في ٣٠ أيار/ مايو سنة ١٨٦٦م (ملف ٣٤/ ١ عابدين)، مذكرة عالي باشا إلى الدول التي أمضت معاهدة ١٨٤٠م، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر.

كان إسماعيل باشا يطمح في الحصول على فرمان يخوله بحمل لقب (العزيز) وكان من ألقاب حكام مصر في أيام الفراعنة، ولكن طلبه رفض لأسباب ثلاثة، الأول أن لقب العزيز قد أطلق من قبل على (يوسف بن يعقوب) وهو نبي، ولا يمكن أن يطلق على فرد من الأفراد، أما الثاني، فلسوء حظ إسماعيل باشا أن السلطان العثماني كان اسمه عبد العزيز، فلو دعي (إسماعيل) العزيز، لأصبح السلطان عبده، فاستعبد لقب العزيز فضلاً عن أنه أحد أسماء الله الحسنى[١].

وبعد مناقشات طويلة، اتفقت الآراء على أن يكون لقب خديوي[٢] خاص بإسماعيل باشا وخلفائه على عرش مصر، واستمد هذا الاسم من الديوان الخديوي، وهو الاسم الذي كان يطلق على الديوان المصري الأعلى المحيط بشخص الوالي[٣].

صدر فرمان اللقب ليلة ٨ حزيران/ يونيو ١٨٦٧م[٤]، وتلي الفرمان في القاهرة وسط أجواء احتفالية كبيرة حضرها جميع مسؤولي البلاد وقناصل الدول وكبار رجال البلد وأعيانها، بعد أن أيقن الجميع أن إسماعيل باشا قد أصبح بمنزلة الملوك[٥].

---

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٨٦؛ جورج لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص١٩٧.

(٢) نائب ملك تلبس صاحبها الاستقلال في المركز والعمل أكثر مما تلبسه أية كلمة أخرى، كما تعني (أميراً أو عاهلاً) وأصبح هذا اللقب يميز حكام مصر منذ العام ١٨٦٧م وحتى سن الدستور عام ١٩٢٣م، للمزيد من التفاصيل ينظر، جورج لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص١٩٨؛ بيير كرابتش، إسماعيل المفترى عليه، ص١٤٨.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٨٦.

(٤) انظر الملحق (الفرمانات).

(٥) ٣٠ نيسان/ أبريل سنة ١٨٦٧م ملف (٣٤/ ١ عابدين) رسالة من إسماعيل إلى نوبار، =

حقق إسماعيل، بهذا الفرمان لمصر استقلالها الإداري، ولم يبق للحكومة العثمانية على مصر سوى أخذ الجزية السنوية، ومنح لخديوي مصر صلاحيات واسعة جداً في وضع القوانين واللوائح والأنظمة وغيرها من متطلبات حسن الإدارة بما يوافق مصلحة البلاد وطباع أهلها، ولم يبق بين مصر والدولة العثمانية سوى دفع الجزية السنوية، والحصول على تصريح سلطاني مكتوب قبل بناء السفن الحربية[(١)].

عمل الخديوي إسماعيل على كسر قيد بناء السفن الحربية المدرعة، سريعاً، ففي أثناء زيارته لمعرض باريس الشامل ١٨٦٧م، انتهز فرصة وجود السلطان العثماني عبد العزيز فيها، فأوصى المعامل الفرنسية بعمل ثلاث فرقاطات[(٢)]، ومن الطراز نفسه الذي كان مستعملاً لدى الدول الأوروبية، ولكي لا يثير غضب السلطان، أوضح له، بأن تقوية الأسطول المصري، الذي هو جزء من الأسطول العثماني إنما هو تقوية الأسطول العثماني، ولكن السلطان لم يكن راضياً عن تصرف الخديوي إسماعيل، الذي استعان بالإمبراطور نابليون الثالث، للتوسط لدى السلطان وإنهاء خلافهما، فاستجاب الإمبراطور لدعوة إسماعيل باشا في التوسط بينهما، بسبب ارتباط الفرنسيين بمشروع قناة السويس وما كان لهذا المشروع من أهمية كبرى للفرنسيين أنفسهم[(٣)].

وعاد الخديوي إسماعيل من جهة أخرى إلى استخدام سلاحه الفعال والناجح، فأغدق على الوزراء العثمانيين المال والهدايا النفيسة والغالية،

= نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر.

(١) ميخائيل شاروبيم، الكافي، ص١٤٥.

(٢) الفرقاطة مركبة بحرية بين الطراد والمدمرة. ينظر، القاموس العسكري، مديرية الاستخبارات العسكرية بغداد، وزارة الدفاع، ١٩٧٦م، ص٨.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٨٩-٣٩٠.

وتمكن بذلك من كسبهم إلى جانبه وحصوله على الفرقاطات الثلاثة دون أي اعتراض من جانب الحكومة العثمانية[١].

واتخذ الخديوي إسماعيل من دعوة إمبراطور فرنسا نابليون الثالث لزيارة معرض باريس السنوي الشامل، الفرصة المناسبة لإظهار بلاده أمام العالم المتمدن في ثوب التطور الذي لبسته في عهده، وذلك بعرض المعروضات الصناعية والزراعية والحضارية دللت على الثروة العظيمة والغنى الكبير الذي كانت تتمتع به مصر، ليبين قدرة مصر في الالتزام بجميع تعهداتها المالية[٢].

تأزمت العلاقات المصرية - العثمانية بعد تعدد الإشارات والمظاهر التي كانت تدل على مسعى الخديوي في الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية، من بينها مفاوضاته مع الدول الأوروبية بشأن تعديل النظام القضائي، وإشراك مصر بشكل مستقل في معرض باريس، ثم عقد الخديوي صفقة الأسلحة الحديثة أثناء وجوده في معرض باريس متكونة من ألف بندقية لتسليح الجيش المصري، وهذا ما عزز شكوك العثمانيين تجاه إسماعيل باشا، مما جعل الموقف أكثر تأزماً[٣]، وكان لدعوة الخديوي إسماعيل ملوك ورؤساء أوروبا وحكوماتها، لحضور حفلات افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م دون أن يكون للسلطان أي دور فيها، عده السلطان إغفالاً لواجب الولاء نحوه، لذلك احتج السلطان لدى الدول على مسلك خديوي مصر، كي يضمن عدم تدخلها في شؤونه، إلّا أن الخديوي لم يأبه لهذا الاحتجاج وعزم على إعلان استقلال مصر التام في تلك الاحتفالات، ولكن حكومات تلك الدول نصحته بالعدول عن ذلك،

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تاريخ مصر، ص٣٦١.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٩٥.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢٩١.

وانتهت احتفالات القناة على زيادة شقة الخلاف والتباعد بين الخديوي إسماعيل والحكومة العثمانية، الخلاف الذي قاد السلطان العثماني إلى إصدار فرمان ١٨٦٩م[١].

ج • فرمان ١٨٦٩:

بعد انتهاء احتفالات القناة وللأسباب آنفة الذكر أصدر السلطان عبد العزيز، فرمان ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩م[٢]، حمله مندوب عن الباب العالي، عالي باشا إلى مصر، قيد بموجبه حقوق الخديوي وصلاحياته بعد أن نص، على عدم اقتراضه، قروضاً جديدة قبل حصوله على إذن من السلطان وبعد بيان وجه الحاجة إليها، فاستاء الخديوي إسماعيل كثيراً، ورآها تدخلاً في شؤونه الداخلية، لا سيما وأن السلطان طالب بعرض الميزانية السنوية لمصر على الباب العالي، ولكن تدخل الدول الأوروبية، لا سيما فرنسا قد خفف من صعوبة الأزمة، فقد نصحت تلك الدول الخديوي بعدم اتخاذ أي إجراء يجعله يقف بموقف المتحدي للسلطان مما قد يرغم الباب العالي على اتخاذ إجراءات أكثر خطورة، عندها وجد الخديوي نفسه مضطراً إلى قبول الفرمان، على أمل أن يتمكن مستقبلاً من تغييره، وقرئ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر في القلعة باحتفال عادي بسيط حضره المندوب العثماني وستة من الموظفين للاحتفال، فأطلقت مدافع القلعة نيرانها إشعاراً بتلاوة الفرمان[٣].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٧٨.

(٢) انظر الملحق.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٧٩؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص١٤٤.

د • **فرمان وخط شريف ١٨٧٢م[(١)]:**

ظل الخديوي إسماعيل يترقب الفرص ويصطنعها من أجل تحسين علاقته بالدولة العثمانية، لا سيما بعد أن تدهورت أحوال حكومة فرنسا حليفة المساند بعد حرب ١٨٧٠م فرأى من الأجدى، العودة إلى تحسين علاقاته مع الحكومة العثمانية بعد أن أيقن من عدم جدوى مجابهة القوة بالقوة في مقارعة السلطان[(٢)].

ففي الأسبوع الثالث من شهر حزيران/ يونيو سنة ١٨٧٢م، سافر الخديوي إلى إسطنبول وكانت بصحبته الأميرة والدته، فضلاً عن وفد تألف من وزير المالية إسماعيل صدقي باشا ووزير الخارجية نوبار باشا، للسعي لدى السلطان في عودة العلاقات العثمانية - المصرية إلى ما كانت عليه وأنفقوا المال وأظهروا الولاء والطاعة، وقدموا الهدايا إلى مواقع التأثير في السياسة العثمانية، وكان لوالدة الخديوي دوراً فاعلاً ومؤثراً لدى والدة السلطان عبد العزيز، التي كان لها تأثيرها القوي على ابنها السلطان، لا سيما وإن صلة القرابة كانت تربط بين الاثنتين، فهما ترجعان إلى نسب واحد مما سهل كثيراً في عودة الصفاء إلى أجواء العلاقات الرسمية[(٣)].

فنال في سنة واحدة فرمان وخطاً شريفاً، ففي ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢م[(٤)]، صدر فرمانا ثبت الامتيازات التي سبق وإن منحها إياه

---

(١) مرسوم تمنحه الحكومة العثمانية يكون متمم ومكمل لما منحته الحكومة من قبل ينظر، أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٢٥٢.

(٢) محمد مصطفى صفوت، موقف مصر السياسي، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، ص٩٢.

(٣) ميخائيل شاروبيم، الكافي، ص١٦؛ الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٥٤؛ عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص٨٠.

(٤) انظر الملحق الخامس.

السلطان في فرماني ١٨٦٦-١٨٦٧م، وينسخ القيود التي فرضها فرمان ١٨٦٩م[١]، وبعد نحو أسبوعين صدر خطاً شريفاً في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٧٢م أكد مزايا فرمان ١٠ أياول/ سبتمبر، وخول الخديوي إسماعيل صراحة حق الاستدانة من الخارج، دون قيد أو شرط، وكانت الأخيرة هي أقصى ما كان يطمح إليه الخديوي إذ بدأت بوادر الأزمة المالية تلوح في الأفق، لعدم قدرة الميزانية المصرية على الوفاء بتعهداتها المالية، وبدأ الخديوي يقترض بضمان إيرادات الملكية العامة[٢]، وقد أطلقت المدفعية نيرانها فرحاً وابتهاجاً بما ناله الخديوي، ونشر نص الفرمان والخط الشريف في الصحف الرسمية ليوم ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٧٢م[٣]، ورغم ذلك لم تنته طموحات الخديوي إسماعيل وأراد الحصول على المزيد من حرية التصرف في بلاده.

هـ • **الفرمان الجامع (١٨٧٣م):**

رغم سعادة الخديوي بما حققه من إنجازات مع الدولة العثمانية في حصوله على امتيازات جديدة بموجب فرمان ١٨٧٢م، إلّا أنه كان طامعاً بالمزيد، بحيث يكون أكثر اطمئناناً على ملكه، وأراد الحصول على فرمان جديد بمواصفات خاصة يؤكد فيه جميع الامتيازات والفرمانات التي حصلت عليها مصر، منذ زمن محمد علي باشا، فسعى إلى إسطنبول على رأس وفد من كبار وزرائه ومستشاريه، متسلحاً بالمال الوفير الذي كان يرشو به السلطان ورجال حكومته، حتى نال مبتغاه من السلطان بالحصول على الفرمان في ٢٧ حزيران يونيو سنة ١٨٧٣م[٤]، وهو

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص١٧٤. س.

(٢) رزق الله منقريوش الصدقي، تاريخ دول الإسلام، ص٣٣٧.

(٣) «الوقائع المصرية» عدد ٤٨٠ الصادر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٧٢م.

(٤) انظر الفرمان في الملحق.

الفرمان الجامع الذي ثبت فيه جميع الامتيازات والمزايا التي وردت في الفرمانات القديمة والحديثة[(١)] **وقد احتوى الفرمان على الامتيازات الآتية:**

أ • يرث عرش مصر أكبر أنجال الخديوي، ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر.

ب • تشمل أملاك الخديوية المصرية، مصر وملحقاتها (السودان وقائمقامتي سواكن، مصوع) وملحقاتها[(٢)].

ج • للحكومة المصرية الحق الكامل في سن القوانين والأنظمة الداخلية على اختلاف أنواعها[(٣)].

د • للحكومة المصرية الحق في عقد الاتفاقيات الجمركية والمعاهدات التجارية التي تخدم مصالحها.

هـ • حق الاقتراض من الخارج دون استئذان من الحكومة العثمانية[(٤)].

و • زيادة عدد الجيش إلى أي عدد يبتغيه خديوي مصر، ويتطلبه أمن البلاد.

ز • حق بناء السفن الحربية، ما عدا المدرعات، إذ يجب لإنشائها الاستئذان من الحكومة العثمانية[(٥)].

وبهذا الفرمان الجامع يكون الخديوي إسماعيل قد حقق لمصر

---

(١) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢٠٦.

(٢) «الوقائع المصرية» رقم ٥١٧، الخميس، ١٧ تموز/ يوليو ١٨٧٣م، عن أمين سامي باشا، تقويم النيل، ص١٠٨١.

(٣) في ١٨ حزيران/ يونيو سنة ١٨٧٣م، رسالة من فوجيه سفير فرنسا إلى وزير الخارجية الفرنسية، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر.

(٤) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ص٢٠٧.

(٥) محمد مصطفى صفوت، موقف مصر السياسي، ص٩٤.

استقلالها باستثناء، دفع الجزية السنوية التي لم ير الخديوي بدا من بقائها، وحق التمثيل الخارجي لدى بقية الدول، وعدم صنع المدرعات الحربية، وفي مقابل ذلك كان شديد الحرص على مجاراة الحكومة العثمانية في مطاليبها المادية، أو الالتزامات التي تفرضها حقوق تبعية الولاية للسلطان العثماني وكان مبادراً في تقديم المساعدات العسكرية التي تحتاجها الحكومة العثمانية من مصر.

- **المعارك التي خاضها إسماعيل باشا مع الدولة العثمانية:**

اهتم الخديوي إسماعيل بالجيش وتنظيمه وترقيته ومضاعفة قوته للوصول به إلى مستوى الجيوش الأوروبية الكبيرة، وقد خاضت مصر في عهده حروباً عدة، اختلفت في أهميتها ونتائجها، وهي معارك دعته الدولة العثمانية في معظمها إلى خوضها لنجدة جيشها، ولم تجن مصر من تلك الحروب من نتائج عملية، رغم ما حققته من سمعة طيبة بجيشها الذي أفاد من تجارب القتال ودروسه الميدانية في ساحات المعارك، سوى أن الخديوي كان يتخذها ذريعة للحصول على امتيازات وحقوق عسى أن تقرب مصر من الاستقلال التام غير مهتماً بالخسائر المادية والبشرية، وسنستعرض بعض هذه الحروب التي حسم نتائجها الجيش المصري لصالح الدولة العثمانية.

١) إخماد ثورة عسير (١٨٦٤-١٨٦٦م)[١]:

تعد ثورة عسير واحدة من الثورات العديدة التي اندلعت ضد الحكم العثماني بسبب الاضطرابات السياسية وحرمان السكان من موارد منطقتهم الأساسية، إذ عانت المناطق البعيدة عن مركز الدولة العثمانية مثل اليمن

(١) تقع منطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية تحدها الحجاز =

والحجاز على سبيل المثال لا الحصر، من الإهمال الإداري والتعسف العسكري، إذ كانت سلطة القائد العسكري العثماني السيطرة على السلطة الإدارية، وكانت تشكل ضغطاً كبيراً على أهل عسير لاستحصال المال الذي يؤديه للحكومة العثمانية سنوياً، مما أدى إلى نفور الناس وتحمسهم للثورة ضد الحكم العثماني(١).

تجمعت قبيلة عسير والقبائل المتحالفة معها في مدن المخلاف السليماني والقنفذة، وصبيا وأبو عريش والممتدة من الحدود اليمينة إلى الحجاز شمالاً، **تحت راية أمير عسير محمد بن عائض (أبو سعد)**(٢)، **والذي ازدهرت عسير في عهده وامتدت سيادتها إلى حدود الحجاز شمالاً ونهايتي عسير واليمن جنوباً**، وضم قبائل تهامة والقبائل القاطنة على وادي بيشة باتجاه الصحراء، فشكلت القوة الجديدة لعسير خطراً كان

= من الشمال والربع الخالي من الشرق والبحر الأحمر من الغرب واليمن من الجنوب، تميزت بطبيعة طبوغرافية متعرجة ومسالكها وعرة لا يمكن اختراقها بسهولة، تميزت بطول ساحلها على البحر الأحمر وخصوبة تربتها، أما أهمية عسير فقد برزت كونها تطل على مناطق العبور بين قارتي آسيا وإفريقيا، ينظر محمود طه أبو العلى، جغرافية شبه جزيرة العرب مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٣٩؛ صباح مهدي رميض، إمارة عسير ١٨٧٦م، ١٩٣٢م رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٠م، ص٨.

(١) محمد أنيس ورجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٤٦.

(٢) وهو الابن الثالث لعائض بن مرعي أمير عسير تميز بالشجاعة وقوة الإرادة والحكمة فخلف أباه في إمارة عسير، بعد أن أثبت مقدرة عسكرية فائقة، حصل على البيعة من أخويه وشيوخ القبائل، أقام علاقات ودية مع الإمارات العربية (مكة والحجاز) ووقف ضد الدولة العثمانية. للمزيد من التفاصيل، ينظر، صباح مهدي رميض، المصدر السابق، ص٥٦-٥٨.

يهدد المصالح العثمانية في المنطقة، لا سيما بعد سيطرة قوات عسير على المناطق الحصينة على ساحل عسير، وأخذت بمطاردة السفن التجارية المارة بالغرب من سواحل البحر الأحمر لأجل الاستيلاء على بضائعها[١].

وعندما استفحل أمر أهل عسير ومن والاهم استنجد السلطان عبد العزيز، بإسماعيل باشا لإرسال جيشه لإخماد تلك الثورة[٢]، فلبى إسماعيل باشا طلبه وأرسل قوات مصرية مجهزة بالمدافع وكتائب الفرسان إلى الحجاز، فلما وصلت الفرقة المصرية إلى جدة، انضمت إلى القوات العثمانية، وحرص إسماعيل باشا على إقناع السلطان العثماني بعدم استخدام القوة مع الثوار وحسم النزاع بالطرق الودية، لا سيما بعد أن أظهر الثوار ميلاً للتفاهم، والدخول في طاعة الدولة العثمانية حقناً لدماء المسلمين، وحفاظاً على الأموال والممتلكات[٣]، وتم إخماد الثورة، واستسلم الأمير محمد بن عائض[٤].

ويبدو أن إسماعيل باشا كان حريصاً على التوفيق بين مصلحته في تجنب الخسائر مادية كانت أم بشرية، وبين تنفيذ بنود فرمان ١٨٤١م، الذي عد الجيش المصري جزء من الجيش العثماني، وأن من الواجب

---

(١) محمد محمود السروحي، ثورة عسير ١٨٦٤-١٨٦٦م، مجلة كلية الآداب المجلد التاسع، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٥٥م، ص٩٣.

(٢) سبق لمحمد علي باشا إرسال جيشه بقيادة إبراهيم باشا لإخماد ثورات متعددة في الحجاز بتكليف من السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)، للمزيد من التفاصيل ينظر، شعبان حسب الله علوان، المصدر السابق، ص٣٥.

(٣) محمد محمود السروجي، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٩٣؛ صباح مهدي رميض، المصدر السابق، ص٦٣.

على مصر مساعدة الدولة العثمانية[١]، إذا ما طلبت منها، وبذلك يكون إسماعيل باشا قد حافظ على نصوص الفرمانات، إذ حرص على مساعدة الدولة العثمانية لكسب ودها، والحصول على الامتيازات التي تجعل مصر أكثر استقلالاً، فأرسل السلطان عبد العزيز، كتاب شكر إلى إسماعيل باشا على ما بذله من الولاء والحمية للدولة العثمانية وقد توسط، إسماعيل باشا



السلطان عبد العزيز

---

(١) أمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧م، ص١٠٤.

لدى السلطان في العفو عن أمير عسير الثائر، فقبل السلطان شفاعته ونفذ رغبة إسماعيل باشا الذي وعد محمد بن عائض بإبقائه أميراً على عسير، إذا تخلى عن المناطق التي احتلها والقبائل التي ضمها إليه، فأبقاه السلطان أميراً على عسير(١)، وتطلع إسماعيل باشا إلى كسب ود السلطان، فلبى نداءه وأرسل جيشه إلى كريت.

٢) الحملة على كريت ١٨٦٦م(٢):

في عام ١٨٦٦م نشبت ثورة عارمة في الجزيرة ولما عجزت القوات العثمانية عن التصدي لها بسبب ضعف الحامية العثمانية هناك، وانشغال القوات العثمانية في إخماد حركات البلقان(٣).

استنجد السلطان عبد العزيز بإسماعيل باشا، لإرسال قوات مصرية إلى الجزيرة لمقاتلة الثوار، وكان إسماعيل باشا، يرغب في تقديم هكذا نوع من المساعدة ليحصل مقابلها على امتيازات جديدة، لا سيما بتغيير مجرى الوراثة في الحكم، فكان بحاجة إلى كسب رضى مسؤولي الحكومة العثمانية(٤).

---

(١) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص٣١٧؛ أمال إبراهيم محمد، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٢) إحدى جزر البحر المتوسط المقابلة للسواحل المصرية وهي الأقرب إلى اليونان، أو تبعد ٩٦كم عن ساحل اليونان عاصمتها كاتيا، تمتد نحو ٢٥٧كم من الشرق إلى الغرب من محصولاتها زيت الزيتون والفواكه والخضراوات والكروم ويهتم أهلها بتربية الحيوانات، وهي من الأماكن الحضارية القديمة ومن المراكز التجارية المهمة، استولى العثمانيون عليها سنة ١٦٦٠م وصارت تثير المشاكل للعثمانيين باستمرار للمزيد، ينظر، محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ص١٤٥٨.

(٣) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٤٣٨-٤٥٠.

(٤) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الثاني ١٣٧؛ محمد فريد بك، ص٢٩٥.

أرسل إسماعيل باشا خمسة آلاف مقاتل بقيادة مير لواء شاهين باشا، أحد أفضل قادة الجيش المصري آنذاك وكان معه مجموعة من كبار أصحاب الخبرة والكفاءة، اشتبكت القوات المصرية والثوار أولاً في معركة أبو قرون، عند مدخل الجزيرة، وكانت سمعة الجيش المصري تكفي لحسم المعركة، توغلت بعدها القوات المصرية إلى المناطق الداخلية للجزيرة محدثة خرقاً كبيراً في جبهة الثوار، الذين وجهت لهم الضربة الحاسمة في واقعة ارقاذي[(١)] وسط الجزيرة، وكانت من أعظم الوقائع الحربية للقوات المصرية، إذ تم إلحاق الهزيمة بالثوار، بعد أن أبلى الجنود المصريون فيها بلاءاً حسناً وأخمدوا الثورة في الجزيرة، وأصدر إسماعيل باشا أمره بسحب القوات المصرية، على الرغم من مطالبة الصدر الأعظم عالي باشا ببقائها في كريت مدة أطول من ذلك، لأن القوات العثمانية غير قادرة على استتباب الأمن في الجزيرة، إلّا أن إسماعيل باشا سحبها بعد أن نال مراميه، إذ حصل على فرمان تغيير الوراثة، ثم حصل على لقب الخديوي، الذي كان بأمس الحاجة إليه[(٢)]، ولكن عاد وساهم بجدية في حملة العثمانيين على البلقان.

٣) الحملة على البلقان ١٨٧٧:

كانت شعوب البلقان، ثائرة على الحكم العثماني، بسبب سوء الإدارة العثمانية وتحريض روسيا المستمرة لها[(٣)]، والتي كانت تأمل

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٩٥؛ محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٩٦.

(٢) الياس الأيوبي، المصدر السابق، ص٢٤٠؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٨٦.

(٣) كان السبب الحقيقي، محاولة الاستيلاء على ممتلكات وأراضي للأرثوذكس =

دوماً في تشتيت القوات العثمانية ومحاولة إضعافها، عن طريق إشعال نار الثورات المحلية، وفي عام ١٨٧٥م دفعت روسيا، البوسنة والهرسك المتنازع عليهما مع إمبراطورية النمسا - المجر إلى الثورة ومقاتلة العثمانيين مما حدى بالسلطان عبد العزيز إلى طلب النجدة من الخديوي إسماعيل، فجهز قوة عسكرية مؤلفة من سبعة آلاف مقاتل وأوكل قيادتها إلى راشد باشا حسني، أحد القادة البارزين في الجيش المصري، أقلعت القوة إلى إسطنبول ثم إلى حدود الصرب فاشتركت مع القوات العثمانية في مقاتلة الثوار، وأظهرت القوات المصرية، البسالة المعهودة والشجاعة التي حسمت المعركة لصالح العثمانيين[1].

تجدد النزاع بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية فأعلنت الدولتان الحرب التي أطلق عليها حرب البلقان، نيسان/ أبريل ١٨٧٧م، إذ اجتازت القوات الروسية الحدود العثمانية في أدرنة، القريبة من الحدود البلقانية، فطلب السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م)، النجدة من الخديوي إسماعيل، ولكن الأخير اعتذر بسبب الارتباك المالي الذي كانت تعاني منه ميزانية البلاد، وضغط الدائنين الأجانب، الذين كانت تشد أزرهم الدول الأوروبية، فأعلن الخديوي عدم قدرته على تمويل الحملة، وجوبه برفض السلطان، ثم اقترح الخديوي، إرسال جيش، على أن تقوم الدولة العثمانية بتمويلهم وتجهيزهم، ورفض السلطان ذلك

= العثمانيين للوصول إلى المياه الدافئة، وكانت تدعي لتحصل على مستحقاتها، حمايتها للأرثوذكس وللعناصر السلامية داخل الدولة العثمانية. للمزيد، تنظر، هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية ١٧٧٤-١٨٥٦م، المرحلة الأولى، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٠م، ص١٧-٢٠.

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٩٥؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص١٩٣.

أيضاً، فخشى الخديوي من غضب العثمانيين في تلك الظروف الصعبة، واضطر لإعلان موافقته على إرسال الحملة[١].

ولما كانت خزانة الحكومة المصرية خاوية، استدعى الخديوي إسماعيل مجلس شورى النواب، وعرض عليه قرض ضريبة جديدة أطلق عليها اسم (ضريبة الحرب) **حددها**: بـ(١٠٪) من مجموع الضرائب، لسد نفقات الحملة، وأعلن المجلس موافقته على المقترح، وأعد الخديوي الجيش الذي تألف من اثني عشر ألف مقاتل، أوكل قيادتها إلى نجله الثالث حسن باشا، وأظهرت القوات المصرية براعتها في القتال، وما أن وضعت الحرب أوزارها في ٣ آذار/ مارس ١٨٧٨م، طبقاً لمعاهدة سان ستيفانو التي قوت مركز روسيا في البلقان وأعطت الدويلات البلقانية حقوقاً جديدة أهمها مد حدود بلغاريا إلى بحر إيجة، حتى عادت القوات المصرية إلى بلادها[٢].

كلفت تلك الحملات المصرية، إلى الخارج، تلبية لدعوة الدولة العثمانية أكثر من ثلاثة ملايين جنيه، فضلاً عن الخسائر الأخرى في الأرواح والمعدات، وإذا كانت حكومة مصر تتطوع في بدء الأمر، أملاً في الحصول على الفرمانات السلطانية، فإنها بعد الحصول على الفرمان الجامع لسنة ١٨٧٣م، ما عادت بحاجة إلى امتيازات، بعد أن تحقق لها الاستقلال الداخلي، وشعر الخديوي بثقل المهمة، وأن حروب الدولة

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص١٩٤.

(٢) إحدى الحروب الروسية - العثمانية، وقعت في قرية سان ستيفانو على مقربة من إسطنبول، أكرهت فيها الدولة العثمانية على التنازل عن أجزاء من أرمينيا وإقليم ديروجة لروسيا، والاعتراف باستقلال رومانيا، وصربيا والجبل الأسود، وجعلت بلغاريا إمارة تحكم ذاتياً على أن تشمل أجزاء كبيرة من مقدونيا. للمزيد ينظر، محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٣٦٢-٣٦٣.

العثمانية لا طائل منها لمصر سوى الخسائر، وبدأ عهد من الجفاء يسود العلاقة بين الطرفين، لا سيما بعد استحكام الأزمات المالية في كلتا الدولتين، وعزم الخديوي المستمر للانفصال عن الدولة العثمانية، وأن الفرمانات على ما حققت من امتيازات، لم تكن الضمان الكافي الذي كان يشعر بأن الدولة العثمانية لا تخلص النية في مصر وإنها لا تتوانى في استرداد الامتيازات التي منحتها لها[١]، لذلك اتجه تفكيره نحو الدول الكبرى لتحسين علاقته بها لا سيما فرنسا.

❷ علاقة الخديوي إسماعيل مع فرنسا:

عندما رسم إسماعيل سياسته الخارجية، اتجه إلى الدول الأوروبية، وعمل على كسب رضاها، أملاً في مساعدته للحصول على استقلاله الداخلي من السلطان العثماني، فمال إلى حسن الظن بها، والذي لم يشفع له، إذ إن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم إلّا من أجل تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها وأن معظم الأوروبيين الذين كانوا في مصر والذّين بلغ تعدادهم نحو مائة ألف نسمة في عهد الخديوي إسماعيل، لم يكن همهم إلّا الإثراء على حساب البلاد وأهلها ولكن هل كان الخديوي إسماعيل يستطيع أن يفهم لعبة الكبار[٢].

كان لفرنسا نفوذ أدبي كبير على الخديوي إسماعيل، يرجع إلى تربيته الفرنسية والسنوات الدراسية التي قضاها في باريس، وإتقانه اللغة الفرنسية، وتقليده لأسلوب معيشة الفرنسيين وتعزز هذا النفوذ من خلال إعجاب الخديوي إسماعيل بالإمبراطور نابليون الثالث، وتقليده له في

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص٢١١.

(٢) صالح رمضان، الصراع الإنكليزي الفرنسي في مصر ١٨٦٣-١٨٨٢م، «المؤرخ العربي»، العدد الأول، بغداد، ص٧٥.

مظاهر الأبهة، وسعيه المستمر لكسب ثقة الإمبراطور وتوثيق العلاقة معه[١]، ومن دلائل النفوذ الفرنسي في مصر استخدام الخديوي طائفة كبيرة من الموظفين والإداريين الفرنسيين في تسهيل معاملاته المالية وقروضه، وإسناد كثير من مشروعات العمران إلى الاختصاصيين الفرنسيين[٢].

نظر الفرنسيون إلى مصر على أنها منطقة نفوذ لهم لوحدهم، مستوحين ذلك من حملة نابليون على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م)، وما تركته من آثار إيجابية على المصريين ثم مساندة فرنسا لمحمد علي باشا سياسياً ومعنوياً، فضلاً عن وجود عدد غير قليل من المستشارين والإداريين الفرنسيين من الذين كانوا في خدمة حكومات خلفاء محمد علي، لذا كان توجه مصر نحو الغرب، ذا صبغة فرنسية[٣].

وكان النفوذ الفرنسي فعالاً ومؤثراً في مسألة الخلاف بين إسماعيل باشا وشركة القناة حول الامتيازات التي منحها سعيد باشا، وما آل إليه التحكيم فيها، ولما دعى نابليون الثالث الخديوي إسماعيل للاشتراك في معرض باريس ١٨٦٧م، اتخذ الأخير جميع الوسائل المؤدية إلى جعل القسم المصري في ذلك المعرض في مقدمة أقسام الدول الشرقية، فاشترك فيه بجناحين، أظهر الأول الحياة المصرية القديمة، عظمتها من خلال عرض مومياآت الفراعنة وتماثيلهم، وسط أجواء سحرية، أعاد الزائر إلى أكثر من أربع آلاف سنة إلى الوراء، أما الجناح الثاني، فأظهر

---

(١) ملف ٢٤/١ عابدين سنة ١٨٦٦م، نقلاً عن جورج جنيدي وجاك تاجر، ص٤٧.

(٢) دافيد لاندز، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م، ص١٢٠-١٢٣.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦-١٨٨٢م، دار المعارف المصرية، القاهرة ١٩٦٥م، ص١١.

فيه الحياة المصرية المعاصرة وما طرأ عليها من تحديث في عهده[١].

أبهرت المعروضات المصرية زوار معرض باريس من ملوك وأمراء أوروبا، لا سيما والفرنسي مارييت بك مدير الآثار المصرية آنذاك، كان هو المتحدث إلى الزوار عن تاريخ الفراعنة ومومياء رعمسيس الثاني (١٢٩٠-١٢٢٤ق.م)، فقد كان يتحدث عن تاريخ مصر من أقدم الأزمنة إلى يوم إقامة العرض، ثم أعلن عن وصول الخديوي إسماعيل، وكان قد حصل على اللقب حديثاً، فاستقطب اهتمام الناس في باريس، لما ظهر عليه من خيلاء الأبهة، لا سيما بعد أن استقبله الإمبراطور وأنزله بمنزلة الملوك[٢].

بلغ النفوذ الفرنسي في مصر أقصاه في حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩م، فقد كانت القناة عمل فرنسي، وكان رائدها فرديناند ديلسبس يمثّل كفاءة فرنسا الهندسية، بينما كانت الإمبراطورة أوجيني تمثل الدولة الفرنسية في أيام مجدها وسطوتها في أوروبا، وهي التي رأست حفلات الافتتاح، وتقدمت ملوك وأمراء أوروبا وأقطابها السياسية فكانت الحفلات وكأنها إبراز لهيبة فرنسا وإظهاراً لنفوذها في مصر[٣].

كان الخديوي إسماعيل يعول كثيراً على الدور الذي يمكن أن تؤديه فرنسا في الصراع الدائر بشأن حصوله على الاستقلال عن الدولة العثمانية، إذ كان يأمل كثيراً من صداقته لنابليون الثالث، وعندما بدأت فرنسا استعداداتها لحرب بروسيا، كان الخديوي يرجح كفة فرنسا[٤]، إلّا

(١) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٣٩٣.

(٢) ميخائيل شاروبيم، الكافي، ص١٤٦.

(٣) الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٤٣٥.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص١٥٩.

أن حسابات الحرب كانت على عكس ما أراد، فكانت خسارة فرنسا في تلك الحرب خسارة كبيرة، إذ خسر سنداً قوياً ومؤثراً في السياسة الأوروبية، وصاحب نفوذ كبير على الدولة العثمانية، إلّا وهو نابليون الثالث الذي زال عرشه إثر حرب ١٨٧٠م، لتأخذ بعدها العلاقات الفرنسية شكلاً آخر إذ اضمحل النفوذ الفرنسي في مصر، بعد أن فقدت فرنسا مكانتها السياسية في أوروبا وتزعزعت أركان إمبراطوريتها الاستعمارية في العالم[١].

كان لعدم الاستقرار في الحكومة الفرنسية، وانحسار المد الاستعماري الفرنسي، الأثر الكبير على المصالح الفرنسية في مصر، مما مهد الطريق لبريطانيا لتكون لها اليد الطولى في مصر، لانشغال عدوها التقليدي فرنسا بالمشاكل الداخلية، ولما وجد ساسة فرنسا من ضعف بلادهم وعزلتها على أثر هزيمتها في حرب السبعين، جنحوا مكرهين إلى تحسين علاقاتهم ببريطانيا خلال مرحلة العقد السبعيني، إذ أصبحوا مشاركين للبريطانيين نفوذهم بعد أن كانوا أصحاب النفوذ الواسع في مصر، حيث كانوا يرددون «بأن فرنسا - بعد النيل هي التي صنعت مصر»[٢]، فشاركوا البريطانيين بما كان يسمى بالمراقبة الثنائية أثناء الأزمة المالية في مصر، كما سترد تفاصيل ذلك لاحقاً، وما كان ذلك ليرضي جميع ساسة فرنسا، لأن بريطانيا أصبح لها نفوذ واسع في مصر، وأن كفة الصراع قد آلت لصالح بريطانيا، لا سيما وأنها قائدة العالم الرأسمالي في حينها، فأصبح من المستحيل على فرنسا أن تنفرد بمصر أو تقضي على النفوذ البريطاني فيها، لا سيما وإن عدم استقرار نظام الحكم الفرنسي إذا ما قيس بالنظام البريطاني، وما كان يتمتع به من

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص١٢.

(٢) نقلاً عن أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص١٢.

استقرار أعطى تفوقا للسياسة البريطانية في مصر[١].

مما لا شك فيه، فإن الصراع البريطاني - الفرنسي كان يلقي بظلاله على جميع المناطق المطلة على البحر المتوسط ذات الأهمية الإستراتيجية، لا سيما مصر، التي احتلت مكان الصدارة في ذلك الصراع الاستعماري المستديم، فموازنة القوى وموازنة المصالح كانتا الهاجسين الذين شغلا بال الحكومتين وذلك لارتباط مصالحهما في مصر، لذلك حرص الخديوي إسماعيل على إقامة علاقات طيبة وثيقة مع كلتا الحكومتين، لأن المحافظة على الاستقرار آنذاك كان مرهوناً ببقائهما في الساحة[٢]، لذلك مد جسور التقارب والثقة مع بريطانيا.

٣ سياسته تجاه بريطانيا:

استغلت بريطانيا، صراع إسماعيل باشا مع شركة قناة السويس، بشأن امتيازاتها التي سبق ومنحها سعيد باشا، إذ لم تترك بريطانيا مسألة سخرة الفلاحين المصريين للعمل في القناة تمر بسهولة لصالح الشركة، وكانت تبحث عن كل ما يعرقل عمل الشركة في سبيل القضاء على المشروع، مستغلة بذلك صيحات العالم المتمدن في المناداة بحقوق الإنسان التي علت في الكثير من الدول آنذاك، وجندت الحكومة البريطانية صحافتها للتشهير بالأساليب القسرية التي كانت تستخدمها الشركة مع العمال المصريين[٣].

---

(١) ثيودور روذستين، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده، ترجمة علي أحمد شكري، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٢٧م، ص٩.

(٢) محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤-١٩٥٦م، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (د.ت)، ص٢٤.

(٣) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص٣٩.

وقد ساندت بريطانيا[١]، إسماعيل باشا في موقفه المعارض من تسخير الفلاحين ومطالبة بتعديل بنود الامتياز[٢]، فاتصلت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في إسطنبول هنري بلور (Henry Bloor) عندما زار إسماعيل باشا العاصمة إسطنبول سنة ١٨٦٣م، ليحثه على الصمود أمام مناورات فرنسا، وأطلعه على حجم الأضرار التي يمكن أن تلحق بمصر، إذا ما سخر هذا العدد من فلاحيها فضلاً عن سيطرة الشركة على مساحات زراعية كبيرة، وجد إسماعيل باشا في الدعم البريطاني الرافض للوجود الفرنسي في مصر، وقيام الحرب الأهلية الأمريكية وحاجة المصالح والأسواق العالمية، وفي مقدمتها المصانع البريطانية، للقطن المصري فضلاً عن حاجته للفلاحين سداً لنقص الأيدي العاملة وتجنيد أعداد منهم في الجيش الفرصة المناسبة التي كان ينتظرها، لذلك لجأ إلى الوسائل الدبلوماسية التي كان يعلم أنها سبيله الوحيد فقبل نابليون الثالث ليكون حكماً في النزاع بين الحكومة المصرية والشركة مالكة القناة[٣].

---

(١) كانت آمال بريطانيا كبيرة بموقف إسماعيل باشا من امتياز القناة، إذ رأت أن مطاليبه بإلغاء السخرة وإرجاع ملكية الأراضي المصرية ستؤول في النهاية إلى فشل المشروع الفرنسي، ينظر، محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، ص٤٠.

(٢) لا سيما وأن هنري بلور كان قد زار مصر في أواخر عهد سعيد باشا للاطلاع على أمور الحفر في القناة، وبعد اطلاعه على الأراضي التي كانت الشركة تستغلها لإجراء تحصيناتها، خشية من أن تتحول تلك المدن سوف تنشأ في تلك المناطق إلى مستعمرات فرنسية. ينظر، أمين الرافعي، مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢١م، ص٨٦.

(٣) عبد العزيز محمد الشناوي، ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس «التاريخية المصرية» مجلد السادس القاهرة، ١٩٥٧م، ص١١٤.

انهارت الآمال البريطانية حينما علمت باتفاق إسماعيل باشا مع الشركة وقبوله بتحكيم نابليون الثالث الذي لا تستطيع الاعتراض عليه، والذي فض النزاع بتعديل الشرطين مقابل دفع إسماعيل باشا تعويضاً للشركة وإعطائها الضمانات الكافية لإنجاز المشروع كما مر معنا، وهذا ما قطع الطريق أمامها في عرقلة عمل الشركة التي قوي مركزها كثيراً بعد معاضدة إسماعيل باشا والباب العالي لها[(١)].

ولما تم فتح القناة أصبحت من أهم القنوات البحرية في العالم، إذ ربطت بين الشرق والغرب، وقدرت بريطانيا، أهمية القناة، حقق قدرها لإمبراطوريتها وتجارتها، بوصفها أكبر دولة بحرية استعمارية ظهرت في العالم وقتذاك[(٢)].

تمتع السفراء البريطانيون بنفوذ كبير عند السلطان والباب العالي، وكان من مصلحة بريطانيا تأكيد تبعية ولاية مصر للدولة العثمانية هذه الدعامة التي ارتكزت عليها المصالح البريطانية التي نظرت إلى مصر كونها الحلقة الأهم في طريق مواصلات إمبراطوريتها، فقد كان هم البريطانيين مراقبة أحوال مصر ومنع ولاتها من الوقوع تحت طائلة نفوذ أوروبي آخر، وذلك بالتغلغل وفرض نفوذهم على والي مصر[(٣)].

وكان الخديوي إسماعيل من جهته سبّاقاً لتحسين العلاقات مع بريطانيا، كما كان يريدها مع فرنسا، إذ كان يطمح في كسب ود الخصمين اللدودين، خشية أن ينفرد به أحدهما، وتحل الكارثة ببلاده، وكان إسماعيل باشا يحاول استغلال قوة تأثيرهما على السلطان العثماني،

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ص٨٩-٩٠.

(٢) أمين الرافعي، المصدر السابق، ص١٠٧.

(٣) أمين الرافعي، المصدر السابق، ص١٠٤؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص٣.

آملاً في الحصول على الاستقلال، لذلك أبدى حسن نيته تجاه بريطانيا عندما قدم لها كل مساعدة ممكنة في حملتها على الحبشة عام ١٨٦٧م، فقد عرض مساعدة الأسطول المصري لنقل الجنود البريطانيين ومؤنهم دون مقابل، وقدمت الحكومة المصرية التسهيلات كافة، للحملة وأمرت جعفر مظهر باشا حكمدار السودان ١٨٦٦-١٨٧١، بالتنبيه على شيوخ القبائل الواقعة على خط سير الحملة بأن يقدموا للجيش البريطاني المساعدات الممكنة وحمايتهم من هجمات قطاع الطرق[١].

عند قيام الحرب الروسية - العثمانية سنة ١٨٧٧م، كان أمل الخديوي إسماعيل كبيراً بالاستقلال معتمداً في ذلك على مساندة دول أوروبا له لا سيما بريطانيا، متوقعا هزيمة الدولة العثمانية في تلك الحرب، فقد أكد للقنصل البريطاني في مصر (فيفيان) A.Vevian أنه ينضم إلى جانب بريطانيا في حالة قيام حرب بينها وبين روسيا في حالة انضمام بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب وأنه على استعداد لتجهيز بريطانيا بأربعين ألف مقاتل[٢]، فضلاً عن قيامه بمنع وصول السفن الروسية المحملة عبر قناة السويس، إلّا أن الحرب الروسية - العثمانية قد وضعت أوزارها بعد الاستيلاء على مدينة أدرنة الواقعة على الحدود البلغارية وفرض الصلح على العثمانيين بموجب معاهدة سان ستيفانو ٣ آذار/ مارس ١٨٧٨م وبقيت مصر تابعة للنفوذ العثماني، وتحت رحمة النفوذين البريطاني والفرنسي، وتعيش في ضائقة مالية شديدة، ويهدد عرشها مجموعة من الدائنين المرابين تساندهم الدول الكبرى[٣].

(١) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩-١٩١٨م، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٧٩م، ص٣٦٢.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص٤٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص١٩٦.

أدت تجارة الرقيق دوراً مهماً في علاقة إسماعيل ببريطانيا إذ أيقن بأنه إذا أراد منع تجارة الرقيق وجب عليه مد سلطته إلى منابع النيل ومنطقة البحيرات الاستوائية وإلى بحر الغزال ودارفور في عمق السودان، والسيطرة على المنافذ البحرية على البحر الأحمر وساحل الصومال لإيقاف تلك التجارة[١].

استخدم الخديوي إسماعيل ضباطاً بريطانيين كان من بينهم صموئيل بيكر Beaker، تشارلز غوردن في حملاته الاستكشافية لكشف مجاهل إفريقيا وأعالي النيل في محاولة لمد النفوذ المصري إليها، ثم استخدمها في محاربة تجارة الرقيق، وعلى ما يبدو فإن الخديوي إسماعيل أراد بذلك أن يعمل ضمن حدود موازنة القوى التي كان يطمح في تحقيقها لتقوية نفوذه تجاه الدولة العثمانية والدول الأوروبية، فقد استخدم لهذا الغرض ضباطاً من جنسيات متعددة[٢]، وفيما يخص بيكر وغوردن البريطانيين فقد عملا في مصر مدة طويلة، إذ عمل بيكر بعقد لمدة أربع سنوات (١٨٦٩-١٨٧٣م) من أجل إلغاء تجارة الرقيق وضم بلاد حوض النيل إلى مصر، فجهز حملة كبيرة كلفت الحكومة المصرية نحو ثمانمائة ألف جنيه، وبعد أن وفّر لنفسه جميع وسائل الراحة وعلى أعلى مستوى وكانت حملته مؤلفة من (١٧٠٠) رجل و(٣٠) مركباً شراعياً[٣].

---

(١) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص١٦١.

(٢) كان من بينهم الأمريكيون، البريطانيون، وإيطاليون وألمان وفرنسيون، فضلاً عن المصريين للمزيد من التفاصيل، ينظر، رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص١٥٧-١٦١.

(٣) Mekki Shbeika, The indendent Sudan, New York, 1974. p.27.(3)

جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة عمر الإسكندري وسليم حسين، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، (بد.ت)، ص١٦٦.

حقق بيكر للخديوي إسماعيل أحلامه وأصبح الجزء الأكبر من حوض نهر النيل تحت سيطرته، وفتح إقليم خط الاستواء وأصبح بيكر مديراً له إلّا أن الخديوي إسماعيل لم يتمكن من إقامة حكم مستقر هناك بسبب الشدة والقسوة اللتين استخدمهما بيكر ورجاله مع رجال القبائل، لذلك لم يقدم شيئاً لمنع تجارة الرقيق، سوى أنه أنشأ محطات عسكرية عدة كانت تعمل لصالح بريطانيا أكثر مما في صالح مصر، إذ قال بيكرعام ١٨٦٤م «أن المكتشف يفتح الطريق للمستعمر، وأن هذا الأخير بدوره هو الأداة التي يتم بواسطتها نشر المدنية في العالم، أن بريطانيا تملك الوسائل التي تساعد على نشر لواء المدنية، وأن الطبيعة قد رسمت لها مهمة استعمار العالم»[1].

وفي أوائل نيسان/ أبريل ١٨٧٣م انتهت مهمة بيكر بانتهاء عقده ليخلفه في المهمة غوردن وبإيعاز بريطاني أيضاً كسابقة، لأن الاثنين قد عملا لسيدين في آن واحد، فقدما الكثير من الإنجازات والكشوفات الجغرافية للخديوي إسماعيل[2]، ولكن جوهر عملية الكشوفات كان لمد النفوذ البريطاني، إذ لم ينس كلا الرحالتين ولاءه لبلده الأصلي بريطانيا، فدخل غوردن السودان براتب أقل من بيكر، إذ ادعى أنه لا يحب المال، ولكن بسلطات واسعة جداً، وأصبح مديراً لخط الاستواء، وفي عام ١٨٧٥م منحه الخديوي إسماعيل رتبة حكمدار السودان فعمل على طرد جميع موظفي السودان المحليين، من سودانيين ومصريين بحجة كثرة العدد وعدم الامتثال للأوامر، وعين بدلاً عنهم

---

(١) مكي شبيكة، السودان في قرن، ص١٠٣؛ لويس عوض، المصدر السابق، ص٣١٠.

(٢) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٩٢٦م، ص٥١.

أوروبيين[١]، وأوكل إليهم إدارة الأقاليم السودانية وبرواتب عالية جداً، وهدد بالاستقالة إذا لم ينفذ طلبه فوافق الخديوي على طلبه مما زاد من حالة التذمر في السودان[٢].

لقد استخدم البريطانيون أسلوب الشدة والتنكيل بالسكان المحليين، حتى وصل إلى القتل وسلب الأموال بحجة منع تجارة الرقيق، واستخدموا أساليبهم الاستعمارية في تمزيق وحدة السودانيين من خلال التمييز بين قبيلة وأخرى وتفضيل طريقة دينية على أخرى، وتزايد نشاط الإرساليات التبشيرية، التي حظيت بمختلف المساعدات من غوردن، وحتى الزبير رحمة برغم مساندته للحكومة المصرية أصبح شخصاً غير مرغوب فيه من قبل الحكومة وتم احتجازه في القاهرة، ثم أعدم ابنه سليمان الزبير، بأمر من غوردن، وبهذا كان التدخل البريطاني الأوروبي في شؤون مصر والسودان بشكل علني ومكشوف، وكانت حكومة الخديوي في ذلك الوقت تمر بأزمة مالية حادة بسبب عدم قدرتها على تسديد مستحقات القروض المالية الأجنبية[٣].

---

(١) من خطاب غوردن إلى الخديوي إسماعيل في ١٣ أيار/ مايو ١٨٧٨م (خلاصة الأمر يا سيدي، عينا المسؤولين من غير أبناء العرب، ولهذا قررنا تعيين أمين أفندي وكيلاً على خط الاستواء ومسيو جستي على بحر الغزال، ومسيو فريد بك روسيه على دارفور)، ينظر، مكي شبيكة، السودان عبر القرون، ص٢٣٩، للمزيد من التفاصيل، ينظر، عبد اللطيف كريم حمود الزبيدي، التطورات السياسية في القطر السوداني ١٨٨١-١٨٩٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد - ٢٠٠٣م، ص٤١.

(٢) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص٦٤.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص١٤٨؛ صلاح عيسى، الثورة العرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢م، ص٨٨.

بذل الخديوي إسماعيل جهوداً مخلصة للقضاء على الرق بالتعاون مع القوى الأوروبية، كما كانت له رغبة في استكمال وحدة وادي النيل، بفتح الأقاليم السودانية ووقع على معاهدة إلغاء الرق بين مصر وبريطانيا عام ١٨٧٧م مما كان يدل على رغبة الخديوي إسماعيل في القضاء على الرق والنحاسة [(١)]، الا ان الأسلوب الذي اتبعه الأوروبيون في منع تجارة الرقيق كان الدافع الأساسي منه هو الإيقاع بالحكومة المصرية، إذ اتسمت عمليات المنع بالعنف والوحشية، بحيث نعت الناس، القائمين بها بالكفار مما جعل رجال الدين والمشايخ يقفون بالضد منها، وهكذا حولت بريطانيا ولاء الناس للحكومة المصرية، إلى حالة من البغضاء والفتنة، كانت مقدمات لثورات شعبية عديدة[(٢)].

زاد النفوذ البريطاني في مصر بعد شراء الحكومة البريطانية لأسهم قناة السويس من الخديوي إسماعيل والتي وصلت إلى (١٧٦) ألف سهم، وبطريقة أقرب إلى القرصنة منها إلى صفقة شراء أسهم القناة، ففي عام ١٨٧٥م وعندما كانت الأزمة المالية على أشدها، طرح الخديوي إسماعيل أسهم القناة، ضماناً لقرض مالي، فكوّن بعض الماليين الفرنسيين اتحاداً في باريس لتوفير المال المطلوب لشراء الصفقة[(٣)]، عندما كانت الحكومة الفرنسية في وضع سياسي غير مستقر بسبب التهديدات المتبادلة مع ألمانيا، وبينما كانت المفاوضات جارية بين الخديوي إسماعيل وجمعية

---

(١) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص١٣٣.

(٢) كان لتعيين الأوروبيين في مناصب إدارة الأقاليم وسوء معاملة الناس أدت إلى سخط الشعب والقيام بثورات داخلية منها ثورة سليمان بن الزبير في عام ١٨٧٩م، ثم ثورة السلطان هارون بن سيف الدين سلطان دارفور وثورة ضباحي أحد قادة الزبير في كردفان، إلّا أن هذه الثورات لم تنجح وأخمدت بكل قسوة، ينظر، شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، ص١٦٥.

(٣) أمين الرافعي، مفاوضات الإنجليز، ص٩٢-٩٣.

عمومية تمثل اتحاد الماليين الفرنسيين، انتقلت أخبار المفاوضات إلى لندن مما أثار موجة من الاحتجاج بين أوساط الحكومة البريطانية، خشية وقوع جميع أسهم القناة في يد الفرنسيين[١].

على الرغم من أن بريطانيا كانت أكبر المستفيدين من القناة، وأن حكومة فرنسا لا تقدم على عمل من شأنه إغضاب بريطانيا في الوقت الذي هي بحاجة إلى مساندتها في أزمتها مع ألمانيا، ولهذا توقفت المفاوضات التي كانت جارية بين الخديوي إسماعيل والجمعية العمومية الفرنسية[٢].

وجد دزرائيلي Deasraely[٣] رئيس الوزراء البريطاني، الفرصة سانحة، لخطف الصفقة وعلى مسؤوليته الخاصة دون عرض الموضوع على مجلس العموم البريطاني، فحصل على مبلغ الشراء من مصرف روتشلد Rotsheaid على (٤ ملايين) جنيه استرليني[٤]، وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٨٧٥م، وقع عقد الشراء مع الخديوي إسماعيل،

---

(١) وثائق وزارة الخارجية الفرنسية: إنجلترا، ج ١٧٧/٧٧ من جلفار إلى ديكاز في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٥م، نقلاً عن أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٣) ولد في لندن سنة ١٨٠٤م، من أصل يهودي إيطالي، قرر دزرائيلي سنة ١٨٣١م، دخل الحياة السياسية فأصبح سنة ١٨٣٧م عضواً في حزب المحافظين في مجلس العموم البريطاني، ثم عمل وزيراً للخزانة في وزارة اللورد دربي (١٨٥٢م)، أصبح رئيساً للوزراء لمرتين الأولى عام (١٨٦٨م) ثم بين ١٨٧٤-١٨٨٠م، توفي سنة ١٨٨١م للمزيد من التفاصيل، ينظر، أندريه مورا؛ بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا، سيرة دزرائيلي، ترجمة هنري نعمان، المنشورات العربية، ١٩٦٩م، ص١٤٦.

(٤) William. Rpolk, states and Arab world, p.91.

لشراء أسهم مصر في القناة السويس والبالغة (١٧٦) ألف سهم، من أصل أربعمائة ألف سهم موزعة على مجموعة مساحين كان لمصر الحصة الأكبر من الأسهم، لتصبح بريطانيا بهذه الصفقة من أكبر المساهمين في القناة، التي لم تكن تشكل فائدة للمصريين، إذ إنها كانت مرهونة لغاية سنة ١٨٩٥م لشركة القناة بناء على تحكيم نابليون الثالث[١].

وبهذا تكون بريطانيا قد وضعت أكبر حلقاتها في مشروعها الاستعماري الذي انتهجته في مصر لغرض تكبيل سياسة الحكومة المصرية، وقد وضعت أساساً قوياً وبمسوغات قانونية، لوضع نهجها الاستعماري موضع التنفيذ في مصر، لا سيما وأنها قد شغلت أصدقائها الخصوم بمشاكلهم الداخلية أو مع بعضهم البعض إذ كان الصراع الأوروبي على أشده بين الفرنسيين والألمان من جهة، والروس والدولة العثمانية التي كانت برفقتها الأخير من جهة أخرى، وبريطانيا وسط الجميع تدير دفة اللعبة الاستعمارية بما كان يحقق لها مصالحها[٢]. كان شراء بريطانيا لأسهم الحكومة المصرية من القناة بداية النهاية لحكم الخديوي إسماعيل بعد ما شغل التدخل الأجنبي في مصر جميع مفاصل الحياة العامة في مصر.

---

(١) عبد العزيز محمد الشناوي، ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس، ص١٤٧.

(٢) محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، ص٥٩-٦٠؛ أندريه مورا، دزرائيلي، منشورات الشركة الشرقية للطباعة والإعلان المحدودة، بغداد، (د.ت)، ص٣٤.

٤ التدخل الأجنبي:

اعتزم الخديوي إعادة تنظيم شؤون مصر المالية، لاستعادة الثقة بحكومته ومن ثم الحصول على قروض جديدة من المصارف البريطانية، وأعلن قبوله بإخضاع المالية المصرية للإرشاد البريطاني[(١)]، فأرسل طلباً إلى الحكومة البريطانية بعد بيع أسهم القناة لها، للمساعدة بإرسال موظفين ينظمون صادرات الدولة ووارداتها ويعملون بإمرة وزير المالية المصري، فأرسل دزرائيلي بعثة مؤلفة من خمسة موظفين برئاسة المستر كيف Cave أحد خبراء بريطانيا الاقتصاديين لتقديم النصح والإرشاد للحكومة المصرية[(٢)].

اعتقد الخديوي إسماعيل أن لجنة كيف ستقيم المالية المصرية في ضوء البيانات الغير دقيقة التي ستحصل عليها من المصريين، ثم تقدم تقريراً يرضي الخديوي إسماعيل، وربما أن الخديوي كان قد نسي أن أكثر دائنيه كانوا من الجنسية البريطانية[(٣)].

شخص تقرير لجنة كيف أسباب التدهور المالي لمصر، بالاتفاق البذخ والإسراف الزائد في تقليد الحضارة الأوروبية والإخلال بالموارد المصرية نتيجة الامتيازات الممنوحة للأجانب[(٤)].

---

(١) نصير خير الله محمد جاسم التكريتي، التغلغل الأجنبي في مصر (١٨٦٣-١٨٧٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥م، ص١٠٩.

(٢) ألفريد سكاون بلنت، التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، مراجعة محمد عبدة، القاهرة، (د.ت)، ص٢٢.

(٣) سير ريد بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢م، ترجمة أحمد سلمان، مطبعة الرابطة بغداد، ١٩٥٦م، ص٥٠؛ صلاح عيسى الثورة العربية، ص٨٩.

(٤) ثيودور روذستين، المصدر السابق، ص٦٩.

كان إيفاد بريطانيا لبعثة اقتصادية إلى مصر والتي تزامنت مع شرائها لأسهم قناة السويس، يعني عملياً توسعاً كبيراً لنفوذها هناك، وهذا ما أثار فرنسا التي أرسلت على وجه السرعة مسيو فلليه (Villet)، وكان خبيراً اقتصادياً يعمل في وزارة المالية الفرنسية لمساعدة الحكومة المصرية، دون أن تطلب ذلك، على تنظيم إدارتها المالية وفعلاً قدم الفرنسي تقريراً مالياً استحسنه الخديوي ورحب به، إذ عده مناسباً لمالية مصر، وهذا ما أثار حفيظة بريطانيا التي استاءت جداً من الخديوي لقبوله المشروع الفرنسي[١].

بعد قبول الخديوي إسماعيل بمشروع المسيو فلليه، سارعت الحكومة البريطانية إلى طمأنة الخديوي بعدم نشر التقرير الذي وضعته بعثة كيف، ولكن أصبح هذا التقرير ورقة ضغط على الخديوي، تلوح بريطانيا بنشره عند الحاجة، فاحتج الخديوي عليها، متذرعاً بأن المعلومات التي حصلت عليها بعثة كيف كانت سرية[٢].

تظاهرت الحكومة البريطانية بقبول احتجاج الخديوي إسماعيل، ولكنها، أوعزت إلى أحد نواب مجلس العموم البريطاني، بأن يسأل في إحدى جلسات المجلس، عن موعد نشر تقرير لجنة كيف، فلما طرح السؤال، أجاب دزرائيلي بأنه لا يمانع في نشره ولكن الخديوي إسماعيل هو المعترض على ذلك وكانت لهذه الإجابة الوقع السيء على أسواق السندات المصرية التي تدهورت تدهوراً فضيعاً، عندها وافق الخديوي إسماعيل على نشر التقرير، عندما قال: «لقد حفروا لي القبر»[٣].

---

(١) أحمد أحمد الحتة، المصدر السابق، ص٣٧٣.

(٢) ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٢٤.

(٣) ثيودور روذستين، المصدر السابق، ص٧٠؛ ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٢٤.

اقترحت الحكومة الفرنسية على الخديوي إسماعيل إنشاء صندوق الدين العمومي وهو إدارة خاصة تحت إشراف لجنة من مندوبي الدول الدائنة، مهمتها القيام بتحصيل جزء معين من واردات الحكومة المصرية ودفع أقساط الديون منه، وقد وافق الخديوي على ذلك رغم اعترافه بأن المشروع فيه تقييد كبير لسلطته، إذ كانت إدارة الصندوق تتألف من أجانب يوافق الخديوي على تعيينهم بعد أن ترشحهم حكوماتهم(١)، كان إنشاء الصندوق يعني إنشاء سلطة أجنبية تعمل إلى جانب سلطة الحكومة ولها تأثير واضح عليها، إذ أشار أحد بنود إنشاء الصندوق، إلى أن الموظفين الذين يتولون تحصيل الإيرادات، يوردوا ما يحصلونه للصندوق لا لوزارة المالية، وأن الخلاف الذي ينشأ بين الحكومة وهيئة الصندوق يرفع إلى المحاكم المختلطة، وكان ذلك انتهاكاً كبيراً لسلطة الحكومة المصرية، إذ أصبحت هنالك سلطة أخرى تعمل معها في الميدان نفسه وبإمكانها مقاضاتها أيضاً(٢)، ولكن بريطانيا رفضت فكرة إنشاء صندوق الدين لأنها كانت تسعى لإجبار الخديوي إسماعيل على القبول بحمايتها(٣).

قدرت الإيرادات المخصصة للصندوق، فكان مجموعها (٤١١.٦٧٤.٦) جنيهاً من دخل الحكومة المصرية، الذي كان يتراوح بين تسع ملايين وتسع ملايين ونصف المليون جنيهاً(٤).

وكانت بريطانيا تهدف إلى وضع نظام جديد تستطيع من خلاله

---

(١) ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٢٥؛ نصير خير الله محمد جاسم التكريتي، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص٣١١.

(٣) رجب حراز، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث، ١٥١٧-١٨٨٢م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٠م، ص٢٧٦.

(٤) ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٢٦.

التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية، فأقنعت فرنسا على تعيين مراقبين أوروبيين، يراقب أحدهما دخل الحكومة، بينما يراقب الثاني مصر وفاتها، وتستطيع من خلالهما فرض الرقابة على مالية مصر[١].

تقرر وتنفيذاً للاتفاق الفرنسي - البريطاني الجديد إيفاد مندوبين هما غوشن Goshen، عضو البرلمان البريطاني، مساهم في مصرف فرهلنج أحد المصارف التي أقرضت الخديوي إسماعيل ديونه الأولى والثاني جوبير Joubert ممثل مجموعة الدائنين الفرنسيين[٢].

اقترح المندوبان إنشاء نظام المراقبة الثنائية على المالية المصرية، يقوم على تعيين مراقبين عامين من غير هيئة الصندوق لمراقبة الإيرادات والمصروفات ويشاركان في إعداد الميزانية العامة للدولة، على أن يسلم المراقبان الإيرادات إلى لجنة الدين العام فتضع اللجنة ما كان مخصصاً من تلك الإيرادات لخدمة الديون في مصارف داخل بريطانيا وفرنسا[٣].

طبقت اقتراحات المندوبين وازدادت المالية المصرية ارتباكاً، لشدة العجز المالي الذي حصل، مما أدى إلى اتفاق المندوبين وأعضاء صندوق الدين على مطالبة الخديوي إسماعيل بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص الشؤون المالية للحكومة المصرية، مما عده اعتداءً صريحاً على استقلال مصر وتدخلاً واضحاً في شؤونها الداخلية، وتحت ضغط الحكومات الأوروبية وافق الخديوي إسماعيل وأصدر مرسوماً في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٧٨م قضى بتأليف لجنة التحقيق العليا الأوروبية لتقييم مالية مصر[٤].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، ص٦٩.

(٢) جون مارلو، المصدر السابق، ص١١٣.

(٣) ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٢٧.

(٤) أحمد أحمد الحنة، تاريخ مصر الاقتصادي، ص٣٧٨.

تألفت لجنة التحقيق من فردناند ديلبس رئيساً وريفرز ولسن (Rivers Wilson) البريطاني ورياض باشا وكيلين للرئيس وعضوية الفرنسي دي بلنير والإيطالي رافللي والنمساوي بيرنج والبريطاني دي كريمر، فقدمت اللجنة تقريراً مبدئياً عن مالية مصر، شرحت فيه الوضع المتردي وبين عيوب الميزانية المالية، وقدمت اقتراحها لإصلاح المالية ورأت اللجنة أن يتنازل الخديوي إسماعيل عن أملاكه الخاصة وأملاك عائلته لصالح ميزانية المالية لسد عجزها، ولم يتردد الخديوي إسماعيل بالموافقة على ذلك إنقاذاً لسمعته وسمعة مصر في المحافل الدولية، ولكي ينهي بالموافقة المسالة بسرعة ويتجنب الضغوط السياسية والشخصية التي كان من الممكن أن يتعرض لها من بريطانيا وفرنسا، كما اقترحوا أن يتنازل الخديوي عن سلطته المطلقة وذلك بتأليف وزارة تكون مسؤولة عن الحكم فوافق أيضاً[١].

أصدر الخديوي إسماعيل في ٢٨ آب/ أغسطس ١٨٧٨م، أمره ذائع الصيت بإنشاء مجلس الوزراء خوله فيه مسؤولية الحكم في البلاد، وعهد إلى نوبار باشا بتأليف الوزارة الأولى وأوصى أن يتم العمل الحكومي على القواعد الأوروبية في الحكم، وأن مجلس الوزراء هيئة مستقلة عن ولي الأمر، اشترك في هذه الوزارة وزيران أوروبيان هما ريفرز ولسن وعين وزيراً للمالية والثاني دي بلنير الذي أصبح وزيراً للأشغال ولم تكن مهمة فأبدى الفرنسيون عدم رضاهم إذ رأوا أن ذلك التعيين لا يتناسب مع كرامتهم ومجد أمتهم، فضمت إلى الوزارة مصالح أخرى كسكك الحديد والبريد وغيرها لتصبح ذات أهمية كبرى، وإرضاء لغرور فرنسا[٢].

---

(١) ب.ج الجود، مصر، ترجمة راشد البراوي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، (د.ت)، ص٨٨؛ ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٢٩.

(٢) أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادي، ص٢٧٩؛ محمد فؤاد شكري =

وهكذا أخضعت الحكومة المصرية لنفوذ ممثلي بريطانيا وفرنسا، ففرضت السيطرة على شؤونها الداخلية، وارتكبت الوزارة أخطاء بحق الموظفين المحليين الذين استبدلهم بالأوروبيين، وبرواتب ضخمة، كانوا يتقاضونها والبلاد ترزح تحت رحمة الدائنين، مما أثار مختلف فئات الشعب المصري ضدها[١].

تقدمت الحكومتان الإيطالية والنمساوية بعد ما لمستا التقاسم البريطاني - الفرنسي لمصر بطلب لتخصيص وزارة لكل منهما، إذ طلبت إيطاليا وزارة العدل لنفسها، وطلبت النمسا وزارة المعارف، وما كان الوضع في مصر يتحمل هذا العدد من الوزراء الأوروبيين، فاسترضتهما بريطانيا وفرنسا بتعيين إيطاليا مراقباً عاماً للحسابات، ونمساوياً مساعداً لوزير المالية، وبذلك فقدت الحكومة المصرية وجودها، وأصبحت أموالها نهبا تقاسمته الدول الأوروبية[٢].

حاول الخديوي إسماعيل فعل شيء لاستعادة هيبته فأقدم على إقالة وزارة نوبار باشا التي عرفت باسم الوزارة الأوروبية مستفيداً من حالة المد الشعبي الذي جسده مجلس النواب، الذي عضد الخديوي وطالب الوزارة بمناقشة الميزانية المالية التي لم تعرض على مجلس شورى النواب[٣].

= وآخرون، نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة القاهرة، (بد.ت)، ص٢٥.

(١) جون مارلو، المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٦؛ زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٦٨م، ص٣٣٤.

(٢) ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٦؛ نصير خير الله محمد جاسم التكريتي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٣) C. De Freycinet, Queston Degypte, calman - cery, Editeur paris - 1904, p174.

قابلت حكومات الدول الأوروبية لا سيما حكومتي بريطانيا وفرنسا، إقالة الوزارة بالاستياء وأجبرتا الخديوي إسماعيل على عدم حضور جلسات مجلس الوزراء، وتعيين محمد توفيق(١) ولي العهد رئيساً للوزراء(٢)، ثم منحتا الوزيرين الأوروبيين حق معارضة كل ما كان يرونه غير ملائم لمصالح بلديهما، وقد شكلت الوزارة الثانية الأوربية في ٢٢مارس سنة ١٨٧٩، ولكن بعد مرور اقل من شهر وبمساندة الحركة الوطنية المصرية التي ساندت الخديوي لاسترداد السيادة الوطنية، وإيقاف التدخل الأجنبي الذي سببته الأزمة المالية، أقال الخديوي إسماعيل الوزارة الأوروبية الثانية في ٧ نيسان/ أبريل ١٨٧٩م، وشكل حكومة وطنية برئاسة محمد شريف باشا كما مر معنا سابقاً كانت مهمتها الأساسية وضع الدستور لإقرار مبدأ المسؤولية أمام مجلس شورى النواب(٣).

انتهز الخديوي إسماعيل فرصة معاضدة مجلس شورى النواب، والوزارة الوطنية، وعزم على التخلص نهائياً من الوصايا الدولية التي فرضت التدخل الأجنبي، والتخلص من النفوذ البريطاني - الفرنسي، وسعى إلى تفادي رد فعل الدولتين تجاه تحجيم التدخل الأجنبي، وذلك عن طريق الدعوة بالمحافظة على مصالح أصحاب الديون الّذين كان

---

(١) نجل الخديوي إسماعيل وولي عهده، ولد عام ١٨٥٢م، تعلم فن الإدارة السياسية في كنف أبيه وتقلد عدة مناصب منها كوزارة الداخلية، والأشغال العمومية ثم رئاسة الوزراء، خلف أبوه عام ١٨٧٩م وحكم لمدة ١٣ عام إذ توفي في عام ١٨٩٢م، إثر مرض مفاجئ، ينظر، الياس خورة، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي، ص٩٦؛ جون مارلو، المصدر السابق، ص٣٥٠.

(٣) جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب في مصر، ص٣٥-٣٦.

أكثرهم من رعاياهما[١]، وطلبت الحكومة الفرنسية من قنصلها العام في مصر المسيو تريكو (Tricou) إبلاغ الخديوي إسماعيل أنها تعد عمله (نقصاً متعمداً في الرعاية الواجبة لفرنسا وبريطانيا وأن فرنسا وبريطانيا تحتفظان بحرية تامة في تقدير الحالة، وفي العمل على رعاية مصالح رعاياها، ثم البحث عن أفضل الوسائل التي تضمن لمصر حكومة صالحة)[٢].

كان هذا تهديداً صريحاً للخديوي إسماعيل الذي نفد صبره لما تحمل من ذل بسبب التدخل الأجنبي، فرد على تصريح الحكومة الفرنسية بالقول لقنصلها العام (أن الحالة التي صار إليها الرأي العام المصري لا تسمح بعودة الوزيرين الأوروبيين إلى الوزارة)[٣].

وجدت فرنسا أن السبيل الوحيد لإيقاف مسعى الخديوي إسماعيل في التحرر من النفوذ الأجنبي، واسترجاع نفوذها في إقالة الخديوي إسماعيل نفسه عكس بريطانيا التي وجدت أن من مصلحتها بقاء الخديوي إسماعيل على عرشه لأنها كانت تملك نفوذاً متفوقاً في البلاد، وأن الخديوي أظهر انحيازاً واضحاً لها منذ ظهور الأزمة المالية، وهذا كان من شأنه أن يكفل لها علو كعب نفوذها في مصر، كان هذا الانحياز لبريطانيا، السبب الحقيقي في إصرار فرنسا على خلع الخديوي إسماعيل[٤].

---

(١) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، ص١٥٥.

(٢) ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٣٨.

(٣) نقلاً عن جون مارلو، المصدر السابق، ص٣٥١.

(٤) صالح رمضان محمود، الصراع الإنكليزي الفرنسي، ص٩٢؛ محمد مصطفى صفوت، موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦-١٩١٤م، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٤٨م، ص٨.

٥ نهاية حكمه ووفاته:

أدرك الخديوي إسماعيل خطورة الموقف إزاء الإصرار الفرنسي على خلعه فبذل ما في وسعه لنيل تأييد السلطان والصدر الأعظم خير الدين باشا وهو في حالة يأس، فأرسل مذكرة إلى ممثله في إسطنبول أبراهام بك[١]، في الأول من أيار/ مايو ١٨٧٩م، لعرضها على الصدر الأعظم، بين فيها جميع الحجج التي أوضحت حجم التدخل البريطاني والفرنسي، من خلال الوزيرين ولجان المالية، وأكد على انصراف الوزراء الأوروبيين (ولسن، ودي بلنير) إلى العمل السياسي بدلاً من العمل الإداري ومحاولاتهما عزله عن الحكم، فضلاً عن إخراجهما لمن يملك الخبرة والنفوذ من المصريين من دوائر الحكومة المصرية وأهانا الشعب، برفضهما لبس الزي الوطني المصري، وقد قلدهما جميع الموظفين الأجانب في دوائرهما دون دفع رواتبهم المتأخرة وغير ذلك[٢].

أثنى الصدر الأعظم على الخديوي إسماعيل لحله الوزارة الأوروبية، لما فيها من اغتصاب لسلطة الوالي، ووافق على النظام الذي أقامه لأنه كان يحافظ على مستقبل البلاد، وشدد على بذل كل الجهود للمحافظة عليه، وأعلن تأييد الحكومة العثمانية له إلى النهاية فاطمأن الأخير على موافقة الصدارة العظمى على الترتيبات التي اتخذها[٣].

---

(١) كان أبراهام صهراً لنوبار باشا وهو أرمني أرسله الخديوي، كمبعوث دائم كي يستطيع أن يبرر سلوكه للسلطان ويستميله إلى حقه، عندما تدعو الضرورة لذلك عن طريق الرشاوي، ينظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا، ص١٩٥؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص١٠٤.

(٢) بيير كرابتش، المصدر السابق، ص٢٥١؛ نصير خير الله محمد جاسم التكريتي، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٣) محفوظات عابدين/ ملف أبراهام ١٨٧٩م، نقلاً عن بيير كرابتش، ص٢٥٢.

وبينما كان الخديوي إسماعيل يبذل جهده لكسب تأييد السلطان عبد الحميد الثاني كانت فرنسا وبريطانيا تعملان بجد ونشاط من أجل خلعه، وفعلاً أبلغتا الخديوي رسمياً بوجوب التنازل عن العرش، ومغادرة البلاد، وسوف تضمن الدولتان مخصصات مالية كافية، ووعدتاه بعدم حدوث خلل في نظام وراثة العرش، إذ ينتقل إلى الأمير توفيق وإذا رفض التنحي، فانهما يحيلان ذلك إلى السلطان وستكونان بحل عن وعدهما بالمخصصات ووراثة العرش[١].

أعلن الخديوي أنه يوافق على التخلي عن عرشه لكنه طلب من قنصلي الدولتين مهلة رفع الأمر إلى السلطان، وأنه سيوافيهما حين وصول رد السلطان وزاد على ذلك بأنه غير قادر على التخلي عن الحكم بغير أمر من السلطان[٢]، مما أغضب القنصل الفرنسي الذي كان فظاً مع الخديوي إسماعيل في لهجته إذ قال له: «منذ متى وأنت تعمل حساباً للسلطان»[٣]، وبعد يومين أي في يوم ٢٢ حزيران/ يونيو، توالت دعوات قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا على الخديوي إسماعيل بالتنازل دون انتظار القرار السلطاني، ووعدوه بالمخصصات وخلافة ولده له، وهددوه في حالة الرفض، باستقدام عمه حليم ليخلفه، وبإرساله إلى الخارج من دون أموال[٤].

وبينما كان الممثلون السياسيون، يلحون وبأساليب غير لائقة لإجبار الخديوي على التنازل، كان هو على اتصال دائم بأبراهام في ٢٣ حزيران/ يونيو وصلت إلى الخديوي برقية من أبراهام بك، مفادها أن السلطان

(١) محفوظات عابدين/ ملف أبراهام ١٨٧٩م، المصدر نفسه، ص٢٥٣.
(٢) صالح رمضان محمود، الصراع الإنجليزي الفرنسي، ص٩٣.
(٣) محفوظات المفوضية الأميركية بالقاهرة مجلد١٥، نقلاً عن بيير كرابتش، ص٢٥٤.
(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية، ص١٠١.

حريص على أن لا يقع شيء مكروه للخديوي، وأن عليه دفع اقتراحات الدول الأوروبية له شخصياً وأن يتذرع بأنه ينتظر رد السلطان في الأمر، وهذه الطريقة الوحيدة لإيقاف مضايقاتهم له[١].

ثم وردت إلى الخديوي إسماعيل برقية من أبراهام بك يبلغه بأن مجلس الوزراء العثماني عقد اجتماعاً للنظر في أمره، وأنه يعتقد أن السلطان سيحتج على موقف الدول الكبرى، لأن فيه خرقاً لحقوق السلطان، ثم برقية ثالثة تشير أن الحكومة العثمانية تقدمت باحتجاج إلى بريطانيا وفرنسا، ثم برقية أخرى أشار فيها، أن السفير الروسي لوبانوف، أسر إلى أبراهام، أن روسيا لا توافق على ما كانت تريده بريطانيا وفرنسا وهذا ما جعل الخديوي يشعر بالاطمئنان على عرشه[٢].

وبينما الأحداث كانت تتسارع وصلت إلى السلطان عبد الحميد شائعة في ٢٣ حزيران/ يونيو مفادها أن الخديوي قد تنازل عن العرش، فأراد السلطان تكذيبها، وبينما كانت الإشاعة تسري في إسطنبول، وصلت إلى أبراهام برقية من الخديوي إسماعيل، يعلمه فيها بأن قناصل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، أيقظوه من نومه الساعة الثالثة بعد منتصف الليل ليخبروه بأنهم قد استلموا برقية من إسطنبول مفادها أن مجلس الوزراء قرر سحب فرمان ١٨٧٣م وعين حليم خديوي جديد على مصر، وقد وافق السلطان على ذلك، وجاءت تلك البرقية رداً على الإشاعة، وأن الخديوي ما زال على عرشه[٣].

---

(١) بيير كرابتش، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٢) محفوظات عابدين، القاهرة ملف أبراهام ١٨٧٩م، نقلاً عن بيير كرابتش، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٣) ألبرت مارمان، مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة ١٩٦٤م، ص٢٤٦.



السلطان عبد الحميد الثاني

وفي ٢٦ حزيران/ يونيو أرسل أبراهام بك، إلى الخديوي إسماعيل الرد التالي: (فوض لي جلالة السلطان أن أبرق إلى سموكم بأن بيان قنصلي بريطانيا وفرنسا غير صحيح بتاتاً)[١].

تتابعت الأحداث بسرعة، ولم تدع مجالاً لإرسال معلومات جديدة ويبدو أن السلطان عبد الحميد تداعت مواقفه أمام ضغط الدول الكبرى التي أعلنت عزمها على خلع الخديوي إسماعيل علانية، فاستأثر السلطان بأمر الخلع لنفسه، خشية أن يتم خلع الخديوي إسماعيل من قبل الدول الكبرى بالقوة، فأمر بخلع الخديوي إسماعيل وتنصيب محمد توفيق خديوي لمصر وذلك استجابة لطلب الدول الكبرى، فأرسل الصدر

(١) محفوظات عابدين/ ملف أبراهام ١٨٧٩م، نقلاً عن بيير كرابتش، ص٢٥٦.

الأعظم برقية بذلك إلى كل من إسماعيل وتوفيق، وأطلقت مدافع القلعة نيرانها إيذاناً بارتقاء توفيق لعرش مصر[١].

لم يبق للخديوي مكاناً في مصر، فقرر أن يطلب مقراً له في نابولي فوضع ملك إيطاليا همبرت الأول (١٨٧٨-١٨٩٠م) تحت تصرفه مقاماً مناسباً، فغادر القاهرة في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٨٧٩م إلى الإسكندرية، وكانت رغبته أن لا يودع رسمياً، ولكن الجماهير الغفيرة اجتمعت لوداعه، فألقى بعض الكلمات على الحاضرين منها: «أنه عند مغادرته لمصر يسلم ابنه الخديوي لعنايتهم» وكان الوداع مشهداً مؤثراً أغرق عيون الحاضرين دمعاً[٢].

لم يكن مشهد تبديل الحكومة مفرحاً، بل على العكس، أثار لدى الناس، مظاهر العطف والاحترام لحاكمهم المخلوع، نقيضاً للعادة الشرقية المتعارف عليها في مثل هذه المناسبات، إذ يترك المخلوع لمصيره، ولكن مع الخديوي إسماعيل كان الموقف مختلفاً، إذ رأى الشعب أن حاكمهم كان ضحية مؤامرة فرنسية أولاً ثم بريطانية[٣]، فشارك الشعب المصري حاكمهم وجدانياً في محنته، وقد تجسد ذلك خلال الأيام الأربعة التي قضاها الخديوي المخلوع في قصر عابدين قرر بعدها أن يغادر إلى جزيرة نابولي الإيطالية، حيث بقي الخديوي إسماعيل في نابولي حتى عام ١٨٨٨م، سمح له السلطان عبد الحميد الثاني بعدها بالبقاء في إسطنبول[٤]، التي كانت من أمانيه الكبيرة، بعد مصر فاستمر في

(١) أحمد أحمد الحتة تاريخ مصر الاقتصادي، ٣٨٦؛ ألفريد سكاون بلنت، المصدر السابق، ص٣٩؛ زاهية قدورة، المصدر السابق، ص٣٣٤.

(٢) بيير كرابتش، المصدر السابق، ٢٥٧؛ ألبرت مارمان، المصدر السابق، ص٢٥٩.

(٣) ألبرت مارمان، المصدر السابق، ص٢٥٨.

(٤) ما أن نزل في قصره الفخم حتى سلط عليه السلطان عبد الحميد مجموعة من =

منفاه حتى وفاته في ٢ آذار/ مارس ١٨٩٥م، وله من العمر خمس وستون سنة، فنقل جثمانه إلى مصر، إذ دفن في مسجد الرفاعي وسط تشييع كبير حضره خديوي مصر عباس الثاني (١٨٩٢-١٩١٤م) والأمراء وعموم كبار الدولة[١].



الخديوي إسماعيل في أيامه الأخيرة سنة ١٨٩٥م

= الجواسيس الذي عدوا عليه حركاته، فشعر في ضيق كبير، وكأنه في سجن مسور بالذهب ينظر، الياس الأيوبي، المصدر السابق، الجزء الثاني ص٥٢٥.

(١) بيير كرابتش، المصدر السابق، ص٢٥٨.

الخاتمة

كان إسماعيل باشا في (٣٣) من عمره عندما تولى حكم مصر، كان يتقن اللغات العربية والتركية والفرنسية، أراد منذ اليوم الأول لتوليه الحكم أن يطبع بلاده بطابع الحضارة التي شاهدها في بلاد أوروبا أثناء مدة دراسته فيها، وللأخذ عن نظمها ومعالمها، فخطا فيما كان ينشده من إصلاح شامل، خطوات سريعة متلاحقة، ما كانت موارد البلاد المادية والمعنوية تسايره فيها فكان التعثر، وكان اختلال التوازن الذي فتح باب التدخل الأجنبي في شؤونه والذي هدد استقلاله الذي جاهد من أجله وبذل في سبيله التضحيات الكبيرة.

أراد الخديوي إسماعيل أن ينشئ مصر نشأة جديدة، إذ وجد مصر وقد امتدت إليها ألسنة النقد يلذعها به العالم الحديث، لأنها تشجع النخاسة ولا تضرب على أيدي المتاجرين بها، كما وجد الجهود التي بذلها جده محمد علي باشا في سبيل إنشاء الدولة المصرية قد انتهت إلى نتيجة سياسية قاسية فرضتها عليه الدول الاستعمارية عام ١٨٤٠م، فقد كانت الدولة العثمانية تعد مصر ولاية من ولاياتها ووجد النظام القضائي في حالة يرثى لها من الفوضى والاستهتار بحقوق الأهالي، بل بكرامة البلاد نفسها ووجد الزراعة متأخرة والصناعة متخلفة وتعاني البلاد من حالة تأخر تام لا سيما التعليم، فأعلن للناس يوم توليه، برنامج خطته

الذي لخصه في **خمسة شؤون أساسية**: **أولها** رفع السخرة وتوسيع دائرة الزراعة والصناعة والتجارة ونشر التعليم العام وترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته، وإجراء الإصلاح القضائي.

ووفى الخديوي إسماعيل بما التزم به، فرفع السخرة، وتولت حكومته القيام بمنشآت عامة واسعة النطاق في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة، أما النهضة الفكرية فقد اهتم الخديوي إسماعيل بالتعليم لذاته، والاستنارة لقيمتها وكان في سياسته التعليمية سمحاً سخياً لأقصى حدود السخاء والبذل، فلقد أنشئ في عهده ٤٨١٧ مدرسة من مدارس التعليم العام، وكان عدد المدارس قبل ذلك ١٨٥ فقط، وفي الوقت الذي كان يشغل فيه بالإصلاح الداخلي، لم يغفل عن متابعة السعي بوساطة رجاله المختارين لدى الدولة العثمانية والدول الأجنبية الكبرى - سعياً دام طوال حكمه القصير الأمد للحصول على الامتيازات في نظام التورات الجديد، والتخفيف والتخلص من قيود السيادة العثمانية أو للوصول من جهة أخرى إلى التخلص من فوضى النظام القضائي الذي فرضته أوروبا على مصر، فسعى إلى المحاكم المختلطة التي تعد بالنسبة إلى من سبقه رقياً كبيراً وعاملاً حاسماً من عوامل التقدم السياسي والاقتصادي.

ما كان الخديوي إسماعيل متهاوناً في معالجة أي شأن من الشؤون، في الزمن القصير الذي حظى به بالحكم، ولم تكن موارد البلاد المصرية لتسعفه في تغطية نفقات تلك المشاريع الكبيرة، فوجد نفسه مضطراً للسعي وراء موارد أخرى، تأتي من الخارج في زمن كانت فيه حركة رؤوس الأموال في أوروبا تتجه نحو الاستثمار الخارجي وكانت الدول الأوروبية، لا سيما الاستعمارية تشجع مواطنيها نحو الاستثمار الخارجي، فوجد الخديوي إسماعيل الفرصة سانحة للاقتراض، لإكمال مشاريعه الإصلاحية، ومعروف أن هذه القروض هي مما تلجأ إليه الكثير

من الحكومات التي توازن بين الحاجة إلى الإصلاح والمقدرة على الوفاء، وتقدر ما ينتج عن كل إصلاح من موارد جديدة، والواقع أن تحسين النظام القضائي والإداري وزيادة مياه الري وإيجاد المواصلات الحديدية وإنشاء الموانئ وتوسع التجارة وإدخال الصناعة وتطوير الزراعة، زادت في موارد البلاد، وفي مبادلاتها التجارية والمالية، فقد كان دخل الحكومة السنوي عند تولي إسماعيل العرش أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات، فوصل إلى تسعة ملايين أواخر أيام حكمه، وزادت الواردات من مليون وثمنمائة ألف إلى ما يقرب الستة ملايين، وبلغت الصادرات خمسة عشر مليوناً تقريباً بعد أن كانت لا تزيد عن الأربعة ملايين، وهذا يدل على أن اتفاق الخديوي إسماعيل كان في مشاريع إنتاجية، أي أنها كانت مما ينتظر نمو المنشآت وتوالي أعمال الإصلاح، أن تواجه أعباء الديون، ومع أنه ليس من المستطاع حصد النفقات الطائلة التي استدعتها تلك النهضة، مما لا شك فيه، أنها اقتضت تخطي الموارد العادية لمصر.

فضلاً عن المشاريع الخدمية وما تطلبت من أموال وهناك نوع آخر من النفقات اقتضاه امتداد أطراف الحدود المصرية التي أوصلها الخديوي إسماعيل إلى ينابيع النيل ومصادره التي لم تكن معروفة قبل عهده، كما ضم سواحل البحر الأحمر إلى المحيط الهندي حيث أقيمت عليه منارة مصرية، تثبت تاريخ امتداد الحكم المصري إلى تلك البقاع.

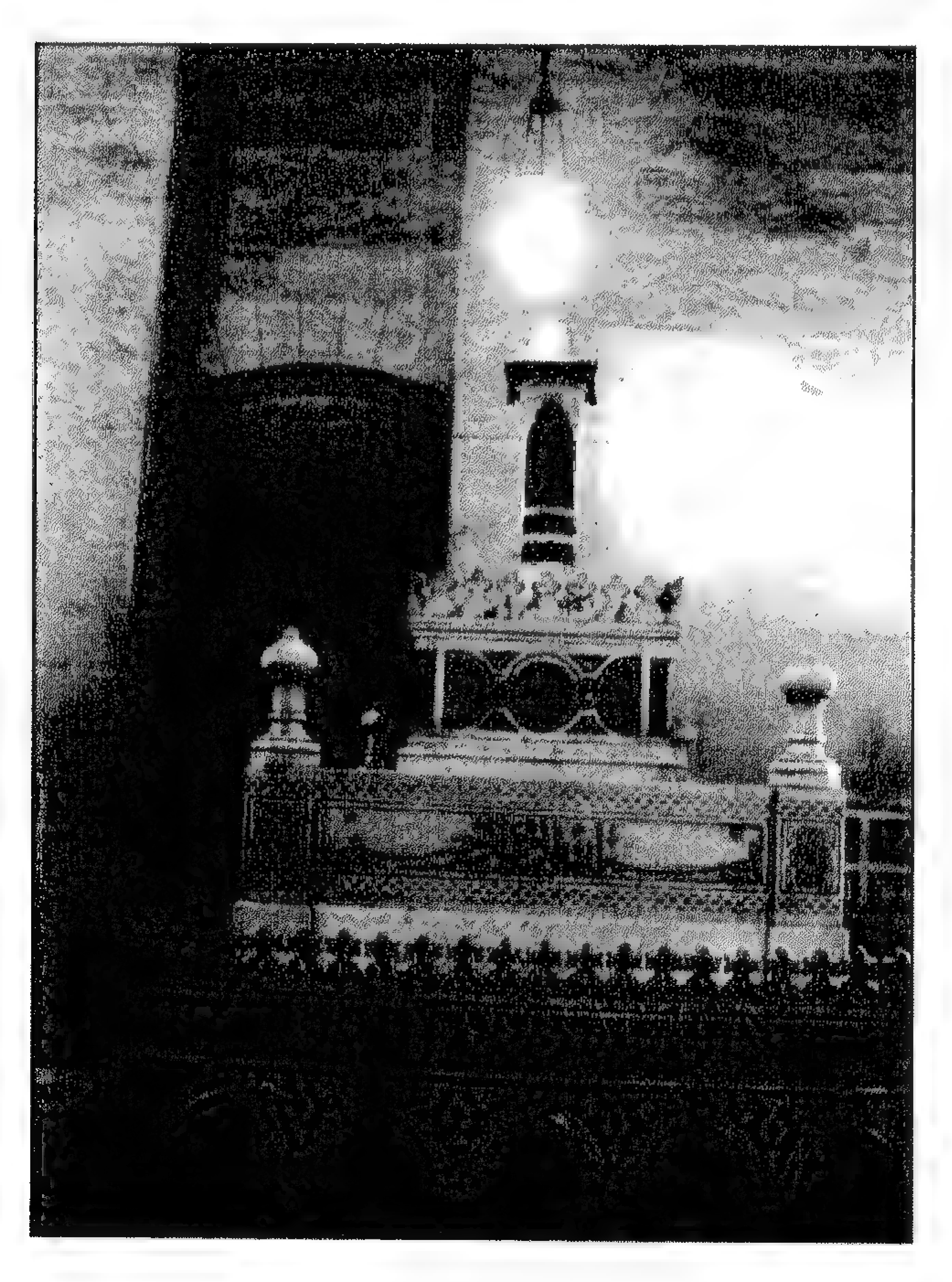
ولم تكن هذه الأعمال من أعمال الغزاة والفاتحين، بل تعد من أعمال المصلحين، فإن الوحدات الإدارية، وما يتبعها من منشآت وهيئات ودور علم وقضاء قد وسعتها أرجاء مصر وملحقاتها، على أن حسن التقدير الذي لازم أكثر النفقات التي تقدم ذكرها، لا يمكن أن يكون بدرجة واحدة من نفقات أخرى، بدا عليها طابع البذخ الشرقي،

إذ شَخَّص تقرير لجنة كيف Cave أسباب التدهور المالي لمصر، بالانفاق والبذخ والإسراف الزائد في تقليد الحضارة الأوروبية، وقد أساءت إلى حكم الخديوي إسماعيل في نهاية الأمر، بقدر ما كان وقت إنفاقها من شأن، جعل من مصر ومن عاهلها ملتقى الأبصار ومبعث الاهتمام، وترتب عليه اختلال كبير في التناسب بين الدخل والخارج، وفي وقت كان الخديوي إسماعيل يسعى إلى أوروبا التي كان يعد مصر جزءاً منها، وكان همه ألّا يتخلف عن صفوف البلاد المتحضرة التي كان علماؤها وساستها دائبي الاتصال به كثيري التشجيع له، إلّا أنه قد خانه تقديره لموارد بلاده وقدرة أهلها على ما كان يريده، وينوي أن يفوز به في معترك التنافس في سبيل الخير، فسقط في منتصف الطريق ضحية لأحلامه الواسعة، ولسعيه إلى مجد بلاده.

وليس النجاح وحده هو المقياس لقدرة الأمراء فقد لا يصل الأمير إلى تحقيق أغراضه في حياته والخديوي إسماعيل في طليعة الأمراء الذين أخلصوا لبلادهم وجهدوا لرفع مستواها، فحقيقة القول أن الخديوي إسماعيل كان ضحية مشروعة النهضوي الكبير الذي أجهض الأحلام الاستعمارية البريطانية - الفرنسية، وشكل خطراً وشيكاً على الاثنين في تحديه لنفوذهما المتنامي في إفريقيا، في وقت لم يكن يسمح له أو لغيره بذلك، إذ كان التنافس الاستعماري على أشده في إفريقيا وكانت مصر هي بؤرة الصراع الدولي، لذلك عمدت تلك الدول على تحجيم دوره بكل الوسائل والأساليب التي يستجيبها النهج الاستعماري المعهود، فوجدت فرنسا أن السبيل الأوحد لإيقاف مسعى الخديوي إسماعيل بإبعاد النفوذ الأجنبي عن بلاده، هو بإقالته، بينما وجدت بريطانيا أن مصلحتها في بقاء الخديوي بسبب نفوذها الكبير والمتنامي في مصر، مما جعل من خلعه شأن استعماري، إذ تحكمت به مصالح الدولتين في إدارة الصراع الدولي آنذاك. وبمؤامرة واضحة ومكشوفة أصبح الخديوي إسماعيل خارج

عرشه، بل خارج بلاده، وهو في عز الرجولة، إذ ناهز عمره الـ(٤٩) عاماً عند خلعه، دون رغبة منه أو من شعبه، ولئن كانت سياسة الاستعمار قد أعاقته عن تكملة مسعاه - فإن آثاره الحسان التي خلفها لمصر تعبّر عن سعة أماله وسمو أغراضه.

وبعدما قضى نحو (١٦) عاماً في منفاه، لم يعد إسماعيل الى مصر إلا ميتاً، حيث دفن في مسجد الرفاعي (القاهرة) ... وظل حتى وفاته ينعم بلقب أغنى رجال مصر.



مدفن الخديوي إسماعيل بمسجد الرفاعي في القاهرة

الكشاف العام

الكشاف العام

(ت)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

المصادر والمراجع

● القرآن الكريم:

■ **إبراهيم شحاتة حسن**

□ مصر والسودان ووجه الثورة في نصيحة أحمد العوام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).

□ الجود، مصر، ترجمة، راشد البراوي، مطبعة الاعتماد، القاهرة، (د.ت).

■ **أحمد أحمد الحتة**

□ تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، الإسكندرية، ١٩٦٧م.

■ **أحمد حسين**

□ موسوعة تاريخ مصر، مطبعة الشعب، القاهرة، (د.ت).

■ **أحمد حسين البرعي**

□ الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، القاهرة، (د.ت).

■ **أحمد شلبي**

□ موسوعة التاريخ الإسلامي، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٨٦م.

■ **أحمد الشنتاوي وآخرون**

□ دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الثامن، وزارة المعارف، القاهرة، (د.ت).

■ **أحمد عبد الرحيم مصطفى**

□ تاريخ مصر الحديث، الجزء الثاني، القاهرة، ١٩٦٢م.

□ الثورة العرابية، مطابع دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠م.

□ علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م.

□ مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦-١٨٨٢م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.

■ **أحمد عزت عبد الكريم**

□ دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠م.

□ مجمل تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية حكم إسماعيل (١٧٩٨-١٨٧٩م)، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٤٢.

■ **أحمد نجم الدين فليجة**

□ الجغرافية العلمية والخرائط، مطبعة دوبال، الإسكندرية، ١٩٦٨م.

■ **استيفان لورانت**

□ أبراهام لنكولن، ترجمة، أحمد شناوي، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦١م.

■ **آلان مورهيد**

□ النيل الأبيض، ترجمة محمود نور الدين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥م.

■ **ألبرت فارمان**

□ مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٦٤م.

■ **ألفريد سكاون بلنت**

□ التاريخ السري لاحتلال إنجلترا مصر، مراجعة الشيخ محمد عبدة، القاهرة، (د.ت).

■ الياس الأيوبي

□ تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (جزءان)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣م.

■ الياس خورة

□ مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر، المطبعة العمومية، القاهرة، ١٨٩٧م.

■ أمين سامي باشا

□ تقويم النيل، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٦م.

■ أمين سعيد

□ تاريخ مصر السياسي، من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة، (د.ت).

■ أمين الرافعي

□ مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢١م.

■ أندريه مورا

□ بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا (سيرة دزرائيلي)، ترجمة متري نعمان، المنشورات العربية، ١٩٦٩م.

■ أنور عبد الملك

□ المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.

■ بيير كرابتش

□ إسماعيل المفترى عليه، ترجمة فؤاد صروف، دار النشر الحديث، القاهرة، ١٩٣٧م.

■ **ثيودور روذستين**

□ تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، ترجمة علي أحمد شكري، مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٢٧م.

■ **جاد طه**

□ سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٩م.

■ **جرجي زيدان**

□ تاريخ مصر الحديث من الفتح الإسلامي إلى الآن، الجزء الثاني، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٢٥م.

□ مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

■ **جمال الدين سعيد**

□ التطور الاقتصادي في مصر، بلا، القاهرة، ١٩٧٥م.

■ **جورج جنيدي وجاك تاجر**

□ إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م.

■ **جورج كيرك**

□ موجز تاريخ الشرق الأوسط من ظهور الإسلام إلى الوقت الحاضر، ترجمة، عمر الإسكندري وسليم حسين، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، (د.ت).

■ **فلاديمير لوتسكي**

□ تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١م.

■ **جوزيف حجار**

□ أوروبا ومصير الشرق العربي، ترجمة بطرس الحلاف وماجد نعمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م.

■ جون مارلو

□ تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.

■ حسين خلاف

□ التجديد في الاقتصاد المصري، بلا، القاهرة، ١٩٦٢م.

■ خضير نعمان العبيدي

□ قناة السويس، دار المعارف، بغداد، ١٩٥٥م.

■ خلف عبد العظيم سيد الميري

□ تاريخ البحرية المصرية، (١٨٥٤-١٨٧٩م)، القاهرة، ١٩٥٩م.

■ دافيدس لاندز

□ بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.

■ راشد البراوي

□ مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.

□ وثائق قناة السويس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

■ رأفت غنيمي الشيخ

□ مصر والسودان في العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، علام الكتاب، ١٩٨٣م.

■ رجب حراز

□ المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧-١٨٨٢م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠م.

■ رزق الله منقريوش الصدقي

□ تاريخ دول الإسلام، الجزء الثالث، مطبعة الهلال، القاهرة، ١٩٨٠م.

■ **رفعت السعيد**

□ الأساس الاجتماعي للثورة العرابية، ترجمة خالد محيي الدين، مكتبة مدبولي، (د.ت).

■ **زاهية قدورة**

□ تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م.

■ **زين العابدين شمس الدين نجم**

□ بوسعيد (تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩-١٨٨٢م)، القاهرة، ١٩٧٨.

■ **سيرديد بولارد**

□ بريطانيا والشرق الأوسط من أقدم العصور حتى ١٩٥٢م، ترجمة أحمد سلمان مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦م.

■ **شوقي عطا الله الجمل**

□ تاريخ سودان وادي النيل، الجزء الثاني، مكتبة الانكلو مصرية، القاهرة، (د.ت).

□ سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

□ الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩م)، بلا، القاهرة، ١٩٥٩م.

■ **صلاح عيسى**

□ الثورة العرابية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٢م.

■ **عبد الرحمن الجبرتي**

□ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق حسن محمد جوهر وآخرون، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٥٨م.

□ عصر محمد علي، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.

■ **عبد الرحمن الرافعي**

□ عصر إسماعيل، (جزءان) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

■ **عبد الرحمن زكي**

□ إبراهيم باشا، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٨م.

■ **عبد الزهرة مكطوف الجوراني**

□ الفكر السياسي في المشرق العربي أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤م، بغداد، ٢٠٠١م.

■ **عبد العزيز محمد الشناوي**

□ الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠م.

□ جلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٩م.

■ **عبد الوهاب الكيالي**

□ كامل الزهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.

■ **علي إبراهيم عبدة**

□ مصر وإفريقيا في العصر الحديث، دار القلم، القاهرة، (د.ت).

■ **علي باشا مبارك**

□ الخطط التوفيقية، الجزء الثالث.

■ **عمر الإسكندري وسليم حسين**

□ تاريخ مصر، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٣م.

■ **عمر عبد العزيز عمر**

□ دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة للطباعة، بيروت، ١٩٨٠م.

■ **غالي شكري جميل**

□ النهضة والسقوط الفكري المصري الحديث، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.

■ **فاروق عثمان أباظة**

□ عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، ١٨٣٩-١٩١٨م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٨٧٩م.

■ **فوزي جرجس**

□ دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي، بلا، القاهرة، ١٩٥٨م.

□ القاموس العسكري، مديرية الاستخبارات العسكرية، وزارة الدفاع، بغداد، ١٩٧٦م.

■ **كامل المصري**

□ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، بلا، القاهرة، ١٩٢٨م.

■ **كلوت بك**

□ لمحة على تاريخ مصر، تعريب، محمد مسعود، الجزء الأول، مطبعة أبي الهول، القاهرة، (د.ت).

□ لجنة من زعماء الرأي والثقافة في مصر، حضارة مصر الحديثة، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٣م.

■ **لويس عوض**

□ تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣م.

□ مجموعة مقالات لكبار الساسة والكتاب، مصر في عهد إسماعيل، إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٥م.

■ **محمد أنيس**

□ الدولة العثمانية والشرق العربي، بلا، القاهرة، (د.ت).

■ **محمد أنيس، رجب حراز**

□ الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦م.

■ **محمد توفيق الحفناوي**

□ مصر والعرب عبر التاريخ، بلا، القاهرة، (د.ت).

■ **محمد شفيق باشا**

□ حوليات مصر السياسية، مطبعة شفيق باشا، القاهرة، ١٩٢٦م.

■ **محمد شفيق غربال**

□ الموسوعة العربية الميسرة، الطبعة الثانية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٢م.

■ **محمد صبري**

□ الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٩٢٦م.

■ **محمد فؤاد شكري**

□ الحكم المصري في السودان (١٨٢٠-١٨٨٥م)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٢٧م.

■ **محمد عبد الرحمن برج**

□ قناة السويس وأهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤-١٩٥٦م، مطبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.

■ **محمد فؤاد شكري، وآخرون**

□ نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مطبعة جامعة القاهرة، (د.ت).

■ **محمد فريد بك**

□ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٧.

■ **محمد كمال الدسوقي**

□ الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.

■ **محمد مصطفى صفوت**

□ إنجلترا وقناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٦)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (د.ت).

■ **محمد منير موسى**

□ التعليم العام في البلاد العربية، الطبعة الثالثة، علام الكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

■ **محمود طه أبو العلا**

□ جغرافية شبه جزيرة العرب، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٢م.

■ **محمود متولي**

□ دارسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي الاجتماعي، القاهرة، ١٩٥٨م.

■ **مصطفى القوني وأمين عفيفي**

□ تاريخ مصر السياسي والاقتصادي، بلا، القاهرة، (د.ت).

■ **مكي شبيكة**

□ تاريخ شعوب وادي النيل مصر والسودان في القرن التاسع عشر، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠م.

□ السودان عبر القرون، دار الثقافة، بيروت، لبنان، (د.ت).

□ السودان في قرن (١٨١٩-١٩١٩م)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٧م.

■ **ميخائيل شاروبيم بك**

□ الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، ١٩٠٠م.

■ **ناصر الأنصاري**

□ المجمل في تاريخ مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م.

■ **نجلاء عز الدين**

□ العالم العربي، ترجمة محمد عوض وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٧م.

■ **نسيم مقاد**

□ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر القاهرة، ١٩٨٥م.

■ **نعوم شقير**

□ تاريخ السودان، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١م.

■ **هاشم صالح التكريتي**

□ المسألة الشرقية (١٧٧٤-١٨٥٦م)، المرحلة الأولى، بغداد، ١٩٩٠م.

■ **هربرت فيشر**

□ تاريخ أوروبا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)، ترجمة أحمد نجيب ووديع الضبع الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٣٥م.

■ **هند إسكندر عمون**

□ تاريخ مصر، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف، القاهرة، ١٩١٣م.

■ **هيوج شفيلد**

□ قناة السويس، ترجمة أحمد زكي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٥٤م.

● الرسائل الجامعية غير المنشورة:

■ **آمال إبراهيم محمد**

□ الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٧م.

■ **شعبان حسب الله علوان الشمري**

□ إبراهيم باشا، نشاطه العسكري، ودوره السياسي والإداري ١٧٨٩-١٨٤٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة ديالى، ٢٠٠٥م.

■ **حيدر صبري شاكر**

□ الأوضاع الاقتصادية في مصر ١٨٤٠-١٨٧٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٢م.

■ **صباح مهدي رميض**

□ إمارة عسير (١٨٧٦-١٩٣٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.

■ **صبري كامل هادي**

□ قناة السويس وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تاريخ مصر الحديث (١٨٩٦-١٩٥٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٥م.

■ **عبد اللطيف كريم حمود الزبيدي**

□ التطورات السياسية في القطر السوداني (١٨٨١-١٨٩٩م) رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

■ **نصير خير الله محمد جاسم التكريتي**

□ التغلغل الأجنبي في مصر (١٨٦٣-١٨٧٩م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥م.

● الصحف والدوريات:

■ **أندريه مورا**

□ دزرائيلي، منشورات الشركة الشرقية للطباعة والإعلان المحدودة، بغداد، (د.ت).

■ **جميل خانكي**

□ إبراهيم باشا، الكتاب السنة الثالثة، الجزء الرابع، ١٩٤٨م.

□ المحاكم المختلطة، الكتاب، المجلد الثاني، الجزء الرابع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩م.

■ **السيدة بنت الشاطئ**

□ امرأة في حياة البطل، الكتاب، المجلد السادس، الجزء التاسع، نوفمبر ١٩٤٨م.

■ **شوقي عطا الله الجمل**

□ مصر والبحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية مجلد الخامس، ١٩٦٥م.

■ **صالح رمضان محمد**

□ الصراع الإنكليزي الفرنسي في مصر (١٨٦٣-١٨٨٢م)، المؤرخ العربي العدد الأول، بغداد، ١٩٧٥م.

□ تاريخ التمثيل القنصلي في مصر (١٨٤٩-١٨٧٩م)، المؤرخ العربي، العدد، بغداد، ١٩٧٩م.

■ **عبد العزيز محمد الشناوي**

□ ما تكلفته مصر أثناء قناة السويس التاريخية المصرية، المجلد السادس، ١٩٥٧م.

■ **عزيز خانكي**

□ تعميمات تاريخية الكتاب، دار المعارف، السنة الثالثة، ١٩٤٨م.

■ **محمد عبد الغني حسن**

□ الخديوي إسماعيل باعث الجمال في مصر الكتاب العدد٢، لسنة ١٩٤٨م.

■ **محمد محمود السروجي**

□ ثورة عسير (١٨٦٤-١٨٦٦م) مجلة كلية الآداب المجلد التاسع، مطبعة الجامعة الإسكندرية، ١٩٥٥م.

■ **محمد مصطفى صفوت**

□ موقف ألمانيا إزاء المسألة المصرية ١٨٧٦-١٩١٤م التاريخية المصرية المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، ١٩٤٨م.

■ **محمود الدرويش**

□ دين مصر العام المعاصرة، العدد٣٢٢، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥،

■ **محمود متولي**

□ الدين المصري العام ١٨٥٤-١٩٤٣م المؤرخ العربي، العدد٤٣، ١٩٩٠م.

□ «المقتطف»، التعليم الابتدائي في مصر، المجلد ٧٣، ١٩٢٨م.

□ «المقتطف»، نوبار باشا، العدد الثالث والعشرون، الجزء الثاني، شباط/ فبراير ١٨٩٩م.

■ **هاشم صالح التكريتي**

□ بريطانيا ومشروع قناة السويس (١٨٥٤-١٨٦٩)، المجلة التاريخية العدد الثالث، دار المعارف، بغداد، ١٩٧٤م.

□ «الهلال»، إسماعيل باشا الخديوي الأسبق الجزء الرابع، تموز/ يوليو ١٨٩٥م.

□ «الهلال»، أشهر الحوادث وأعظم الرجال، الجزء الرابع، آذار/ مارس ١٨٩٥م.

□ الوقائع المصرية، العدد ٤٨٠ الصادر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٨٧٢م.

■ وليم ولككس

□ القناطر الخيرية، المقتطف الجزء الأول، المجلد ٤٠، كانون الثاني/ يناير ١٩١٢م.

● المصادر الأجنبية:

* C. De freycinet Queston, Degypte, calman - Lery, Editeur Paris, 1904.

* Douin Ghistore, du Khedire Iswail, Tomes I II, Roma, 1933.

* Dicey Edwaed, The story of the Khedirat, London, 1902.

* Mekki Shibeika, The independent Sudan, New York, 1974.

* Norad Ounghian, cabeiel, Reeueil d'Actes Internation auk de l'Empire Ottman, Tome 111, Paris, 1902.

* Peter mans Field, The British in Egypte.

* P.M.Holt Amodern History of the Sudan.

* Sammar co, Angelo, Les Rgnes De Abbas, De suidtd Ismail (1848-1879), Roma 1935.

* William. R. Polk The United States and Arab world Harrard uni-rerisity press, cambeidge - massachusetts 1965.

فهرس المحتويات

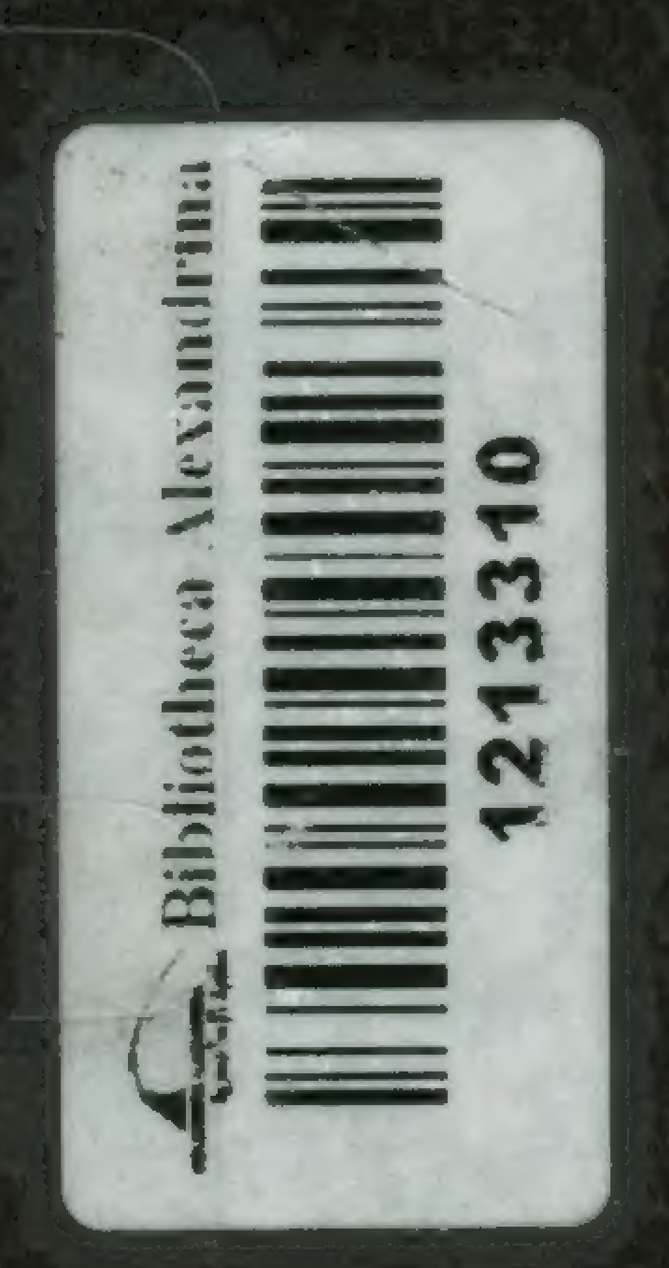
فهرس المحتويات


الدار العربية للموسوعات


الدار العربية للموسوعات

المؤلف في سطور

- د.هادي جبار حسون المعموري
- مواليد محافظة ديالى (العراق)
- الشهادة / البكالوريوس الجامعة المستنصرية - كلية التربية - قسم التاريخ ١٩٩٦.
- الماجستير- جامعة ديالى - كلية التربية - قسم التاريخ ٢٠٠٦.
- الدكتوراه - جامعة تكريت كلية التربية - قسم التاريخ ٢٠١١.
- مدرس منذ عام ١٩٩٧.
- يدرس مادة التاريخ الحديث والمعاصر في المعهد العالي للدراسات التاريخية - الماجستير والدكتوراه.



ISBN 978-614-424-118-9
9 786144 241189